







الجزء الرابع  
من  
الاشباه والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي  
المتوفى سنة (١١١١ هـ) رحمه الله  
تعالى وثقنا بعلومه  
آمين



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية  
حيدرآباد الدكن لازالت تهموس  
افاداتها بازغة وبدور  
افاضاتها طالعة الى  
آخر الزمن  
سنة ١٣٦١ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هشام منقعه  
ببركته جميع الانام وغفر له وجميع اهل الاسلام انه على ما يشاءقدير والحمد لله  
بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والتسليم على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه  
اجمعين وبعد فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين ادواته على  
حسب ما التمس منى بعض الاخوان وبالله تعالى المستعان وعليه التكلان  
ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم، وفيه فصول .  
الاول في تفسيره .

اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في  
ذهنه ما لم يكن حاصله عنده مما سأله عنه .

وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب يحصل ذلك في ذهن  
اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذى هو طلب الغفر وهو الستر اعم  
من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا تقول استغفرت لفلان  
كما تقول استغفرت لنفسى وفى التزيل ( فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ) .  
وتكون فائدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه  
من جهل فيستفيد .

قلت لو صبح ذلك لم تطبق العلاء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولو كان على ما ذكر لم يستعمل جملة على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالمه .

- فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام .  
قلت طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا .

١٠

## الفصل الثاني

- في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتبارها  
اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه  
انما يطلب حكما بنفي او اثبات وهو التصديق اولا وهو التصور والادوات  
بالنسبة اليها ثلاثة اقسام مختص بطلب التصور وهو ام المتصلة بجميع اسماء  
الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة وهل .

١٠

- ومنزلة بينهما وهو الهمزة التي تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب  
التصور ازيد اخرج فان المطلوب تعيين الفاعل لانفس النسبة وفي طلب  
التصديق اخرج زيد كذا مثلوا ، والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم  
شاكا في حصول النسبة ومحتمل لطلب تصور النسبة .

٢٠

وبان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خروج  
او دخول فله في السؤال طرق .

احداها اخرج زيد ام دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده  
بالتنصيص عليه .

والثانية أخرج زيد .

والثالثة أدخل زيد فانه يجاب في كل منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذى لم يسأل عنه  
و اذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه

وتلخيصه ان تصديق المذكور يقتضى تكذيب غيره وبالعكس  
وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما تخلف في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة ودمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الالوجه التى يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ما هو عالم بحصوله وهو الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول أزيد خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد نخرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لافعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لاسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

وعلى تقدير انه عين النسبة محتملة الاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى منى به اولى .

والنحويون يجهزون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا  
٢٠ بناء على ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالجملة الفعلية والتحرير ما ذكرنا فتى قامت قرينة ناصة على ان السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية أو عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكرنا .

واما اسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التى يطلب بها التصور، والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا

الاشباه - ج - ٤  
اجالا وتقصا في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه الاغراض ليس من مقاصدهم .

## الفصل الثالث في الفرق بين قسمي أم

تفرق أم المتصلة وتسمى المعادلة ايضا وأم المتقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه .  
فاما الا وجه اللفظية

- فاحدها باعتبار ما قبلهما وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الاستفهاما لفظا ومعنى اوستفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو أزيد قائم أم عمرو والثاني نحو سواء على أقت أم تعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء على قيامك وتعودك .  
ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية ألا ترى ان الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه اعني استواءهما في اصل الاحتمال وإن كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيويوه رحمه الله بقوله - وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلنا أزيد عندك ام عمرو فجري هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النداء نحو قولهم ، اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، انتهى ، وما قبل المتقطعة يكون استفهاما نحو ( هل يستوى الاعمي والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور ) .  
وخير ان نحو ( تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون اقراءه ) .

٢٠

والوجه الثاني - باعتبار ما قبلها ايضا

وذلك ان الاستفهام قبل المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قد منا والاستفهام الذي قبل المتقطعة لا يكون بواحدة منهما بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى ( هل يستوى الاعمي

والبصير) الآية وقول علقمة بن عبدة .

هل ما علمت وما استودعت مكتوم اذ حبلا اذ فأتاك اليوم مصروم  
ام هل كبير بسكى لم يقض عبرته أترا لا حبة يوم البين مشكوم  
وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحواً قام زيد أم تعد عمر وإذا اردت  
• بأم الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين قام  
متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده ،  
هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراوي من شرط أم المتصلة ان لا يكون بعدها  
فعل وما عمل الا قبلها فعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين واحد نحواً قام زيد ام  
تعد فان قلت أقام زيد أم تعد عمر وكانت منقطعة وكذا اذا كان ما قبلها مبتدا  
• وخبر ا فلا بد من اتحاد الخبرين نحواً زيد منطلق أم عمر وفان قلت ام عمر وجالس  
كانت او منقطعة ، وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحواً قام زيد ام عمر ومنطلق  
انتهى وهذا محال لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين  
يقتضى بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد نصوا على اتصال  
• أم في قوله .

ما ابالي أنب بالخزن تيس أم جفاني بظهر غيب لئيم  
مع اختلاف الفاعلين وفي قوله

ولست ابالي بعد فقدى مالكا أم موقى ناء أم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين - وقد يجاب بان الجملتين هنا في تأويل المفردين  
• فذلك تعين الاتصال لان ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر  
كما في قولنا أزيد أم عمرو في الدار وإذا اتحد الخبران نحو أزيد قائم ام عمرو  
قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فان قيل - فلم جزم الجميع في نحو ازيد قائم ام عمرو بالاتصال مع  
امكان الانقطاع بان يكون ما بعدها مبتداً حذف خبره . .

قيل - لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف  
لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى في نحو جاء الذى فى  
الدار ان اصله الذى هو فى الدار .

- والوجه الثالث - باعتبار ما بعدهما ، وهو ان المتصلة لا تدخل على  
الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم فى الآية .  
الكريمة وفى بيتى علقمة بن عبدة وبالا سم كما فى قول الله تعالى ( ام ماذا كنتم  
تعملون ، ام من هذا الذى هو جند لكم ) .

### وقول الشاعر

ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به      رثما ن انف اذا ما ضن باللبن

- والوجه الرابع ، باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا وهو ان المتصلة  
تقع بين المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين كما قولهم إنها  
لا بل أم شاء ، فمحمول عند النحويين على ضمها ومبتدأ .

- وقد نرق ابن مالك اجماعهم فى ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف  
المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب ، ومجمل هذا  
عند الجماعة ان ثبت على ضمها فعل اى ام ارى شاء لاعلى العطف على اسم ان  
ولقوله رحمه الله وجه من النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد  
لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهى تعطف المفردات  
بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل  
من ان يحوز .

- فان قيل ، لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما فى العطف ببل  
ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرة بل الجمهور يقولون با متناعه البتة وابن مالك  
يقول بندوره .

قيل - الذى منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى الاضراب مع  
دخولها على مفرد لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبغي لابن مالك ان يقول

وقد تعطف المفرد ان تجردت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب ، بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة الهمزة وبـل .

واما قول الزمخشري في ( أ ) انا لمبعوثون أو آباؤنا ) ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فردود بما ذكرنا .

واما اوجه المعنى فاحدها ما اسقلناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق .

والثاني ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا وهما الاضراب والاستفهام . ١٠

والثالث ان المتصلة ملازمة لافادة الاستفهام او لازمة وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه واسا وسبب ذلك ما قد مناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احد هما بقي عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة . ١٥

وما يدل على ان المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قد منا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في، انها لا بل ام شاء، بان التقدير بل أهى شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستأنف اخبارا بانها شاء ، وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعى انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا، ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو (ام هل تستوى الظلمات والنور) وبقي علقمة على ان هل بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله . ٢٠

أهل رأونا بواذى القف ذى الاكم

وعما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها .

فان قيل لعلمهم يقدررون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد ( وإن احد من المشركين استجارك ) .

فالجواب إن ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما رادفها .

الوجه الرابع ان الاستفهام الذي تفيدته المتصلة لا يكون الاحقيقيا والذي تفيدة المنقطعة يكون حقيقيا نحو ، انها لإبل ام شاء ، على احد الاحتمالين وغير حقيقى نحو ( أم اتخذ مما يخلق بنات - ام له البنات ولكم البنون ام تسألهم ابرافهم من مغرم مثقلون ام عندهم النيب ) الآيات .

## تقرير آخر في الفرق مختصر

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه .

احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهما وما قبل المنقطعة يكون استفها ما وغيره .

والثاني ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون الاجملة .

والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باى ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها بيل والهمزة .

والرابع انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب .

والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة انما تجاب بنعم اولا .

والسادس ان المتصلة عا طفة والمنقطعة غير عا طفة ومن نص على هذا ابن عصفورى ( مقربه ) وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل .



## ومن كلامه ايضا على قول القائل

كأناك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تول

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافق نعمه ويكافى مزيده  
اختلف في - كأناك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تول - في مواضع .  
احدها في تعيين قائله .

الثاني في معنى كان .

والثالث في توجيه الاعراب - فاما قائله فاختلف فيه على قولين .

احدهما انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

والثاني انه الحسن البصري رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكره

١٠ غيره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو الحلبي في ( شرح المفصل )  
وابو حيان المغربي في ( شرح التسهيل ) .

فاما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين .

احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه

اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك

١٥ قولهم كأناك بالشتاء مقبل، وكأناك بالفرج آت، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم  
ويقصدونه كثيرا يقولون كأناك بفلان لقد جاء .

والثاني للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كأن زيداً

اسد ولم يشبوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كأن حالتك في الدنيا حال من

لم يكن فيها وكان حاله في الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشب به حالتان

٢٠ لا الشخص والفعل الذي هو الجنس .

وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود

الشخص بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص

كأنه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكأن هو التشبيه فهما امكن الحمل عليه

لا يبنى العدول عنه وقد امكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه (١) .

واما

(١) كذ - في الاصلين وبها مشى - لعله الى غيره - ح

واما توجسه الاعراب وهو الذى يسأل عنه فاضطربت اقوال

النحويين فيه اضطرابا كثيرا والذى يحضرنى الآن من ذلك اقوال .

احدها - الامام ابى على الفارسى رحمه الله زعم ان الاصل كان الدنيا

لم تكن والآخرة لم تزل ثم جئ بالكاف حرفا مجرد الخطاب لاموضع لها من

الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصر ك

زيد اى ابصر زيدا والكاف حرف لامفعول لان ابصر لا يتعدى الى واحد

وجئ بالباء زائدة في اسم كأن كما زيدت في اصل المبتدأ في قولهم ، بحسبك

درهم ، وقولهم ، خرجت فاذا بزيد ، وهذا القول اشتمل على امرين مختلفين

للاظهار وهما انراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية وانراج الباء عن التعدية

الى الزيادة .

١٠ ٥٩٤٠١

والقول الثانى لابي الحسن بن عصفور وهو قول افقه من قول

الفارسى زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن فابطلت اعمالها وازالت

اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما

زيدت في المبتدأ الذى لم تدخل عليه كأن وقد مثلناه .

والذى حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأن وثبتت

زيادتها في المبتدأ وقد .

اشتمل قوله على اربعة امور -

منها الا امران اللذان استلزمهما قول الفارسى وقد شرحناها .

ومنها دعواه الفاء كأن ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في

قوله تعالى ( كما نسا قون ) ودعواه أن الياء حرف تكلم كما ان الكاف حرف

خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه لا يمكنه ان يدعى انه اسمها لانه

قد ادعى الفاء ها ولا يمكنه ان يدعى انه مبتدأ لاسرين .

احدهما - ان الياء ليست من ضائر الرفع وانما هي من ضائر النصب

والجرك كما في قولك اكرمى غلامى .

والثاني انها لو كانت مبتدأ لكاف ما بعدها خبرا ولو قيل مكان كافي بك تفعل انا تفعل لم تربط الجملة بالضمير وقد استقر ان الجملة الخبر بها لا بد لها من رابط يربطها .

ومنها انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كافي بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعى ان الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرا ويدهى ان الباء متعلقة بفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لافعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول عجبت منى ولا عجبت منك لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله .

هون عليك فان الامور بكف الآله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لاحرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبني له ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى ( امسك عليك زوجك ) وفي هذا الموضوع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود .

والقول الثالث لجماعة من النحويين رحمه الله تعالى ان الكاف اسم

كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كان تامة او مجذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالباء في تكن للخطاب لا للتأنيث وضميرها للخطاب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل على القولين الاولين الامر بالعكس التاء للتأنيث والضمير ان للدنيا وللآخرة وهذا القول خير من القولين قبله والمعنى كأنك لم تكن في الدنيا وكأنك لم تزل في الآخرة .

والقول الرابع لابن عمر ون رحمه الله ان الكاف اسم كان وباللدينا وبالآخرة خبر كان (١) وكل من جهلى لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما

وانما تمت الفائدة بهذا الحال والفضلات كثير اما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم ما زلت بر يد حتى فعل فان الكلام لا يتم الا بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى (فألهم عن التذكرة معرضين) فما مبتدأ أولهم الخبر والتقدير وأى شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجبور بالسلام ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام في المفعول لا عن غيره .

• وخطرتى وجه ظننت انه ايجاد من هذه الاقوال وهوان الكاف اسم كأن ولم تكن الخبر وبالذات في موضع الحال من اسم كأن والعالم في الحال العالم في صاحبها وهو كأن كما عملت في رطبيا وباسا من قوله .  
كأن قلوب الطير رطبيا وباسا لدى وكرها العناب والحشف البالى  
المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اى بها وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل اى بها وهذا عكس قول ابن عمرو .

فان قلت يدل على محبة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روى كأنك بالدنيا ولم تكن والآخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترب بالواو بخلاف الجملة الخبرية ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت ان سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى (ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد - يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى) ولما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشري (ان وجاءته البشري حواب لما والواو زائدة وفي قوله تعالى (حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها) ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك واما كأنك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولى وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كأن والتقدير كأنك مستقر بالشمس ولا يصح على قولى ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كأن لعدم

الضمير فاذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولي فما وجه ايراده اياي على ما قلته .

فان قلت فلم عدلت عما قلته من ان الظرف خبر والجملة حلل اى عكس

ذلك .

قلت لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قلته يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط الفائدة اولى .

والثاني ان العرب قالت، كأنتك بالشتاء مقبل، وكأنتك بالفرج آت فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لامنصوبا، نعم قول ابن عمرون متجه في قول الحريري .

كأني بك تنحط الى القبر وتنحط

فهذا لا ينبغي ان يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن ياء التكلم لعدم الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كأني ابصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فان فصل الضمير وزيدت الباء في المفعول ولا شك ان فيه تكلفا من وجهين اضرار الفعل وزيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك ثم يكون قوله تنحط حالا من السكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالحدوف فقل كأني ابصرك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون اولى لسلا مته من هذا التكلف ولا يلزم من تغير قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كأنتك بالدينا لم تكن لان ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريري قولهم، كأني بك تفعل كذا، وقد انتهى القول في هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت وإجبال المتقاض للكلام المذكور والحمد لله اولوا انرا و صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، تجزئت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع وخمسين وسبعمائة .

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله وقتت على اسئلة لبعض علماء عصرنا وها انا موردها مفصلة ومدون كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال رحمه الله المستول الا طلاع على ما نقل الداس في قولهم • انت اعلم وما لك وتبين المعطوف عليه ما هو على القول بانه عطف لفظي غير راجع الى المعنى •

واقول • ان الكلام في هذا الموضع في مقامين •

احدهما ، في بيان اشكال هذا المثال

والثاني ، في الجواب عما تضمنته السؤال ، فاما الاول ، فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدأ او على الخبر • ١٠  
او على ضميره او غير معطوف وكل مشكل •  
اما الاول ، فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه با علم •

واما الثاني ، فلاستلزامه مشاركته في الاخبار به عن انت •  
واما الثالث ، فلاستلزامه مشاركته في اسناد اعلم اليه وكل ذلك • ١٥  
ظاهر الا متناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسئلة الكحل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان ، فان استسهل الاول بانهم يفتغرون في الثواني ما لا يفتغرون في الاول ، اوجب بان اغتزارهم ذلك لم يثبت في مسئلة رفع اسم التفضيل للظاهر في غير محل النزاع فيحمل • ٢٠  
هذا عليه

واما الرابع ، فانه لا بد من تقدير خبر آخر حيثئذ فان قدر المحذوف

مبتدأ فالتقدير انت وما لك وان قدر خبرا فالتقدير مالك اعلم ، وكلاهما ظاهر

الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبر غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مما لا يلائم كوركا في قوله تعالى (أكلها دأئم وظلها) وقوله تعالى (أأنتم أعلم أم الله) في قول من قد رام منقطعة وذلك لما انعقد عليه قول الجهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما وجب في، انها لا بل ام شاء، تقدير المبتدأ واما اذا قدرت ام المتصلة وهو الظاهر فلا حذف .

والثاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة اوجه .

احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنهما واعتذر عن نسبة

اعلم الى المال بوجهين .

احدهما انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله قالوا وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لانعلمهم اجازوه الا في المجازى للنوى اما في المجازى العلى بان يسند اللفظ الى امرين معا الى احدهما بطريق الحقيقة والى الى الآخر بطريق المجاز فلا تخلف لاختفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى .

الوجه الثاني ان هذا عطف لفظي لم يقصده التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للفرد تقضى التشريك في اللفظ والمعنى ولم أر من وفاء حقه من الشراح .

واقول لاختفاء بان المعنى انت اعلم بما لك وهذا هو اصل الكلام ثم

ان العرب انا بواو او العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام وليناسب اللفظان المتجاوران، ويقاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى الاتصاف لنيابتها عن حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البديل التصريفي الذي تلحظ

- فيه قرب المخرج او اتحادهما كما ابدلت واوالقسم من بائه حين كانا حرفين شفهيين لان ذلك يقتضى الاشتراك فى العمل وانما هو من باب ترك كلمة والاتيان بانحرى مكانها لتفاوت معناها كالاتيان بالواو فى نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء اللصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان والذى يدل على مجيئ الواو خلفا عن الباء قولهم بعث الشاء شاة ودرهما اى شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن لامبيع ولا نهم قالوا ايضا بعث الشاء شاة بدرهم وهذا الذى ذكرته هو اوضح وأوضح ما يقال فى المسئلة ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلامهما أخذت وعلى ما اشارا اليه اعتمدت اما الجرمى فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان المقصود التناسب ١٠ اللفظى وانه كان خفض على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذى انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضى التشريك فى الحكم وقد وفيت بجميع ما قالوا واضفت اليه ما لم يذكر اعمالا بدمته .

- ويظهر لى ان الصواب خلاف مرءاه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب ١٠ وان هذا العطف كان خفضا فى هذا جحر ضب خرب، وذلك يقتضى تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلقان المعنوى واللفظى .

- الوجه الثانى انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكأنه قيل انت وما لك وذلك على قول ابن خروف فى كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف ٢٠ لكونهما بمنزلة مع ومجرورها قاله ابن الصائغ وفيه نظر لامرين .  
احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبأن مع ما لم يحل بينهما حائل .

والثانى ان التفریع على هذا القول الضعيف انما يقتضى ان المعطوف



عليه المبتدأ لا الخبر كما انه في كل رجل وضيعة كذلك، ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها اغنيا عن الخبر كإغناء الوصف في أقائم الزيد ان لا لانها الخبر .

الوجه الثالث انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك تحذف المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه فالتحذف وان حذف الاول ثلثا يدخل حرف على مثله قاله ابن الصائغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام حيثئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان، ثم مثل هذا لا يسمى خبرا الا بتجاوز على قول ابن خروف ثم يقال وما معنى المعية في نحو انت اعلم ومالك .

اقول، الصواب ما قدمناه من ان معنى الواو هنا كعنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه وما معنى المعية فبعيد وان كان سيبويه قد ذكره ونصه في ذلك، فانما اردت انت اعلم مع مالك انتهى، وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه من هذه التجوزات ما لا يخفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكتابات ثم قال، وهل تجوز ان نصب في نحو كل رجل وضيعة تجوزه هنا أم لا وما توجيه الجواز ان قيل به .

واقول ان المجوز لذلك هو الصيمري نص عليه في التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يميزه احد فانه قال وقد ذكر انت ورأيتك وانت اعلم ومالك ما نصه ولا خلاف في وجوب الرفع فيما اشبه المثلين المذكورين، ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعة على تقدير كل رجل كائن مع ضيعة فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى، فخص نحو كل رجل وضيعة بالخلاف، والذي يظهر في الفرق بينهما اقوال .

احداها ظهور معنى المعية في كل رجل وضيئته وخفاؤه في انت اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك .

- والثاني انه بنى الجواز على ان التقدير كل رجل كائن وضيئته كما تقدم عنه وكأن يصح له ان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي على ولهذا منع سيبويه هذا لك وياك وان وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل منهن صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فعمل فيها رواح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى المعية في المثال المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لا يمكن توجيهه اما على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو او الخلاف او كلها ينصب الحال ولهذا جوز الفارسي هذا لك وياك وجوز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبدالله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبدالله مبتدأ حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا (١) الواو للمعية او للعطف المحض واقول لم اقف لاحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شيء مسده ولهذا ردوا تجويز الا خفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون الخفوض مبتدأ محذوف الخبر وقول الفارسي في حدى زيد قائما ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليمى بشرط استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرئ .

احدهما ان اعلم لما كان صالحا للخبر به عن الاثنين وكان تقدير

عبدالله مقدما على علم يمكننا صار وان كان مبتدأ كأنه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده كأنه خبر عنها معا فمنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا .  
والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبدالله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما معناه وكل من الوجهين معترض .

اما الاول فلا ستلزامه وجوب الحذف في نحو زيد في الدار وعمرو ولا قائل به وفي الحديث (ابوبكر في الجنة وعمر في الجنة) السخ .  
واما الثاني فن وجهين .

احدهما اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض  
وانما المدعى وجوبه مطلقا . ١٠

والثاني انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اضماد الخبر والتوجيه المذكور يقتضى انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير .

ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو لا تنفذ بالسّمك واللّبن ولا يعجبك الاكل والشبع مع ان المقصود فيهما الميعة مطلقا وليس العطف هنا بمقصود وها كان النصب هنا متعينا لتأديته مراد المتكلم  
واخلال العطف بذلك . ١٥

واقول ، لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا فادتها مطلقا فان احد احتمالات الواو العاطفة معنى المعية وانما تتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحذف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد جوز والقاصد نفى الجنس بلا على سبيل الاجمال ان يعلمها عمل ليس وواجبوا اعمالها عمل إن اذا اريد التنصيص ، وجوز سبويه والمحققون لمن قال طالت زيد وجاء في عمرو اذا بنى لهما للفعول في مخلص الغض والكسرو ان لم والذي يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناصبة اذا اريد التنصيص والمجملة  
اذا

إذا اريد الاجمال ويجوز الامران اذا لم يرد احد الامرين بعينه وترجح الناصبة  
حيثند على المجملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو جاء في  
بوجوب الاشمام او الضم وفي نحو طائى بوجوب الاشمام او الكسر وقال  
في باب الا يجوز الحاقها بليس ان لم يرد اللفظ نصيص على العموم وقال  
في المفعول معه برجحان النصب اذا خيف بالعطف فوات ما يضر فواته  
ثم قال ، وما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه والى ما يرجح  
ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله  
معنى المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند  
تصد هذا المعنى اذا وجد المسوخ اللفظى فكيف يحكم برجحانه على العطف في  
بعض الصور بل كيف يحكم بتساوى الامرين في بعضها ايضا .

١٠

فان قيل ، الحكم بما ذكر انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية  
وان اختلف المعنيان اشكل حيث ذكر كلام ابن مالك رحمه الله تعالى حيث حكم  
برجحان العطف حيث امكن ذلك بلاضعف وهذه العبارة يندرج تحتها نحو  
قام زيد وعمر وهذا التركيب ان نظرنا اليه مع قطع النظر عما يقصد من  
المعنى يقتضى تساوى الامرين كما قال ابو الحسن بن عصفور فوجه كلام ابن  
مالك وهل يتم كلامه فتجيب الصور في هذا الباب خمسة اولا يتم كلامه  
فتكون اربعا .

١٠

واقول أما ما تضمنه صدر السؤال من الاشكال فقد ذكر في اثنا عشر  
ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صور التراكيب  
اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوى الامرين في نحو قام زيد وعمر وبل  
الحكم برجحان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان  
العطف قد امكن بلاضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل  
وقد امكن وسلم عن معارض .

٢٠

واما كلام ابن عصفور فالقياس الذى ذكرناه يا باه فالصور اربع

لأنهم وليعلم أن تسمية سيويه المفعول معه مفعولا به مشكلة والتأني  
فيها فريقتان فمنهم من تأولها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي للصاحبة  
مانصة ولساواة هذه الباء لم قد يعبر سيويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى  
ومنهم من أجراها على ظاهرها والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم  
فيه على معنى مع ويسمى مفعولاً معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى  
مفعولاً به وإن سيويه إنما أراد ذلك وها أنا مودد كلامه لتأمله .

قال رحمه الله ويتنصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ثم قال  
وذلك قولك ما صنعت وإياك ولوتركت الناقة وفصيلها لرضعها إنما أردت  
ما صنعت مع إياك ولوتركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب  
كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت  
وزيدا أي ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به وما زلت أسير والنيل أي مع  
النيل واستوى الماء والخشبة أي بالخشبة انتهى فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال  
مفعولاً معه ومفعولاً به ثم فسّر بعض الأمثلة بمع وبعضها بالباء ولأنه حيث قدر  
أحد الأمرين يكون ذلك المعنى أما متعيناً أو أظهر من المعنى الآخر فمن تأمل هذا  
الكلام بالانصاف علم أن مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال  
شارحوا الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله والله اعلم  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسئلة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) قال يجوز في الظرفين اربعة اوجه .

احدها ان يكون الاول خبرا والثاني متعلقا به .

والثاني عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوى فان ذلك جائز با تفاق كقولهم ، أكل يوم لك ثوب .

والثالث ان يكونا خبرين وذلك عند من يميز تعدد الخبر

والرابع ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا ١٠  
مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر الممول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيدوني هجر مستقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه .

وبقى وجه خامس وهو عكس هذا اعني ان يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذا انصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا ١٥  
الاجماع على ذلك .

قال ابن مالك في ( شرح الكافية ) ولو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز باجماع وقال للابدي في ( شرحه الكبير على الخزولته ) اجاز ابو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدأ طالب للخبر فاذا تقدم كان ٢٠  
الخبر في نية التقديم الى جانبه فكأن الحال مؤخرة عنها ولهذا امتنع بالاجماع ان تقدم عليها جميعا انتهى كلامه ملخصا .

وقال ابن عصفور في ( شرح الايضاح ) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليها جميعا فقوله البصريون دخل فيهم الاخفش ( لانه من أمة البصريين - ١ )

وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره .

ومن ثقل الاجماع ايضا الامام ابو بكر ابن طاهر المعروف بالحرب ولكن ثقل عن ابي الحسن انه اعرب فداء من قولهم، فداء لك ابي، حالا وثقل عن الامام المحقق عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولا اسهل من ذلك وهو انه اجاز ذلك في الظرف وقد وثقت له على ذلك قال في (شرح اللمع) في قوله تعالى (هنا لك الاولاية لله الحق) هنا لك ظرف مكان وهي حال والولاية مبتدأ لله الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف وانشد لابن مقبل العجلاني .

ونحن منعنا البحران تشرى بوابه وقد كان منكم ماؤه بمكان ١٠

ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا ففي المسئلة ثلاثة مذاهب، المنع، مطلقا وهو قول من عدا الا خفش وابن برهان والجواز، مطلقا وهو قول الا خفش والجواز، اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنها قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسامع والذي اجازه اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بها اورا وان القائل بهما ذهل عن القاعدة ووثقت للا خفش على خلاف ما ثقل عنه في (كتابه الصغير) هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبدا لله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال قبل العامل لان الحال لعبدا لله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني قوله رحمه الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا ادليل على انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولوقلت قائما في الدار عبدا لله لم يحز هذا نصه بحر وفه .

فان قلت فما تصنع بما احتج به ابن برهان .

قلت لادليل في شيء منه، اما الآية الكريمة فيجوز في هناك ان تكون ظرفا لمتصرا وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان متصرا هناك ثم ابتداء الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا والله متعلق بالولاية ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الأبدى وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضها وهنا لما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم وكانت الحال متأخرة عنهما في التقديم على انني متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فاني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة عن أبي محمد ابن الحشاش واولها ما صدر به ١٠ حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه بما الحلق كما الحقت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فذلك ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسروا لأوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في معلقته المشهورة .

مهلفداء لك الاقوام كلهم وما أثمر من مال ومن ولد ١٥

فاما الرفع فعلى الابتداء او الخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدأ وكذلك لك في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المعربين وخالف سيبويه في مثل ذلك فأعرب النكرة المتقدمة مبتدأ والمعرفة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما حال في محله ولا تقديم ولا تأخير وعليه ان النكرة اتى لها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان ٢٠ اذا اجتمعتا كان المقدم منها هو المبتدأ، واما النصب فعلى المصدر واصل الكلام تقديم الاقوام ثم حذف الفعل وأقيم مصدره مقامه وجيء بلك في البيتين كما جئ بها بعد سقيا في قولهم، سقياك، وارتفع الاقوام في البيت وأبي

(١) بها مشى - لعله لأن المعرفة اولى بالابتداء من النكرة .



في المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين في ذلك واما الكسر وهى رواية يعقوب بن السكيت وغيره فللنحويين فيه قولان .

احدها انه مبتدأ وما بعده خبره او بالهمكس على الخلاف الذى شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن مقدى وبنى على الكسر وليس هذا القول بشيء . لأنه لا وجه لبنائه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه أن يقول انه معدول عن فادلان المقدى هو المخاطب لا الاقوام .

والثاني انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاقوام اى وبنى كما بنى نزال ودراك كذا وجهه ابو جعفر النحاس في ( شرح المعلقات ) وفيه نظر فانه لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ولا اسم فعل ثاب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر وحكى القراء انه يقال فدى لك بفتح الفاء وبالقصير وهذا يحتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيهها والله تعالى اعلم .

## من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله

بسم الرحمن الرحيم

### مسئلة

قول جابر رضى الله عنه « كان يكفى من هواى منك شعر اوخير منك » الظاهر ان خير مرفوع عطفا على اوفى الخبر به عن هواى كان يكفى من هواى وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول والصلة مفعول يكفى ويقع في النسخ ويجرى على السنة الطلبة بنصب خبر وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه .

احدها ان يكون عطفا على المفعول وهو من .

الثاني ان يكون بتقدير كان مدلولا عليها بكان المذكورة اولاً اى

الثالث على تقدير يكفى مدلولها عليها المذكورة .

الرابع على الغاء من هو فيكون اوفى مفعولا وخيرا معطوفا عليه .  
الخامس على الغاء من هو اوفى .  
السادس على تقدير واكثر خيرا .

السابع على العطف على شعرا ، وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد  
اما العطف على من فانه يؤدى بمنغثرة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير  
بمنزلة كان يكفى زيدا وعمرافىكون الذى هو اوفى غير الذى هو خير وليس  
المراد ذلك - واما تقدير كان فباطل من وجهين .

احدها ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس الابد ١٠  
ان ولو من ثم قال سيبويه رحمه الله لا تقل عبد الله المقتول بتقدير كن عبد الله  
المقتول وخالف المحققون الكسائى في تحريمه قوله تعالى ( انتهى خيركم ) على  
تقدير يكن الانتهاء خيركم .

الثانى ، انا اذ قدرنا كان مدلولها عليها بالاولى قدرنا مفعولها  
مفعول الاول كما انك اذا قلت علفتها تبنا واء لا يقدر وسقاها غيرى ماء بل ١٥  
وسقيها وذلك لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم  
لتقدير الآخر بعينه فعلى هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلها فيصير  
كان هو أى الصاع واما تقدير يكفى فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت  
كان يكفى الفقيه ويكفى الزاهد آذن بذلك وسببه ان يكفى الثانى انما  
هو لمجرد التوكيد فذكره بمنزلة لولم يذكر وهو لولم يذكر آذن العطف ٢٠  
بالتغاير فكذلك اذا ذكر ، واما الغاء من هو والغاء من هو اوفى فباطلان  
من وجهين -

احدهما ، ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة  
الاجمل ثم ان الكوميين يجيزون ذلك وانما يجيزونه حيث يظهر ان المعنى

مفتقر الى دعوى الزيادة كما في قول لبيد .

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولا كما ملا فقد اعتذر فانهم قالوا اسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدده . وقد يقال ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجوز . احدلان المبتدأ يبقى بلا خبر والموصول بلا صلة ويجاب بأن دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة .

الثاني انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر ١ . والعطف عليه يقتضى الاعتداده وتقدم جوابه قننا قضا واما تقدير اكثر فباطل لان افضل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معمولا لضعفه في العمل وبجوده لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما ذكر لان اوفى بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا ياباه ذكر منك بعد خير ألا ترى انك اذا قلت كان يكفي من هو اكثر منك علما وعبادة ١٥ لم يحتاج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى . تمت والله اعلم انتهى .

## مسئلة

قرأ الجمهور (وقيله) بالنصب فن الاخفش انه عطف على سرهم ونحوهم وعنه ايضا انه بتقدير وقيل وقيله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم واقوالهم وقيل على مفعول يعلمون اى يعلمون الحق وقيله وقرأ السلبى وابن ريان وعاصم والاعشى وحمزة بالخفض فقيل عطف على الساعة اوعلى انها واوالقسم والجواب محذوف اى ليصرن اولافن هم ما اشاء وقرأ الاعرج وابو تلابسة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن خنيدجة بالرفع ونحرج على انه معطوف على علم الساعة محذوف

على حذف مضاف اى وعلم قيله حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روى هذا عن الكسائى وعلى الابتداء وخبره يارب الى لا يؤمنون وعلى ان الخبر محذوف تقديره مسموع او متقبل بفحمة الابتداء وما بعده فى موضع نصب مقول قيله وقرأ ابو قلابسة يارب بفتح الباء اراد يارب كما تقول يا غلاما يتخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف والاجتزاء .  
بافتحة عنها .

وقال الزمخشري والذى قالوه يعنى من العطف ليس بقوى والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا وقع تنافر النظم واوى من ذلك واوجزان يكون البحر والنصب على افعال القسم وحذنه والرفع عليه قولهم ايم الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم كأنه قال واقسم قيله او قيله يارب تسمى ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهى ، وهو مخالف لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يارب لا يؤمنون متعلق بقيله ومن كلامه عليه السلام واذا كان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم وكلامه والضمير فى قيله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم اى اعرض عنهم وتاركهم .  
وقل سلام .

### مسئلة

لا خلاف فى امتناع قتل المسلم بالحربى واختلاف فى قتله بالذى واحتج من منه بحديث لا يقتل مسلم بكافر ، وتقديره ان كافر ذكره فى سياق النفي فيعم الحربى وغيره واختلف المانعون فى الجواب فطائفة اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة فى الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا فى توجيه ذلك على وجهين .

احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله فى الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرات منهم فى الجاهلية فلما كان يوم

الفتح قال عليه السلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي لا يقتل مسلم بكافر .

والثاني ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختلف في الاسلام باسم وهو الذي ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . والثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده ان الوارد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمى بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة اليه وهي ولا ذو عهد في عهده ، وهؤلاء اربعة اجوبة .

احدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به معناها وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكره ولافتعين ان يقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر والكافر المقدّر الحربي اذا المعاهد يقتل بالمعاهد وحيثئذ قال كافر المفوظ به الحربي تسوية بين الدليلين والمذكور عليه ويحاجب من وجهين .

احدهما انا لا نسلم احتياج ما بعد ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد به ان العهد حاصم من القتل والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دم من المعلوم من الدين بالضرورة فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به .

ويبعد هذا الجواب قليلا امران .

احدهما مدلول الحديث حيثئذ مستغن عنه بما دل عليه قوله تعالى ( فاقموا اليهم عهدهم الى مدتهم ) فالحمل على فائدة جليلة اولى .  
الامر الثاني ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلقا القتل فقياس آخره ان يكون كذلك .

والوجه الثاني انا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه لانها كلمتان لو لمظ بها ظاهرتين امكن ان يراد باحدهما غير ما اريد بالآخرى والوجه

فكذلك مع ذكر احدهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم والمطلقات وخصوص وبعولتهن مع عود الضمير اليه .

والجواب الثاني ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذوعهد في عهده بكافرتهم انحر المعطوف عن الجار والمجور وليس في الكلام حذف البتة بل تقديم وتأخير حيثثذ فالتقدير بكافر حرى والالزم ان لا يقتل ذوالعهد بذى العهد وبالدعى .

والثالث ان ذوعهد مبتدأ وفي عهده خبره والوا وللحال اى لا يقتل مسم بكافر والحال انه ليس ذوعهد في عهده ونحن لو فرضنا خلوا الوقت عن عهده لجميع افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حتى عن القدورى وفيه بعد لان فيه انحر اى الواعى اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى ١٠ ولا ذى عهد بالخفض اما عطفا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لمجاورته المحفوض .

وايضا فان مفهومه حيثثذ ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون ذى العهد في عهده وهذا لا يقوله احد فانه لا يقتل بالحرى اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن ١٥ ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتأخير بعيد لان الكلام اذا مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على الظاهر حالة محلها لم يجوز .

والجواب الرابع ، ان ولا ذوعهد معطوف والعطف يقتضى المغايرة فوجب ان يحمل الكافر الاول على غير ذى العهد ليتناير ا قال بعضهم وهذا ٢٠ غريب فان ذال العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضى المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل كان المراد بالكافر ذال العهد لكان ذكر ذى العهدى ثانيا استمبالا للظاهر في موضع المضممر وهو لا يجوز اذ لم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا وتقضا لما خصص عليه الكلام ولهذا قال ابو

على ومن واقفه في قوله تعالى (واللأئي يئسن من المحيض من نسائكم ان اتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللأئي لم يحضن) ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف الخبر من الثاني لدلالة خبر الاول عليه .

وقال بعض الناس الاولى ان يقدرا الخبر مفردا الى واللأئي لم يحضن كذلك لان تعليل المحذوف اولى ولانه لو نطق بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة براسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم يحملوه على ان التقدير واللأئي يئسن واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي ظهران ذلك ليس الا لما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع في المتقدم نحو زيد ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان الاسم المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يجيئ الثاني فاذا جاء الثاني لم يقدر طالبا له بعد ما اخذه غيره وذلك في المتوسط اوضح لان المعمول يلى العامل الاول انتهى هكذا وجدت بخطه رحمه الله .

( يتلوه مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله )

### بسم الله الرحمن الرحيم

١٠ هذا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح وكذا في اكثر من شرطين وربما توهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم ، ولتحقق اولا الصورة التي يقال فيها ٢. في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين . ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها .

أحدها ، ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه ( يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين ) خلافا لمن غلط فيه بفعله من الاعتراض وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول تأليا له فأي اعتراض هنا .

الثانية ، أن يقترن الثاني بقاء الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان • اجادفا حسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه جواب الاول .

الثالثة ان يقترن بها تقدير انحو ( فاما ان كان من المقربين ) خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وانيب عنها أما فصار أما فان كان فقروا من ذلك لوجهين .

١٠

أحدهما ، ان الجواب لايلي اداة الشرط بغير فاصل الثاني ، ان الفاء في الاصل للعطف لحقها ان تقع بين شيئين وهما المتماطفان فلما انرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شيء مما في خبرها عليها اصلا حا للفظ فقد مت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في ( فاما اليتيم فلا تقهر ) • فصار أما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي هي جواب ان لثلاث تلتقي فاء ان فتلخص ان جواب أما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض .

الرابعة ، ان يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى ( وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجروركم ولا يسألكم اموالكم ان يسألكوها فيحفركم تبخلوا ) ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة ، ان يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو ( ولا ينفعكم نصحي ) الآية وكذلك ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها )



الآية خلافا لجماعة من النحويين منهم ابن مالك .

وحجتنا على ذلك اننا نقول تقدر جواب الاول تاليا له مدلولا عليه بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه المتقدم عليه فيكون التقدير في الاول ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي . وكذا التقدير في الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسة .

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشرفى شيء وإن هانا  
فتدبره فانه حسن

واذ قد عرفت اننا لانريد شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو، إن ركبت إن ليست فانت طالق . وقد اختلف اولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة وقد بينا انها ليست مما نحن فيه لافي ورد ولا صدر ، وانما الدليل في قوله سبحانه ( ولولا رجال مؤمنون إلى قوله ) لعذبنا ( فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضنا وليس معهما الجواب واحد متأخر عنهما وهو لعذبنا وفي آية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه ) اذا حضر احدكم الموت إن ترك خيرا الوصية ) .

فانه زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء اى فالوصية فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه واما اذا رفعت الوصية بكتب فهي كالآيات السابقة في حذف الجوايين وهذان الموطنان خطر الى قديما ولم ارهما لغبرى ، وما يدل عليه ايضا قول الشاعر .

إن تستغيثوا بنا إن تزعروا وتجذوا منا معاقل عزز أنها كرم  
وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله في مقصوده  
حيث يقول .

فان

فان عثرت بعدها إن والت نفسي من هاتا نقولا لالعا  
واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح  
جوازها فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب  
الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا .

- احدها أنه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول كل من الشرطين  
والآخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا قيل ، ان ركبت ان  
لبست فانت طالق ، فان ركبت فقط اوليست فقط اوركبت ثم لبست لم تطلق  
فيهن ، وان لبست ثم ركبت طلقت .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تأويله

على مذهبين . ١٠

احدهما ، قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني  
محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه .

- والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط ان الحال  
لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبله بخلاف الاول وعلى هذا  
صححة مسئلة ابى على وصحة تحزيب المصنف مسئلة الشرط اعنى صححتها من هذا ١٥  
الوجه لاصحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم ويتضح على هذا بطلان  
تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد اتضح الامر  
في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله .

والمذهب الثاني ، ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين

- حكى لى بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت ٢٠  
ان لبست فانت طالق كان الطلاق مطلقا على حصول الركوب واللبس سواء  
اوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول  
محكما عن غير الامام رحمه الله .

والذى يظهر لى فساد هذا القول لان قائله لا يخلو امره من ان يجعل

الجواب المذكور لمجموع الشرطين الاولين فقط والثاني فقط لا جائز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يوردا على جواب واحد لان ذلك نظير ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد انتهت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون فاء او واو اذ لا يصح غيرهما فان قدرته فاء كالفاء المقدرة في قوله .

من يفعل الحسنات الله يشكرها

اي فانه يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الابوتوع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في النادر من الكلام وفي الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله سبحانه (وجوه يومئذ ناعمة) اي وجوه يومئذ ناعمة عطفا على (وجوه يومئذ خاشعة) فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الاسمين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين بل وازان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور ويكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو لا جائز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوف لادالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوف يدل عليه الجواب المذكور للثاني لاسبيل الى الاول لانه على هذا التقدير تجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلى الشرط لو قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

فان قلت لعله يجعله مثل قوله (من يفعل الحسنات الله يشكرها) فهذا

وجه ضعيف كما قد منا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محولا عليه، ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المألوف في العريضة فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قواه .

نحن بما عندنا وانت بما عندك ، راض

- بخلاف الجادة حتى لقد تحيل له ابن كيسان فجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا عنه فانت ترى عدم انسهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الابيات ولانه ايضا خلاف المألوف من عادتهم في توارده ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني .

- ١٠ ثم الذي يطل هذا المذهب من اصله انانا ملتا ما ورد في كلامه تعالى ( يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين ) فهذا بتقوير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلاله ما تقدم عليه .

وهذا القول من الحسن بكان لان القاعدة انه اذا توارده في غير

- ١٠ مسئلتنا على جواب واحد شيان كل منهما يقتضى جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك ، والله ان تأتني لاكر منك ، بالتاكيد جوابا للاول وان تأتني والله اكر منك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى في مسئله توارده شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول وجوابه عليه فن ثم لم في وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين ٢٠ وابا زيد والمبرد رحمهم الله يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لادليل على الجواب والجواب لا بد من تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه .

وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا فمجاز الاولى الفصل  
بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز  
كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما الشرط الثاني فلا يجوز في نصيح  
الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الاول  
والشرط ماض فاما قوله .

إن تستغيثوا بنا إن تضرعوا تجدوا منا معاقل عزز انها كرم  
فضرورة كقوله

يا اقرع بن حابس يا اقرع      انك ان يصرع اخوك تصرع  
القول الثاني قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور الاول  
كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه  
مقيد الاول تقييده بحال واقعة موقعة فاذا قلت إن ركبت إن لبست فانت  
طالق فالعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت ان  
تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدم  
وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم ، وعندى ان ما ادعوه اولى  
من جهات .

احدها ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابه  
ظاهر او مقدر او دعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لا جواب له لافي  
اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاء ما يجرى على القياس اولى .

الثاني ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالمثلة  
السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في  
ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغى على قوله انها لا تطلق اصلا  
وكذلك اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم يتضادا نحو ان اكلت ان شربت  
وكذلك اذا قال ان صليت ان توضأت أثبت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت  
متوضئا بمعنى موقعا للوضوء فانها لا يجتمعان .

الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقارنة واذا تباعد ما بين الشيعيين لم يصح التجوز باحدهما عن الآخر وقد نص هو على ان الجملة الواقعة حالاً شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافي نعم في مسائل القصرى عن الشيخ ابى على رحمه الله اجازة ذلك في نحو لا ضربته ذهب (١) أو مكث ولا ضربته أن ذهب • وأن مكث .

والذى يتحرر لى ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة ونعنى حالاً مقدرة فالاولى والاضحة والثانية نحو ( ادخلوها خالدين ) فان الخلود ليس شيئاً يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك ( اتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤؤوسكم ) اى مقدرين فانهم في حالة الدخول لا يكونون محلقين ومقصرين انما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقولهم ، ان تستغيثوا بنا ان تذكروا ١٥ فان الذم قد قدم على الاستغاثة والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندى في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث ، أن الشرط الثاني جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طابق فانما تطلق اذا ركبت اولاً ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ليصح كونه جواباً للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضى فعل الشرط الاول ولا الثاني لان كلامهما قد اخذ جوابه .

وهذا القول باطل با مورد ، احدها ، ان الفاء لا تحذف الا

في الشعر .

الثاني ، ان القاعدة في اجتماع ذوى جواب ان يحمل الجواب

للسابق منها .

والثالث ، انه لا يتأتى له في نحو قوله أن تستغيثوا بنا ان تدعروا ، البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة ، فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا انه اذا قيل ان تدعروا ان تستغيثوا بنا تجددوا وان تنوضاً ان صليت أثبت كان كلاما باطلا لما قرناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسبب عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس .

والصواب أن يقال ان صليت ان توضحأت أثبت بتقدير ان توضحأت فان صليت أثبت وكنا قد منا انه يعترض باكثر من شيئين ، وتمثيل ذلك ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر ، فان وقع السؤال اولاً ثم الوعد ثم الاخطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتى فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكأنه قيل ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر .

وعند ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعدالك سأئلا اياي فعبدي حرفوا اعدا حال من فاعل اعطيتك وسأئلا حال من مفعوله وقوله فعبدي جواب للشرط الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم تمت بحمد الله وعونه .

بسم الله الرحمن الرحيم

سألت وفقك الله عن قولى فى اعزاب قوله تعالى (واعملوا صالحا)

- إن صالحا ليس مفعولا به بل هو ما نعت لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المعربين فى أمثاله وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوه صالحا والضمير للصدر وذكرت أن كثيرا من الناس استنكر قولى فى ذلك وقالوا •  
 إن عمل من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى (إن تعملوا صالحا) وقوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب) فاعلم وفقك الله أنك إذا تدبرت ما أقوله انحلت عنك كل شبهة فى ذلك وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعة إلى ما لم يحيطوا به غيبة عن معانى كلام النحاة وادلة العقل .

- وبيان ذلك بأمور ، أحدها ، أن الفعل المتعدى هو الذى يكون له ٢٠  
 مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وإن شئت قلت الذى يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة فى كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذى بنى النحاة له اسم مفعول كضروب ومأكول ومشروب فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هى محل تلك الأفعال وليست مفعوله ، وإنما هى مفعول بها ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به أنه مفعول به شئ من الأحداث والمفعول هو ذلك الحدث ٢٥  
 الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فأنك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أى المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله ، وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وإنما صدر عن الفاعل شئ أثر فيه ، ومن تدبر قول النحاة ٣٠  
 مفعول به عرف ذلك وإن المفعول غيره وأطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى فى ذلك والشخص فى نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع



الضرب به وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يسكون مقيد ابظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة من مبادئ النحواشهر من ان تذكر ولكننا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يقل عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله اليه تعدى الفعل الى المفعول به بل تعديه الى المصدر فلذلك لم يجوز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول به .

١٠ الثاني ، ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امر اصطلاحي ، وقصدي من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفلا ليس مطردا في جميع موارد .

٢٠ وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير ان يوضحه هذا الا يضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم بالفاعل كالقهم والحذر والى صادر عنه كالضرب والخط وان كان الضرب والخط قائمين بالفاعل ايضا ولم (١) يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا واذا نظرت اليه بقولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويا فان زيد ليست ذاته من فعل الضارب .

- وهنا قسم آخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه  
 انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم  
 ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من  
 الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر عن  
 الخلق وذات العالم موجودة بالفعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون  
 هذا مفعولا مطلقا وانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق  
 وكذلك في الافعال العامة لقوله تعالى (مما عملت ايدينا) فالضمير في عملت  
 مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل  
 والظاهر ان النحاة انما اقتصروا على ما ذكره من المفاعيل لان العالم  
 وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت  
 حدهم المفعول به وان زاد بامر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله  
 تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى  
 ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم  
 قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول  
 المطلق تسميها او اصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون  
 هو الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال .  
 ويحتمل ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم  
 شيء بمعنى انه ذات متقررة في العدم فلا تأثير للفاعل في ذاته ويراوده للوجود  
 معنى واقع عليه كالضرب على المضروب ويكون منهم من اطلق ذلك عن  
 عمل واعتزال ومنهم من قاله تقليدا وهكذا الكلام في اوجد الله العالم  
 ونحوه من الالفاظ الدالة على انشاء الذات وهذا الذي قلناه كله على  
 الاصطلاح المشهور عند متأخري النحاة .

واما سيبويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه  
 مفعول ولم ارف في كلامه مفعولا به فانه قال باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى

مفعول وباب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول وذكر فى الاول ذهب وجلس وفى الثانى ضرب عبد الله زيدا .

وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذى قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصله بفعل الفاعل او ليس حاصله بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثانى مفعولا اصطلاح او على حذف الجار والمجرور واردة انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه فى تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا فى تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من اسعده فى عبارته وحماها ١٠ عن ان يدخل عليها بافساد .

الثالث ان النحاة اختلفوا فى اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقى ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ١٥ ومن هذا يظهر ان معنى التعدى ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعلا فى هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة فى ان من اسند اليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا .

الرابع ان غير الله تعالى لا أثر لفعله فى الذوات اجماعا اعنى لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى، واحتجوا بقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهى مخلوقة لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الآية جاءت للرد عليهم فى عبادتهم اياها وهم

لم يعبدوها من حيث ذواتها وإنما عبدوها من حيث هي معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم كأنه قال اتعبدون ما تنحتون والله خلفكم ونحيتكم او والنحت الذى تنحتونه او المنحوت الذى صورتوه فهذه ثلاثة تقادير لاهل السنة .  
احدها، ان تكون ما مصدرية.

- الثانى، ان تكون موصولة والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا فى كل مكان اريد فيها المصدرية وينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة من الآية لاهل السنة ظاهرة جدا .

والثالث ، ان تكون موصولة والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهران ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعتة وهى التى عبد من جهتها وهى مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية اودلت الآية على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة فى الصنم معمولة الآدمى وقعت الدلالة لاهل السنة من الآية ولا تعين ان يكون العمل نفسه فتصح الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره .

الخامس الصورة الحاصلة فى المراد وهى على قسمين .

- ١٥ احدهما، مالا اثر لفعل العباد فيه البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بلاسبب من العباد واما بسبب منهم يحا ولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية وهى كالذوات فلا يقال انها مفعولة للعباد البتة .

- ١٠ والثانى، ما هو اثر صنعة العبد وهى الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة فى الصنم بنحت العباد وتصويرهم هل تقول ان تلك الصورة معمولة للعباد والله تعالى ولا شك ان على مذهب اهل السنة لا تردد فى ذلك فان الكل بفعل الله تعالى وإنما التردد على مذهب المعتزلة اوبالاضافة الكسبية على مذهب اهل السنة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من

كسبهم فان القدرة الحاصلة لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور المشرک الصنم لم يكن من فعل المشرک الا التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها معمولة للعباد الا على جهة المجاز وإنما يقال هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب انه المضروب واذا قلنا عمل المشرک الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرک الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتى الفرق بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضى ان الصنم معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شىء من الصنم لا من مادته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعه من عمله فلا بد من مجاز وفي جهة المجاز وجوه

١٠ احداها ان يكون استعمل عمل في معنى صور استعمالا للاعم في الاخص

الثاني ان يكون على حذف مضاف كما انه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدر او هذا ان الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت لنا فانقتصر عليهما وبالثاني يقوى ان المراد في قوله تعالى ١٥ (وما تعملون) للتصوير فيكون حجة لاهل السنة .

السادس ، الافعال ضربان ، خاصة ، وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم وضرب وأكل وشرب في المتعدى وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي عنه ونحو ذلك .

٢٠ الضرب الثاني ، الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس دون النوع وامالعرض آخر وكذلك الامر به والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب من الضرب الاول ولم ينجى منه الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال

- الافعال العامة هل هي متعدية او لا زمه لم يحجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيعتين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الابهال الذى هو فى قوة جزئى فتى وجد فى كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية وارىد به الزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدى أنه الذى لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول إن عمل لا متعدى لأن معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا متعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدى لا مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا متعدى ١٠ وهكذا فعل وصنع .

- السابع ، ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادروها الفعل والعمل والصنع وهى احداث عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار أنها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادرو هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا فى الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما يصدق على الفعل مفعول لاتفاقهما فى لفظ ( فاعين لام ) وكذلك عمل وصنع ويقال فى العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون متعدى بابل ٢٠ يصح ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذى هو اعم من اللازم والمتعدى فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس الا ، نعم ان اردت بالفعل المفعول الذى ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحيثئذ يصح فيه ان يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا

من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متأخرى النجاة وهما متغايران كما قد منا .

انما من ، اذا قلت عمل محرابا فان اسندت الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه قوله تعالى ( بما عملت ايدينا ) وقد بينا وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى غير الله فقلت عمل التجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا نفسه لما قد منا ان عمل العباد لا يحتاج وزهم ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهى جزء المحراب واولى ان لا يكون السكل معمولا لهم وفى جعله مفعولا به تفصيل وهو انك اذا جعلت عمل مجازا عن نجر كان اعماله فى محرابا حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت محرابا فان النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد وكان المجازى فى لفظ عمل ليس الا ، وان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فاذا حذف واقيم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز وان قدرته عملت صنعة محراب على ان يكون الصورة الحاصلة فى المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك ايضا وان جعلت المحراب معمولا باعتبارانه محل العمل اطلاقا لاسم المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك فى جواز الاطلاق قال تعالى ( لياكلوا من ثمره وما عملته ايديهم )

التاسع بان بهذا ان قوله ( اعملوا صالحا ) انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول به الا بمجازين ، احدهما ، اطلاق الصاحح على المفعول الذى ليس عملا ، والثانى ، اضافة العمل اليه ، وشئ ثالث ، وهو حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما اذ قدرنا عملا الذى هو المصدر فان الفعل يدل عليه وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من

غير ضرورة ولا ضرورة في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة .

( العاشر ) ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى ( أن تعمل سابقات ) وقوله تعالى ( يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ) واما قوله تعالى ( اعملوا آل داود شكرا ) فان تصاب شكرا على انه مفعول له ، وجوز الزمخشري ه ان يكون مفعولا به على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى ( من يعمل سوءا يجز به ) وقوله ( ومن يعمل من الصالحات ) و ما اشبه ذلك فكلها ترجع الى المصدر ( الحادى عشر ) انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدى الفعل الى المفعول معناه وصول معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعدى به بوصول الضرب الى المضروب ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني موجد لها والفعل العام كعمل مثلا تعدى به بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فتنازل الفرق انما هو من معاني الافعال ووصولها الى المفعول (١) .

( الثانى عشر ) من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفى (٢) الفرق ١٥ بين القول والمقول واللفظ والمقووظ لان المقول والمقووظ هو الاصوات والحروف المقطعة وهى القول واللفظ والوحه في الفرق بينهما ان هنا امرين احدهما ، حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف ، والثانى نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التى هى كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات فالاول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثانى هو المقول والمقووظ فاذا قلت لفظت لفظا وقلت قولاك ان تريد الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثانى فتنصبها على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتجا وزا

(١) ه هو الحدث للمفعول (٢) كذا في الاصل ولعله وفيه الفرق بين الخ .



الفاعل وهو اللفظ القائل المتكلم ، وليس من شرط تعدى الفعل ان يتجاوز الى غير محل الفاعل بل الشرط المتغايرة سواء تجاوز في محله او في غير محله ، هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة والله تعالى اعلم .

ورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل ( خلق الله السموات والارض ) ان السموات مفعول به اي ادا . هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا فا وجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيد ا كان موجودا والفاعل ا وجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عد ما محضا والفاعل يوجد به ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عد ما محضا فانخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى ، وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الرما في ايضا .

اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه

بانا لنسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعميان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى ( اعطى كل شيء خلقه ) فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى ( خلقتك من قبل ولم تك شيئا ) .

واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير اليجاد يستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيله للحاصل ، انتهى .

## فائدة

قال سييويه (من) في قولهم زيدا فضل من عمر ولا ابتداء الارتفاع  
واعترض بانه لا يقع بعدها الى ، انتهى .

واجاب الشيخ ذكوان

- بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض في انتهائه فتأمل  
من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزملكاني .

في تفسير قوله تعالى (التائبون العابدون) الآية في الجواب عن  
السؤال المشهور وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون  
عن المنكر على الآمرين بالمعروف بالواو .

- ١٠ قال عندي فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تمسق بحرف  
العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد  
صفات من غير نظر الى جمع او انفراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد  
الجمع بين الصفتين او التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد  
التنويح لعدم اجتماعهما اتى بالحرف ايضا وفي القرآن الكريم امثلة تبين  
ذلك قال الله تعالى (عسى ربه ان طلقكن ان يبدلهن ازاوا خيرا ممنكن  
١٥ مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا) .

- فاق بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى  
ذكرها مجتمعة والواو تدوهم التنويح فحذفت واما الابكار فلا يكن  
ثيبات والثيبات لا يكن ابكارا فاق بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى  
(حم تزل الكتاب من الله العزيز العليم عاف الذنب وقابل التوب شديد  
٢٠ العقاب ذي الطول) .

فاق بالواو في الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان  
غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انها يجريان مجرى الواحد لتلازمهما فن  
غفر الذنب قبل التوبة فيبين الله سبحانه وتعالى بعطف احدهما على الآخر انها

مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما حكمه وذلك مع العطف ايبن واوضح ، واما شديد العقاب وذى الطول فهما كملتضا دين فان شدة العقاب تقتضى اتصال الضرر ولا تصاف بالطول يقتضى اتصال النفع فحذف ليعرف انها مجتمعتان في ذاته تعالى وان ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب وذو الطول وفي حالة اتصافه بذى الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى ، وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه بما ذكرناه لان كل صفة مما لم تنسق بالواو مغارة للآخرى والفرق انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان او كالتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ليعين ان كل واحد متعبد به على حدته قائم بذاته لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصريح الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى العطف وايضا فلما كان الامر والنهي ضددين احدهما طلب الابدان والآخر طلب الاعداد كانا كالنوعين المتغايرين في قوله ( نبيات وابكارا ) فحسن العطف بالواو .

كتب الصلاح الصفدى الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله

تعالى ( استطعما اهلها ) .

أسيدنا قاضى القضاة ومن اذا بد اوجهه استحيى له القمران  
ومن كفّه يوم النداء وراعه على طرسه بحران يلتقيان  
ومن إن دجت في المشكلات مسائل جلاها بفكر دأثم اللعان  
رأيت كتاب الله اكبر معجز لا فضل من يهدى به الثقلان  
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معاني  
ولكنني في الكهف انصرت آية بها الفكر في طول الزمان عناني  
وما هي الا ، استطعما اهلها ، فقد نرى استطعما هم مثله ببيان  
فها

الاشباه - ح - ٤ ٥٣ الفن السابع  
 فما الحكمة الغراء في وضع ظاهري مكان ضمير إن ذاك لسان  
 فارشد على عادات فضلك حيرتي فمالي بهذا يا امام يدان  
 فاجابه بما نصه

قوله ( استطعا أهلها ) متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعا هم لان  
 استطعا صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية  
 مستطعم اهلها لو حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضمير لم يجوز فكذلك هذا  
 ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذا استطعا صفة لقرية وجعله صفة  
 لقرية سا ئغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون  
 الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الاوصف ذكره بجملة كما توصف سا ئر  
 النكرات والتركيب محتمل لثلاثة اعراب .  
 ١٠ احدها ، هذا .

والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل .  
 والثالث ، ان تكون الجملة جواب اذا والا عاريب الممكنة  
 منحصرة في الثلاثة لارابعها وعلى الاول لا يصح لما قد مناه في لم يتأمل  
 الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موقع المضمرا ونحو ذلك فتاب عنه  
 المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولحنابعين الاعراب الاول من  
 جهة معنى الآية ومقصودها وأن الثاني والثالث وإن احتملها التركيب  
 بعيدان عن مغزاها أما الثالث وهو كونه جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية  
 معناها الاخبار باستطعا مهابا عند اتياها وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل  
 مقام موسى والخضر عن تجريد قصد هما وان يكون معظمه اوهو طلب  
 ٢٠ طعمة او شيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتمان  
 اشد هما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه  
 السلام فيجواب اذا قوله قال اوشعث الى تمام الآية، واما الثاني وهو كونه  
 صفة لاهل في محل نصب فلا تصير العناية الى شرح حال اهل من حيث هم هم  
 ولا يكون للقرية أثر في ذلك ونحن تجد بقية الكلام مشير الى القرية نفسها

ألا ترى الى قوله تعالى فوجد فيها ولم يقل عندهم وإن الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الاء باء عن حق الضيف مع طلبه واللباق تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة قوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذه بفعل الال الذين منهم غادورائح . فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من العوائد ان الال الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من أتي قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره او لا على بعضهم ثم قد يستقر بهم فعل هذين العيدين الصالحين لما اتيا قدر الله لهما لما يظهر من حسن استقراء جميع اهلها على التدرج ليبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعاهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير فاتي بالظاهر استشعارا بتأكيد العموم فيه وانها لم يترك احدا من اهلها حتى استطعاه فاتي ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء فانظر الى هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستتار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا وبغنى عن شخص انه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعاهم وهذا شيء لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه وقد قال تعالى في بقية الآية (يضيفوها) وقال تعالى (فخاتناهما) وقال تعالى (حتى اذا جاء انا) في قراءة الحرميين وابن عامر وان موضع هكذا فهذا القول ليس بشيء وليس هو تولا حتى يحكى وبما قيل نبهت على رده .

ومن تمام الكلام في ذلك أن استطعاه اذا جعل جوابا فهو متاخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون الاتيان قد اتفق قبل هذه المرة وذكر

وذكر تعريفًا وتنبيهًا على أنه لم يحملها على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله  
فوجد معطوف على أتيا فهذا ما فتح الله على والشعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت

- |  |   |
|--|---|
| <p>تدق فلا تبذل لكل معاني<br/>سنايرتها يعنوله القمران<br/>همت قرير العين بالطيران<br/>كأنى على فوق السالك مكان<br/>وعندى وجوه اسفرت بتهاني<br/>فشكرا لمن اولاك حسن بيان<br/>وليس لها (١) والنحو كاليزان<br/>يعود عليه ليس في الامكان<br/>فلا وجه للاضمار والاكتمان<br/>تعين منها واحد فسباني<br/>به زبدة الاحقاب منذ زمان<br/>من العلم في قلبي وعند لساني<br/>الى ان ارى اهلا ذكي جنان<br/>وليس له بالشاردات يدان<br/>بكل علوم الخلق ذوامعان<br/>ويقصد للتحرير والتبيان<br/>من الله ذي الفضل العظيم حبان<br/>أتى وسياقي دائما بامان<br/>وسلم ما دامت له الملوان<br/>وكتب الصلاح الصفدى بهذا السؤل ايضا الى الشيخ زين (٣) الدين</p> | <p>لا سرار آيات الكتاب معاني<br/>وفيهما لمرئاض لبيب عجائب<br/>اذا بارق منها لقلبي قد بدا<br/>سرورا وابهاجا وصولا على العلى<br/>فما الملك والاكوان بالبليض والقنا<br/>وها تيك منها قد ابحتك سرها<br/>أرى استطعا وصفاء على قرية جرى<br/>صناعته تقضى بان استتاره (٢)<br/>وليس جوابا لولا وصف اهلها<br/>وهذى ثلاث ما سواها بممكن<br/>ورضت لها فكرى الى ان تمخضت<br/>وان حياقي في تموج البحر<br/>وكم من كناس في حماي لخدرد<br/>فيصطاد منى ما يطيق اقتناصه<br/>منائى سليم الذهن ريض ارتوى<br/>فذاك الذى يرجى لا يوضح مشكل<br/>وكم لى في الآيات حسن تدبر<br/>بحاه رسول الله قد نلت كلها<br/>فصلى عليه الله ما هبت الصبا<br/>وكتب الصلاح الصفدى بهذا السؤل ايضا الى الشيخ زين (٣) الدين</p> |
|--|---|

(١) اى صفة جرت على غير من هي له (٢) في روح المعاني - استنار ما - ح .

(٣) في روح المعاني عن الدين .

على ابن شيخ الغوينة الموصلى رحمه الله فاجاب بما نصه يقول  
سألت لما دأ استطعا اهلها اتي  
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف  
فهاك حوا بارا فعلا لفق به  
اذا ما استوى الحالان في الحكم رجح  
بان كان في التصريح اظهار حكمة  
كثل امير المؤمنين يقول ذا  
وهذا على الایجاز والبسط جاء في  
فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما  
وقد قيل ان الشعر يزرى بهم فلا  
ولا تنسني عند الدعاء فاني  
واستغفر الله العظيم لما طني

### والجواب المتوسط بالثر

هو انه لما كانت الالفاظ تابعة للعاني لم يتحتم الاضمار بل قد يكون  
التصريح اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما سنين ان شاء الله تعالى  
ويدل على الالوية قول ارباب علم البيان ما هدا ملخصه ، لما كان  
للتصريح عمل ليس للكناية كان لاعداء اللفظ من الحسن والهجة والفضامة  
ما ليس لر جوع الضمير انتهى كلامهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما  
للتحقير والنداء واما لتشجيع في النداء بقبـح الفعل واما لغير ذلك فمن التعظيم قوله  
٢٠ تعالى (قل هو الله احد الله الصمد) دون هو وقوله تعالى (وبالحق انزلناه وبالحق  
نزل) ولم يقل وبه وقوله تعالى (الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج  
فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج) فقد كرر لفظ الحج مرتين دون  
ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلا ما بتعظيمه، هذه العبارة من حيث  
انها فريضة العمر فيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فاسببه حال تعظيمه في القلوب  
التصريح (٧)

التصريح بالاسم ثلاث مرار، ومنه قول الخليفة، امير المؤمنين يرسم بكذا دون أنا أما لتعظيم ذلك الامرا ولتقوية داعية المأمورا ونحوها، وقول الشاعر .

نفس عصا م سودت عصا ما

وقول ابى تمام

٥

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلاً  
فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لو قال طلبنا لك  
مثلاً فلم نجده وقال بعض اهل العصر .

اذ ابرحت يوماً اسرة وجهه على الناس قال الناس جل المتور

- وَأما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فقول تعالى (يا ايها النبي  
١٠ إنا احللتنا لك ازواجك) الى قوله تعالى (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي  
إن اراد النبي ان يستنكحها) انما عدل عن الاضمار الى التصريح وكررا اسمه  
صلى الله عليه وآله وسلم تنبيها على ان تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم  
اعنى النكاح بالهبة عن سائر الناس لكان النبوة ولكنه (١) اسمه صلى الله عليه وآله  
وسلم تنبيها على عظم شأنه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهى النبوة  
١٥ ومن التحقير (فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا)  
دون عليهم (وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم) اصم هنا ثم لما اراد المبالغة  
في ذمهم صرح فى الآية الثانية والثالثة بكفرهم ف قيل (لعنة الله على الكافرين)  
(وللكافرين عذاب مهين) وامثاله كثير .

- ٢٠ اذا تقرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين  
بالشح القالب واللؤم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كانوا اهل  
قرية ثلثا) وقد صدر منهم فى حق هذين العبدین الكريمین على الله ما صدر  
من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع فاسببه ذلك  
التصريح باسمهم لما فى لفظ الال من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين

(١) كذا فى النسختين ولعله فكرر - ح .



الفقرين من خيرهم من استطاعا معها إياهم ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفر سوا فيها ما تفرسه صاحب السفينة في قوله ( ارى وجوه الانبياء ) هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستقبال فلماذا كان قليلا في القرآن المجيد وأما قوله تعالى ( فسيفيكهم الله ) وقوله ( أنزل مكموها ) فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الافصال الى الاتصال الذي هو اخصر وعندك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم ظاهر بل يقال ، فسيفيك إياهم الله ، وأنزل مكم إياها ، فكان الاتصال اولي لانه اخصر ومؤداهما واحد بخلاف مسئلتنا .

ثم هنا سؤالات

١٠

فالاول ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ، فان قلت انها بمعنى .

قلت فلم خصصها بالاستطعام والاهل بالضيافة .

والثاني لم قال قابو ادون فلم مع انه اخضر .

والثالث لم قال (أتيا اهل قرية) دون أتيا قرية والعرف بخلافه

١٥ تقول اتيت الى الكوفة دون اهل الكوفة كما قال تعالى ( ادخلوا مصر )

والجواب عن الاول ان الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة

المسؤل لان العرف يقضى بذلك فيدعو المقيم الى منزله القادم يسأله ويحمله

الى منزله .

وعن الثاني أن في الابهاء من قوة المنع ما ليس في فلم لانها تنقل

٢٠ المضارع الى الماضي وتنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف

الابهاء المقرون بأن فانه يدل على النفي مطلقا وآية ( ويأبى الله الا أن يتم نوره )

اي حالوا ستقبلا .

وعن الثالث انه مبني على أن مسمى القرية ما ذا أهو الجدار واهلها

مع حال كونهم فيها أم هي فقط أم هم فقط والظاهر عدى انه يطلق عليها

مع

مع قطع النظر عن وجود اهلها وعددهم بدليل قوله تعالى (أوكالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) سبأها قرية ولا اهل ولا جدار قائما ولعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت القرية واهلها ملكا للبائع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل داخلين في مساها لدخلوا في البيع وثبتت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وانما ذكر الاهل لانه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران لانه بمعرض حكاية ما وقع منهم من اللؤم .

فان قلت فما تصنع بقوله تعالى (وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها - وكم من قرية اهلكنا فجاءها بأسنا بياتا او هم قاتلون - وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة) إلخ (واسأل القرية) فان المراد في هذه الآيات وامثالها الاهل .

١٠

قلت هو من باب المجاز لان الاهلاك انما ينسب اليهم ذونها بدليل (أوهم قاتلون - فاذا قتها الله الباس الجوع والخوف - وبطرت معيشتها) ولا استحالة السؤال من غير الاهل على انا نقول لتصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله اعلم .

١٥

### مسئلة

سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجل قال ما اعظم الله فقال آخر هذا لا يجوز .

فاجاب ، يجوز ذلك قال تعالى (أبصره وأسمع) والضمير في به عائد الى الله تعالى اي ما أبصره وما أسمع قد دل على جواز التعجب في ذلك وهذا كلام صحيح ومعناه أن الله في عاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول والاثبات بصيغة التعجب في ذلك جائزة للآية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيم (١) الثناء عليه بالعظمة او اعتقادها وكلاهما

(١) كذا - في النسختين ولعله - وتعظيمه - ح .

حاصل والموجب لها امر عظيم قبلتني بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب (١)  
 فنظرت فرأيت ابا بكر ابن السراج في الاصول قال في شرح التعجب  
 وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ، ما انت من رجل ، تعجب  
 وسبحان الله ولا اله الا الله ، وكاليوم رجلا ، وسبحان من رجل ، وحسبك  
 • يزيد رجلا ومن رجل ، والعظمة لله من رب ، وكفى يزيد رجلا ، تعجب  
 فقله العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان لم يكن  
 بصيغة ما افعله وافعله ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا .  
 وقال كمال الدين ابو البركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري في  
 كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو

### مسئلة

١٠

ذهب الكوفيون الى ان الفعل (٢) في التعجب نحو ما احسن زيدا  
 اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على انه  
 ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه (شيء عظيم-٣) احسن زيدا قولهم ما اعظم الله  
 ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى  
 ١٥ عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر .

ما اقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن من داره صول  
 ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر  
 الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

واحتج البصريون بما مور ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين  
 ٢٠ ثم قال وما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اي وصفه بالعظمة  
 كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاثة معان .

---

(١) بهامش ي بياض هنا في نسخة المؤلف (٢) كذا في النسختين والظاهر  
 فعل - ح (٣) موضع هذين اللفظين خال في ي وبها مشها - هذا البياض في  
 نسخة المؤلف - ح .  
 احدها

احدها ، ان يعنى بالشىء من يعظمه من عباده .

والثانى ، ان يعنى بالشىء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته فى مصنوعاته .

والثالث ، ان يعنى به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما  
فرقا بينه وبين غيره .

وحكى ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر  
حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التهدير  
شيء احسن زيد اقليل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا  
عليه وقالوا لا يجوز انه عظيم لا يجعل جاعل ثم سمعوه من الحلقة فانرجوه فلما  
قدم المبرد اورد واعليه هذا الانكار فاجاب بما قدمناه فبان بذلك تبجح انكارهم  
وفساد ما ذهبوا اليه ، وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار  
انه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالة .

واما قول الشاعر ، ما قدر الله ، فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به  
المبالغة فى وصفه تعالى بالقدرة كقوله ( فليمد له الرحمن مدا ) جاء بصيغة  
الامر وان لم يكن فى الحقيقة امرا انتهى كلامه ، وهونص صريح فى المسئلة  
وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه  
مختلف (١) هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الالوجه الثلاثة  
او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه  
باق على معناه من التعجب . وقال الباجى ابوالوليد فى (كتاب السنن) من  
تصنيفه فى باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احببكم عن عصاك واقربك  
من دعاك واعطفك على من سالك ، وذكر شعرا المغيرة .

سبحانك اللهم ما اجل عندي مثلك

انتهى

ورأيت انا فى السيرة عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه رواه

(١) بها مشى بياض فى نسخة المؤلف .

ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ونا هيك بهما في جوار بن الدغنة قال القاسم إن ابا بكر الصديق رضى الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قریش وهو عائد الى اللكبة فحفي على رأسه تر ابا فربا بى بكر الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل فقال ألا ترى ما يصنع هذا السفيه قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول  
 • اى رب ما احملك اى رب ما احملك ، اى رب ما احملك انتهى ولولم يكن في هذا الاكلام ابن القاسم لكفى فضلا عن روايته عن ابي بكر وان كانت رسالة قال الزمخشري

في قوله تعالى ذوالجلال والاکرام ، معناه الذى يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه الذى يقال له ما احلك وما اكرمك ، وقال ايضا ( أبصر به وأسمع ) اى جاء بما دل على التعجب من ادراكه للسموعات والمبصرات ١٠  
 للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطيف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجبا واكتفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر .

وذكر ابو محمد بن علي بن اسحاق الصيمري في ( كتاب التبصرة والتذكرة في النحو ) واذا قلت ما اعظم الله فذلك الشئ عباده الذين يعظمونه ١٥  
 ويبعدونه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو ما يستدل به على عظمته من بدايع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لاشئ جعله عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر .

نفس عصام سودت عصا ما

٢٠ انتهى وهو كالبارى

وقال المتنبي

ما اقدر الله ان ينفذ خلقته ولا يصدق قوما في الذى زعموا  
 وقال الواحدى في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خلقته بان يملك عليهم لثما ساقطا من غير أن يصدق الملاحدة الذين يقولون يقدم الدهر  
 يشير

يشير الى ان تأمير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدهان في (شرح الايضاح) فان قيل ، فاذا قدرت ما بتقدير شيء فما تصنع بما اعظم الله .

فالجواب من وجوه .

احدها ان يكون الشيء نفسه .

ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته .

الثنائي (١) من يعظمه من عباده .

الثالث ان تكون الافعال الجارية عليه يحملها على ما يجوز عليه

من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه .

وقال الزنخشرى

(في ما هذا بشرا) المعنى تزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب

من قدرته على خلق جميل مثله واما (حاشى الله ما علمنا عليه من سوء) فالتعجب

من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى .

الرفده في معنى وحده تأليف الشيخ تقي الدين السبكي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام تقي الدين ابو الحسن على السبكي الشافعى رحمه الله

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده

وسلم تسليما كثيرا ، وبعد فهذه عجالة مسابة (بالرفده في معنى وحده) كان

الداعى اليها ان الزنخشرى قال في قوله تعالى (وعليها وعلى الفلك تحملون) (٢٠٠)

معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت قبول

هذه العبارة فاحسبت ان انبه على ما فيها واذكر قوله هذه اللفظة .

واول ما ابتدئ بقول الحمد لله وحده ، فاقول معناه الحمد لله لاغيره

ولا يشاركه فيه احد ووحدته منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم

الخليل وسيبويه قال انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال  
كما انه قال ايجادا وايجادا موضع موحدا .

داختلف هؤلاء اذا قلت رأيت زيدا وحده فالاكثر يقولون  
في حال ايجادى له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد  
يقدرة في حال أنه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع  
ابوبكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس  
الا ، لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى .

كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به وحدى واخشى الرياح والمسطرا  
وهذا الذى قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان  
ياقى الوجهان المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما وحده  
يضاف الى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب تقول ضربته وحدى وضربته  
وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدى ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم  
من يقول وحده مصدر موضوع موضع الحال هؤلاء يخالفون الا ولين  
في كونه اسم مصدر فنه هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حروف الزيادة  
اي ايجادا ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب  
الظروف فيجريه مجرى عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده  
ثم حذف الحرف ونصب على الظرف .

وحكى من كلام العرب جلسا على وحدتنا واذا قلت زيد وحده  
فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون انه مصدر وضع  
موضع الظرف .

وحكى عن الاصمعي وحديحد ويدل على انتصابه على الظرف قول  
العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال .

واجاز هشام في زيد وحده وجهاً آخر وهو ان يكون منصوباً بفعل مضمير يخلفه وحده كما قالت العرب زيد إقبالاً وادباراً .

- قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيد امره الاول وقصته الاولى وحاله الاولى خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحده وسمى هذا منصوباً على الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالاً وادباراً عبد الله وكذلك قصته الاولى سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب كله دأثر على ما يفيد من الحصر في المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى (واذا ذكرت ربك في القرآن وحده) والضمير يعود على ربك فعناه ١٠ لم يذكر معه غيره وكذا قولنا، لا اله الا الله وحده، انا افرادناه بالوحدانية فانظر كيف تجدد المعنى في ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فعناه وتقديره عند سيبويه موحد اياه بالحمد والذكر على انها حال من العامل والحال في موحداً مكسورة وعلى رأى ابن طلحة موحداً هو والحال مفتوحة وعلى رأى هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراد ١٥ فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافاً يسيراً فاذا جعلناه من اوجد الرباعي فعناه موحداً بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه من ووجد الثلاثي فعناه منفرداً بذلك فعلى الاول الحمد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو انفراد بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرته وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذي في حمدت وذكرته على القولين واذا ٢٠ قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمحرور وصاحب الحال الله ووحدته حال وان جعلتها ظرفاً فالمعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف المعنى اختلافاً محلاً بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان تقول معناه على انفراده انه جعله ظرفاً



او منفردا بالوحدة انية او منفردا بها على الاختلاف في تقدير الحال وصاحب  
الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى والعامل في الحال كائن .

واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين  
فقولنا رأيت زيدا افاذا اثبات رؤيته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا  
وحده افاذا اثبات رؤيته ونفى رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير  
الجملة بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجا باوسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض  
الخلافيين وهى ، الماء وحده رافع للحدث ، وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث  
فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون الماء غير الماء رافعا للخبث ، وحله ان هذا  
قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب غيره وهذه الصغرى بدخول  
وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع للحدث  
ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك  
وقد يراد بوحده أنه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده بلا خليط يفرجه  
عن اسم الماء رافع للحدث وهذا صحيح ولا يخرج الجملة بها عن كونها موجبة  
ولا ينتفع بها المخالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه  
وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المخالط ولا يخفى ان المراد بالما نفع  
استعماله في الموضوع الاستعمال المنصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات  
يأتى في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيت في حال هو منفرد بنفسه  
ليس معه غيره وان كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح  
ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الى تقدير محذوف  
٢٠ تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل في ذلك المحذوف  
والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا لانه مرجوح والا  
لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رأيت المصرح به هذا كله في جانب الاثبات  
اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت الرؤية عنه وحده  
فلك صعبتان او اكثر .

أحدها ، ان تأتي بادية النفي متقدمة فتقول ما رأيت زيدا وحده  
فهذه في قوة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته التوجية فعناها بعد السلب  
يحصل باحدى ثلاث طرق .

أحدها ، رؤيتها معا .

٥ الثانية ، عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة ، برؤية غير زيد وعدم رؤية زيد على كل واحد من هذه  
الطائرتين الثلاث يصح ما رأيت زيدا وحده لان المنفى رؤيته مقيدة بالوحدة  
وهي كل مرئي من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيناه هذا اذ قدمت حرف  
النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل في قولنا ،  
ما كل ما يتمنى المرؤيد ركه

١٠

وانه سلب للعموم لاعوم السلب وانه يفيد جزئيا لا كلياً فقد يدرك  
بعض ما يتمناه وكذلك .

وليس كل النوى تلقى المساكين

(١) اما اذا انحرت حرف النفي فان انحرت عن المبتدأ الذي هو الموضوع

وقد مته على وحده مع الفعل كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة  
٥ محتمل للعاني الثلاثة كما سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفى المقيد بالوحدة فقد نفى  
مركباً فينتفى بائتفاء احدا جزائه كالحالة السابقة حرفا بحرف والضابط في ذلك  
ما ذكرناه ، وان انحرت عن وحده كقولك زيد وحده لم اره او ما رأيت اولاً  
اراه فهذا موضع نظر وتامل والراجح عندي فيه أنك لم تره وقد رأيت غيره  
لأنها قضية ظاهرها انها تشبه الموجبة المدولة فقد حكمت بنفى الرؤية المطلقة التي

٢٠

لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان الامران لا شك فيهما وبها  
فارقنا لم اره وحده لانه نفى لرؤية مقيدة بالرؤية مطلقة هذا الاشك فيه ولكن  
النظر في ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في ذاته  
اولى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والنظر ان الثاني وهو  
انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفى الرؤية مقصوراً على زيد معنى

(١) لم يذكر الصنعة الثانية ولعلها هذه - ح .

وحده في هذه الصيغة ان زيدا انفراد بعدم الرؤية المطلقة وان غيره مرئى  
 فقد سرى التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم ان  
 تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تفايرها .

احدها ، اطلاق الضرب المنفى كما دل عليه الكلام .

والثاني ، تقييد المحكوم عليه الذى دلت الصناعة عليه مع المحافظة  
 على اطلاق الضرب او الرؤية ونحوهما من الافعال .

الثالث ، سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم ، وهو النفى  
 الوارد على الضرب المطلق ، فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك  
 ما قلناه ، ويحتمل ايضا وهو عندى غير راجح انك انما نفيت الفعل عن المقيّد  
 بالوحدة فيكون حاصل المحكوم عليه بدونها وهو عندى ضعيف وبذلك تبين  
 ضعف قول الزمخشري ، وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها  
 ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض .

( فان قلت ) ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر .

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه او العطف من الجمع فقد حصر الحمل  
 فيها ومن ضرورته نفى الحمل على غيرهما وغيرهما اما احدهما بقيد الوحدة  
 لتغايرته لمجموعها واما خارج عنها لاسيلا الى الثاني لقواه تعالى ( والخليل  
 والبنال والحير لتركبوها وزينة ) فتعين الاول واما كون ما لها صدر الكلام  
 والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة بنا الى ذكره  
 لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فان قلت ، هل يشبه هذا التأخير في قوله ( كل ذلك لم يكن ) .

قلت ، نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفى وتأخير  
 ولذلك جعل قوله .

قد أصبحت أم الخيارات تدعى على ذنبا كله لم اصنع

ضرورة لان مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع  
 ولولا ذلك نصب كله والله اعلم ، آخر الكتاب والله الحمد .

## نيل العلا في العطف بلا

تأليف الشيخ تقي الدين السبكي جوابا عن سؤال سألته ولده  
بهاء الدين أحمد تعتمدهما الله برحمته .

وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف .

يا من غدا في العلم ذاهمة عظيمة بالفضل تملأ الملا

لم ترق في النحو الى رتبة سامية الا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
سألت أكرمك الله عن ، قام رجل لا زيد ، هل يصح هذا التركيب وان  
الشيخ أبا حيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق  
على ما بعدها وانك رأيت سبقه الى ذلك السهيلي في ( نتائج الفكر ) وانه قال  
لان شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ١٠  
وان عندك في ذلك نظر إلا مورد .

منها ، أن البليانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الا مراد  
وشرطوا في قصر الموصوف افرادا عدم تنا في الوصفين كقولنا زيد كاتب  
لا شاعر ، وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ .

ومنها أن قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب ١٠  
فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا  
كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وإن  
اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على  
هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناها  
متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان ٢٠  
قام رجل وزيد إن اردت بالرجل فيه زيدا كان تأكيدا وان اردت غيره كان  
فيه لباس على السامع وإيهام أنه غيره والتأكيد والالبا ممتنعان في قام  
رجل لا زيد وأي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل

وزيد عموم و خصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم و خصوص من وجه كالحيوان وكالابيض وإذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى ( من كان عدوا لله ) الآية لأن جبريل إما معطوف على الجلالة الكريمة أو على رسله والمراد بالرسل الانبياء لأن الملائكة وإن جعلوا رسلا مقرينة عطفهم على الملائكة تصرف هذا ، ولأى شيء يمتنع العطف بلاني نحو ما قام لازيد لاعمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليقهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطنا ب قد يقتضى مثل ذلك لاسيما والنفي الاول عام والنفي الثاني خاص فاسوء درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك .

والجواب اما الشرط الذي ذكر السهيلي وابوحيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابذي في ( شرح الجزولية ) فقال لا يعطف بلا الا بشرط هو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى الفعل عابدها فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو قوله جاء في رجل لا امرأة وجاء في عالم لاجاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجوز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا تأكيد النفي فان اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ومررت بزيد لاعمرو لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابذي هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابوحيان وهي قوله إنها لا تدخل الا تأكيد النفي واذا ثبت أن لا لا تدخل الا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضى في قولك قام رجل نفى المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لاعمرو اما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفى زيد فلذلك لم يجوز العطف بلا لانها لا تكون لتأكيد نفى بل لتأسيسه وهي

وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك نفى يقصد تأكيدها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن ، والابدى هذا كان امة في النحوقى سمعت الشيخ ابا حيان يقول إنه سأل احد شيوخه عن حد النحوقال له الابدى يعنى انه تجسد نحوا ، وانما قلت هذا لئلا يقع في نفسك انه لتأخره قد يكون اخذه عن السهيلي وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لا حراج الثانى مما دخل فيه الاول وذلك قوله ضربت زيد الا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاء في زيد لا عمرا فانظر امثله لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور .

وقد يعترض على الابدى في قوله إنها لا تذكر الا لتأكيد النفي .

ويجاب بانه لعل مراده انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس .  
فلذلك اخبرت هبا ولعل مراده انها لا تدخل في اثناء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما اشبهه والاول احسن ، وايضا تمثيل جماعة من النحاة منهم ابن السجري في الامالى قال أنها تكون عطفة تشترك ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت لاول كقوله خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك .  
ومررت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثله ما يكون الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه اثنان ، وخطرتي في سبب ذلك امران .

احدهما ان العطف يقتضى المغايرة فهذه القاعدة تقتضى أنه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضى المباعدة لانها المفهومة منها عدا اكثر الناس وان كان التحقيق أن بين الاعم والاختص .  
والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الآخر واد اصح ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كأكأ نك قلت جاء رجل غير زيد لا زيد ، وغير زيد

لا يصدق على زيد ومسلتنا انما هي فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت وبحرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولوقلت جاء زيد ورجل كان معناه ورجل آخر لما تقررت من وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لا رجل وجب ان تقدر لا رجل آخر والا صل في هذا انا نريد ان نحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضى تغير نسبة الفعل الى الاول كما وفانها تغير نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق بينها وبين إما وكبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضى تغير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكأنتك قلت قام إما زيد وإما غيره لازيد وهذا لا يصح .

واما الامر الثاني ، ان مبنى كلام العرب على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادته مدلول رجل في احتمال لزيد وغيره لا فائدة فيه البته فارادة حقيقة ال . . . . (١) او يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفى قيام زيد وبالاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول غير زيد ، فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم في العاطفة ، والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكا جديده الغيره فهذا هو الذى خطر لى في ذلك وه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيها ان كان

(١) بياض في الاصول .

يصح وضع لاف هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والا فنعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضى النفي عن الثانى بالمنطوق ولا تعرض له الاول الا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضى تقييد الاول ولا تعرض له للثانى الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان • الدلالة هل هى بالمنطوق او بالمفهوم وفيه بحث ،

والتفصيل الذى وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة ورأيت طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذان الوجهان اللذان خطرا الى زائد ان على ما قاله السهيلي والا بذى من مفهوم الخطاب لانه انما يأتى على القول بمفهوم القلب وهو ١٠ ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره على ان الذى قاله ايضا وجه حسن يصير معه العطف فى حكم المبين بمعنى الاول من انفراده بذلك الحكم وحده والتصریح بعدم مشاركة الثانى له فيه والالكان فى حكم كلام آخر مستقل وليس هو المسئلة وهو مطرد ايضا فى قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كليهما عند الاصوليين له حكم القلب وهذا الوجه مع ١٥ الوجهين اللذين خطرا الى انما هى فى لفظة لا خاصة لا اختصاصا بها بسعة النفى ونفى المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل فلوجئت مكانها بما اولم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسئلة ولم تمتنع .

واما قول البيانيين فى قصر الموصوف افراد ازيد كاتب لا شاعر ٢٠ فصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم تناهى الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعلم والجاهل فان الوصف باحدهما ينهى الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما ، واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينهى



الوصف بالآخر لا مكان اجتماعهما - ١ ) في شاعر كاتب فاما يجيئ في الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما تفهمه القرائن وسياق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام اليبانيين مع كلام السهلي والشيخ لظهورا مكان اجتماعهما ، وقولك في آخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه أحاشيك منه وحاشاك ان تتكلم به وقولك كالحیوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين القرافي فانه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه تسمح اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم بهما وتلك كلها الفاظ متباعدة ومعانيها متباعدة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيين .

١٠

وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والناطق والمظفر في المعقول انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما والشعر والكتابة متباينان والزنا والاحصان متباينان والحويانية والياض متباينان وان صدقا على ذات ثالثة ما نقله البيايوني من عدم التنافي صحيح ولم يشترط التنافي فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتب لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة في رجل واحد كثوين بينهما واحد اقترى احد التوبين يصدق على الآخر فالفقيه والنحوي الصرف يريد ان يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

٢٠

واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستغفنا التقييد من العطف لما قد مناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه اولا على حجة الاحتمال لان يكون زيدا وان

يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ابهام الاول وتعين الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لازيد لم يحصل به قط فائدة ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر • ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما نعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع، وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفًا .

وقولك ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد في صحة التركيب ممنوع، لما اشرنا اليه من الفائدة في الاول دون الثاني والتأكيد يفهم بالقرينة والالباس ينتهي بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد زيد وليست حاصلة في قام رجل لازيد مع العطف كما بيناه .

وقولك وان كان معناها متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك ١٥ وقولك واي فرق قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق .

وما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد فالذي اقوله في هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز وان يكون لا عطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم وانحراج زيد بقولك لازيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ارسبويه ولا غيره من النحاة • عدلا من حروف الاستثناء فاستقر رأبي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لازيد فان احتمال ارادة الخصوص جائز في الموضعين فان كان مسوعا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق

بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بها ذلك اقرت لان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير جائز، وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت لا استثناء صحح ذلك وظهر الفرق والافهام سواء في الامتناع عند العطف و ارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تأتي قرينة تدل على ارادة الخصوص .

واما قام الناس وزيد فجوازها ظاهر مما تقدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادت الواو ارادة الخصوص بالاول و ارادة تأكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا يأتي في العطف بلا، وكأني بك تعترض على في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فأعلم ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزئي والكلبي وبين العام والخاص وبين التباينين واهل الكلام فسرّوا الغيرين بالذين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصديره كالاخبار به مرتين من اعظم القوائد فيجوز فلذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فتمتته .

وقد استعملت في كلامي هذا وكأني بك لان الناس يستعملونه

ولا ادري هل جاء في كلام العرب ام لا الا ان في الحديث كافي به فان صح فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم (كانك بالدينا لم تكن) ان الكاف للخطا وبالباء زائدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولذلك منعه في كافي بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب (القصرات) عن ابي علي الفارسي، وكان صاحبنا احمد بن الطائري رحمه الله شائشا بنشأ وبرع

في النحو ضرير امات في خدائته او قنفي في انجاءه يبع له على كلام جمعه في ( كانك بالدينالم تكن وبالأخرة لم تول ) لا يحضر في الآن وفيه طول، واما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام ٢٠ كان العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم .

و اما منازعة الولد له اذا حمل الرسل على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بمحمل الرسل على البشر ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعاً فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الاول دون ما بعده هو غير منقول في كلام النجاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً وبعد الرسل الذين ١٠ هو منهم ظاهر او ذاك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لانا لانني بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه يقتضي تخصيصه اولاً .

واما قولاك ولاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لايعمر و هو عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب ١٥ فيه ليبدل عليه صريحاً وتأكيده المفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل انه يلزم نفيه مرتين ، وقولك ان المنفى الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس في مثل جاء زيد لايعمر ولا ذكرنا ان المنفى في غير زيد مفهوم وفي عمره منطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق فخالف ذلك الباب ، وقولك ٢٠ فاسؤ درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد، ممنوع وليس مثله لان العطف في ولا زيد ليس بلا بل بالواو، وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس في قولنا ما قام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً بالولد فالولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه والا فيتحف بجوابه والله اعلم تمت بعون الله .

(الحكم والانه في اعراب غير ناظرين اناه)

تأليف قاضى القضاة تقي الدين ابى الحسن السبكي الشافعى رحمه الله  
وفيه يقول الصلاح الصفدى ما د حاله .

يا طالب النحوى زمان      اطول ظلامن القناة  
وما تحلى منه بعقد      عليك بالحلم والانه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى، قوله تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) الذى تختار فى اعرابها أن قوله أن يؤذن لكم الى طعام حال أو يكون معناه مصحوبين والباء مقدرة مع أن تقديره بأن أى مصاحبا وقوله غير ناظرين اناه حال بعد حال والعامل فيهما الفعل المفرغ فى لا تدخلوا ويجوز تعدد الحال .

وجوز الشيخ ابو حيان أن تكون الباء للسببية ولم يقدر الزنجشري حرفا اصلا بل قال أن يؤذن فى معنى الظرف أى وقت ان يؤذن، واورد عليه ابو حيان بأن أن المصدرية لا تكون فى معنى الظرف، وانما ذلك فى المصدر الصريح نحو اجيئك صباح الديك أى وقت صباح الديك ولا تقول أن يصيح فحصل خلاف فى أن أن يؤذن ظرف او حال فان جعلناها ظرفا كما قال الزنجشري فقد قال إن غير ناظرين حال من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء مفرغ من الاحوال كأنه قال لا تدخلوا فى حال من الاحوال الا مصحوبين غير ناظرين على قولنا او وقت أن يؤذن لكم غير ناظرين على قول الزنجشري وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من يؤذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه يصير حالا مقدرة ولا نهمل لا يعبرون (١) منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيذا فى الادن وليس المعنى على ذلك بل على انهم نهوا أن يدخلوا الا باذن ونهوا اذا

(١) كذا فى السختين وصوابه لا يصبرون كما فى روح المعانى - ح .

دخلوا أن يكونوا ناظرين انا فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العالم فيه يؤذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكث الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كما أنه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الاستثناء شيئين وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة .  
 اوجمهورهم ، واظهروا ان الزمخشري ما قال ذلك الا تفسير معنى وقد قدر اداتين وهو من جهة بيان المعنى وقوله (١) من جهة الصناعة لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال فكأنه قال لا تدخلوا الا دخولا موصوفا (٢) بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل فيها فان العمل للفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا ١٠ الاعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى (وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) اي الا اختلافا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم فالجار والجر و ليسا (٣) بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ما قمت الا يوم الجمعة ضاحكا امام الامير في داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها بمجموعها ١٥ بعض من المصدر الذي تضمنه الفعل النفي وهذا احسن من ان يقدرا اختلفوا بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ما جاءهم العلم فهو حصر في شيئين لكن بالطريق الذي قلناه لانه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان ٢٠ المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فتخلص عما ورد عليه من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان .

(١) بياض في الاصول (٢) كذا - في النسختين وفي روح المعاني مصحوبا -

(٣) كذا في النسختين وفي روح ، فمن بعد ما جاءهم وبغيا ليسا - الشيخ .

وقد اورد عليه ابوحيان في قوله انها حال في لا تدخلوا أن هذا

لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع عند هم بعد الا الاستثناء الا المستثنى

او صفة المستثنى ، واجاز الا خفش والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يجهل

ما قاله الزمخشري وهذا الايراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا

غير ناظرين حتى يكون الحال قد تأخر بعد اداة الاستثناء على مذهب الاخفش

والكسائي وانما مراده انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد

الاستثناء كما في قولك ما دخلت الا غير ناظر فلا يرد على الزمخشري الا استثناء شيئين

وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئين

ما اذا كان الشيئين لا يعمل الفعل فيهما الا بعطف ، اما اذا كان عاملا فيهما بغير

عطف فيتوحد (١) كالقول ولان الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء فكذلك بعده

واختار ابوحيان في اعراب الآية ان يكون التقدير ما دخلوا غير ناظرين

كما في قوله بالبينات والزبر ، اى ارسلناهم والتقدير في تلك الآية قوى لاجل

البعد والفصل واما هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فان قلت ، قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئين هل هو

متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه .

قلت قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لا يستثنى باداة واحدة دون

عطف شيئين ويوهم ذلك بدل وفعل مضمحل لانه خلاف لقوم .

قال ابوحيان رحمه الله تعالى ان من النحويين من اجاز ذلك ذهبوا

الى اجازة ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع

الاخفش والفارسي واختلفا في اصلاحها وتصحيحها عند الاخفش بان يقدم على

الا المرفوع الذى بعدها فنقول ما اخذ احد زيد الدرهما وما ضرب القوم

بعضهم البعض قال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان

حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي بان تريد فيها

منصوبا قبل الا فنقول ما اخذ احد شيئا الا زيد درهما وما ضرب القوم احدا

- قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك على البدل فيها كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دافعا ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على ان يجعل احدهما بدلا والثاني معمول عامل مضمرة فيكون الازيد بدلا من احد والا بعضهم •
- بدلا من القوم ودرهما منصوب بضر مضمرة كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يعود لقوله لا بد لان فيكون ذلك خلافا في التخريج لا خلافا في صحة هذا التركيب والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تصحيح الاخفش ولا لتصحيح الفارسي هذا كلام ابى حيان (١) وحاصله ان في صحة هذا التركيب خلافا فلا خفش والفارسي يمنعه وغيها يجوزها والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان وابن مالك يقول احدهما بدل والاخر معمول مضمرة وليس في هؤلاء من يقول انها مستثنيان باداة واحدة ولا نقل ذلك ابو حيان عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اجازه معمول على التركيب لاعلى معنى الاستثناء فليس في كلام ابى حيان ما يقتضى الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف . واحتج ابن مالك بانه كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولنا ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وضرب زيد عمرا بسوط وبشر عمرا بجريدة وقال ان المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبهه الانجراف العطف •
- وابن مالك جعل ذلك علة للمنع وفي هذا التعجب نظر لان ابن مالك أخذ المسئلة مطلقة في هذا المثال وفي غيره وقال لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئين ولا شك أن ذلك صحيح في قولنا قام انقوم الازيدا وما قام القوم الازيدا (وما قام الا خالد - ٢) وما اشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل



واحد ففي مثل هذا يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان بأداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد .

والشيخ في ( شرح التسهيل ) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الا زيدا وعمر ا وهو صحيح ومثله دون عطف بأعطيت الناس .  
الا عمر ا لدنا نير وكأ نه اراد التمثيل بما هو محل نظر والا فالتال الذي قد مناه هو من جملة الا مثله ولا رية في امتناع قولك قام القوم الا زيدا وعمر ا ، ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل تقول أعطيت الناس الدنا نير الا عمر ا ، قال فان قلت ما اعطيت احدا رهما الا عمر ا اذا تقا و اردت الاستثناء لم يجوز ان اردت البديل جاز فابدلت عمر ا من احد و د ا قما من درهم كأ نك ١٠ قلت ما اعطيت الا عمر ا دقا .

قلت وقد رأيت كلام ابن السراج في الاصول كذلك ، قال الشيخ ابو حيان رحمه الله وهذا التقرير الذي قرره في البديل وهو ما اعطيت الا عمر ا دقا لا يؤدى الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببديل انما نصبهما على انهما مفعولا اعطيت المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت ١٥ عمر ا دهما جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو متوقف على وساطتها .

قلت ، الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعر بهما بدلين فاسقط البدلين وصار كأن التقدير ما ذكره وابن السراج قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل ذاك في ما قام احد الا زيدا ٢٠ الا عمر ا انه لا يجوز رفعهما لانه لا يجوز ان يكون لقعل واحد فاعلان مختلفان برفعان به بغير حرف عطف فلا بد ان يتنصب احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه .

ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البديل ضعيف لانه لا يجوز بدل

بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المرأة اخوك هند لم يجوز قال  
والساع على خلاف مذهب الزجاج وهو انه يجوز بدل اسمين من اسمين  
قال الشاعر .

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

- ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لابد من  
اقتراحه بالا يعنى وهو قدر ما أخذ احد زيد بدلا ، وقد يجاب عن ابن السراج  
بان الذى لابد من اقتراحه بالا هو البدل الذى يراد به الاستثناء اما هذا فلم يرد به  
معنى الاستثناء بل هو بدل منى قدمت الا عليه لفظا وهى في الحكم متأخرة  
وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزمه الفصل بين الا وما  
دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

١٠

والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يردده ولم يتلخص لنا من  
كلام احد من النحاة ما يقتضى حصرين ، وقد قال ابن الحاجب في شرح  
المنظومة في المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل في قوله اذا ثبت المفعول  
بعد نفي فلازم تقديمه نوعى قال كقولك ما ضرب زيد الاعمران فهذا مما يجب  
فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر مضر وية زيد في عمر وخاصة اى  
لا مضروب ازيد سوى عمر وفلوكا ن له مضروب آخر لم يستقم بخلاف  
العكس فلوقدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال فان قيل ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الاعمران زيد ويكون  
فيه حيثئذ تقديم المفعول على الفاعل .

- قلت لا يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في ( ١ )

٢٠

كقولك ما ضرب الاعمران اى ما ضرب احدا حد الا زيد عمرا كان  
الحصر فيها معا والغرض الحصر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى  
آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل  
ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حيثئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول

بغير فاعل ويكون في الثانية عمر ومنصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير  
جملتين فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس  
فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحد يثي شرح كلامه  
وتقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم بيان أن زيدا  
في قولنا ما ضرب الا عمر زيدا وعمراني قولنا ما ضرب الا زيد عمر ايمتنع  
أن يكونا مفعولين لضرب الملقوظ ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون  
هذا الجواب غير تام .

وقال المصنف في (امالي الكافية) لا بد في المستثنى المفرغ من  
تقدير تمام فلو استعملوا بعد الا شيئين لوجب أن يكون قبلهما تما مان فاذا  
قلت ما ضرب الا زيد عمر افا ما ان تقول لا تمام لها اولها تما مان اولا حدهما  
دون الآخر الاول يخالف الباب والثاني يؤدي الى امر خارج عن القياس  
من غير سبب ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان  
والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد فلذلك حكوا بان الاستثناء المفرغ  
انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يوهم غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه  
الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمر افصح نجوز ذلك لا على انه لضرب  
الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول كأن سأل من ضرب فقال  
عمر اى ضرب عمر .

قال الحد يثي ولقائل ان يختار الثالث ويقول العام لا يقدر الا الذي  
على الا منها فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ  
هو الذي على الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم  
بما ذكره في الامالي ايضا نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء في حكم  
جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضى ان  
لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لما لاح ان الامة ما والا في صورة مندوحة

عنه وهى اعمال ما قبل الا فى المستثنى المنهى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاء فى احد الازيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاخبار ان قدر العامل بعد الا فى الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الازيدا وما قام الازيد وما جاء الازيدا القوم وما سرت باحد الازيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الازيد عمرا ولا الا عمرا زيد لأنه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان المستثنى مما يلى الادون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عاملا الثانى فتقدير ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال فى فصل القصر

ولك ان تقول فى الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفى الثانى ما ضرب الازيد ١٠

عمرا فتقدم وتؤخر الا ان هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل وروده فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد فى قولنا ما ضرب عمرا الازيد هى الضرب لعمرو .

وقال الحديثى على صاحب المفتاح ان حكه بجواز التقديم ان اثبت ١٥

بوروده فى الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد فى الاستعمال يحتمل ان يكون الثانى فيه معمولا لعا مل مقدركا ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلا بد من بيانه لنظر فيه .

فان قال قائل فهل يجوز التقديم فى انما قلت لا يجوز قطعا فى انما وانما جوز فى ما والا لان ١٠ وإلا اصل فى القصر ولان التقديم فى ما والا غير ملتبس ٢٠

كذا قاله صاحب المفتاح ، وقال الحديثى امتناع التقديم فى انما يقتضى امتناعه فى ما وإلا ليجرى باب الحصر على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضى القضاة شيخ الاسلام ا و احد المحتهدين

وقد تأملت ما وقع فى كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب احد احد الازيد

عمرا وقوله ان الحصر فيها معا والسابق الى الفهم منه انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا احد الا عمرا فانتفت ضاربة غير زيد لغير عمرو وانتفت مضروبة عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمر وضربه زيد وغيره وانما يكون المعنى نفى الضاربة مطلقا عن غير زيد ونفى المضروبة مطلقا عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو فهذان حصرا مطلقا بلا اشكال وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو وبقي ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الاخرى التي ينبنى فيها الاختلاف (الامن بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) والفرق بين نفى المصدر ونفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا .

(١) هو مطلق فينتفى مطلقا الا (١) وقد جاء في كتابك اكرمك الله تذكرو فيه أنك (١) .

قوله تعالى (غير ناظرين اياه) وان النحاة اختلفوا في امرين احدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين وهذه هي التي اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعترض لان الزمخشري جعل الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا مستثناة نهى في الحقيقة (١) فلم تقع بعد الا حيمثد الا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اياه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى به ولا يستثنى منه وقد اصبحت فيها .

قلت لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا تدخلوا ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه فلما اقتصر على ذلك لا يمكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين الا أن يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اياه مشروط بالاذن واما ناظرين (٢) فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واحرا الحال فلما اراد هذا كان يراد الشيخ متجها من جهة النحو .

ثم قلت ، اكرمك الله الثاني وكأ نك اردت الثاني من الامرين اللذين  
 يختلف النحاة فيهما وذكر استثناء شيعتين وقد قدمت اني لم اظفر بصريح  
 قل في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد  
 ولا مفعولان لها لفعل (١) واحد لا يتعدى الى اكثر من واحد كذلك  
 لا يكون مستثنيان (٢) ولا من مستثنى منها باداة واحدة لانها كقولك  
 استثنى المتعدى الى واحد فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق  
 الاولى وكذلك اتفقوا على ذلك ولم يتكلموا فيه في غير باب أعطى وشبهه وقولك  
 انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرة بالمنع ولا المانع من قول  
 الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا عمر ادا انقا وانما ينبغي منع ذلك في مثل  
 الاعمر ازيد اذا كان العامل يطلبها بعمل واحدا ما اذا طلبها بمجهتين فليس  
 يتمتع ولم يذكر ابن مالك حجة الا الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز  
 في مثل ما ضرب زيد عمرا وبكر خالد اقطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا  
 الا زيد ادا انقا وصرح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدم الكلام  
 بما فيه كفاية وجواب ان شاء الله .

وقولك ان الآية نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله سبحانه ١٥  
 وتعالى اعلم ، تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه (٣) .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم رأيت في بعض المجاميع من كلام  
 ابي محمد عبد الله بن برى على قول الشافعي في وصف دينار .

٢ . واصفر من ضرب دار الملوك تلوح على وجهه جعفرا  
 ملخصه ، في يلوح روايتين احدهما رواية امرأه وهي الرواية  
 الصحيحة انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح

(١) كذا في التسخين ولعله لها فعل - ح (٢) هنا بياض في الاصول

(٣) بها مشى - على يد فقير رحمة ربه محمد بن ابي بكر بن احمد الطونسي الكنتاني  
 عفى الله عنه وذلك بالمدسة الجودرية .

وتلوح بمعنى ترى وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا تعسف في اعرايه .

واما الرواية الاخرى وهى المشهورة يلوح بالياء ففيها اشكال فن النحاة من قال إنه منصوب باضمار فعل تقديره أقصد واجعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان جعفر اداخل في الرؤية من جهة المعنى لان الشيء اذا الاح لك فقد رأيت

( وفى هذا المجموع ايضا )

سأل الامام ابو محمد ابن برى الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكى الحموى عن قوله تعالى ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) كيف تكون نحلة والنحلة فى اللغة الهبة بلا عوض والصدقات تستحقه المرأة اتفا فالاعلى وجه التبرع .

فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها فى النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتريد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجانا فسمى نحلة كذا ذكره ائمتنا .

وقال بعضهم لما كان الصدقات فى شرع من قبلنا لاولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى ( قال لى اريد أن انكحك احدى ابنتى هاتين على ان تأجرنى ثمانى حجج ) ثم نسخ شرعنا هذا ذلك عطية أقتطعت لهن فسمى نحلة والله اعلم .

## مسئلة

فى جمع حاجة من كلام ابن برى

٢٠

قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك ممن يتبع الحق ويأتيه . عن قول الشيخ الرئيس ابى محمد القاسم بن على الحريرى فى كتابه ( درة القواص ) ان لفظة حوائج مما توهم فى استعماله الخواص ، وسألت ان اميز لك الصحيح والليل ، من غير اسهاب ولا تطويل ، وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع سلوك

سلوك طريق الحق والهداية ، ومن اعجب ما يحكى ويذكر ، واغرب ما يكتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شأها ، ولا لبشر فيها بيتا واحدا ، بل انشد نديع الزمان بيتا نُسبه الى الغلط فيه ، والعجز عن اصلاحه وتلافيه ، وهو قوله .

- فسيان بيت العنكبوت وجوسق ربيع اذا لم تقض فيه الحوائج .  
حتى كأنه لم يمر بسمعه الخبر المنقول ، عن سيد البشر ابي البتول ، حين قال بلسان  
الاعلان ، استعينوا على انجاح الحوائج بالكتان ، وهذا الخبر ذكره القضاى  
فى شهابه ، فى الباب الرابع من ابوابه ، وذكر ايضا قوله ( ان الله عباد اخلقهم لحوائج  
الناس ) - ( ١ ) وذكر الهروى فى كتابه الغريبين قوله عليه السلام ( اطلبوا الحوائج  
الى ( ٢ ) حسان الوجوه ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( يا اكم والاقواد قالوا  
يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرا فأتته المسكين  
والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر فى حوائجكم ويا تيه اتنى فيقول عجلا  
فى قضاء حاجته ) وذكر ابن خالويه فى شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل  
الخليل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا الحوائج على الفرس  
الكميت الارثم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى ) فهذا ما جاء من الشواهد النبوتية  
وروته الثقات من الرواة المرضية على صحة هذه اللفظة ، واما ما جاء من  
ذلك فى اشعار العرب فكثير ، من ذلك ما انشده ابو زيد وهو قول ابي سلمة  
المحازمى ( ٣ ) .

تمت ( ٤ ) حوائجى وودأت ( ٥ ) بشرا فين ( ٦ ) معرس الركب السقاب

- ( ١ ) تمامه يفرع الناس اليهم فى حوائجهم اولئك الا متون يوم القيامة ( ٢ ) فى  
التاج عند حسان - ح ( ٣ ) كذا فى السختين وفى التاج واللسان المحازمى وهو  
الصواب - ح ( ٤ ) كذا وفى التاج واللسان فبش -  
( ٥ ) اى اصلحت وفى الاصل تمت خطأ - ح ( ٦ ) كذا - وصوابه وذأت اى  
حقرت - ح .



وانشد ايضا للراجز

مارب دب القاص النواعج مستعجلات بذوى الحوائج

وقال الشاخ

تقطع بيننا الحاجات الا حوائج يعتسفن مع الجرى

وقال الاعشى

الناس حول قبابه اهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق

ولى بيلاد السند عند اميرها حوائج جمات وعندى ثوابها

وانشد ابو عمرو ابن العلاء

صريعى مدام ما يفرق بيننا حوائج من القاح مال ولا نخل

وانشد ابن الاعرابى

من عف خف على الوجوه تقاؤه واخو الحوائج وجهه مبذول

وانشد ايضا

قان اصبح تحا سبنى هوم ونفس فى حوائجها انتشار

وانشد الفراء

نهار المرء مثل حين يقضى حوائجه من الليل الطويل

وانشد ابن خالويه

خليلى ان قام الهوى فاعدا به لعنا نقضى من حوائجه رما

وقال هيان بن قحافة

حتى اذا ما قضت الحوائج وملأت حلا بها الخلائج

وقال آخر

يدان بنا لا راجيات لحاجة ولا يائسات ( ) من قضاء الحوائج

وقال ابن هريرة

اى رأيت ذوى الحوائج اذ عروا فأتوك قصرأ أو أتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجة عليه ولم يبق له دليل يستند إليه وأنا اتبع ذلك بأقوال العلماء ليزداد القول في ذلك أيضا حاشا وتبيينا .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل راح يقال يوم راح وكبس صاف على التخفيف من رائج وصائف نظرح الهمة كما قال الهذلي .  
 (وهي باء سا رها) أي سائرهما وكما خففوا الحاجة من الحاجة  
 ألا تراهم جمعوها على حوائج، انقضى كلام الخليل .

وقد اثبت صحة الحوائج وانها من كلام العرب وان حاجة مجذوذة من حائجة وكذلك حكى عن أبي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسى حاجة وحائجة وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جنى في كتابه (اللمع) وحكى المهلبى عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم، صريعى مدام البيت .  
 وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالألفاظ) قريبا من آخره باب الحوائج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تنجز فلان حوائجه واستنجز حوائجه .

وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع حوجاء وقياسها حواج من (١) صغار ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوائج والمقلوب من كلام العرب كثير، وشاهد حوجاء قول ابى قيس ابن رفاعه .  
 من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندى فاني له رهن با صغار

والعرب تقول بدأت (٢) حوائجك في كثير من كلامهم، وكثيرا ما تقول (٣) لان السبب انهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات

---

(١) كذا في النسختين وفي اللسان مثل صغار (٢) كذا في النسختين وفي اللسان والتاج بدآت - ح (٣) هنا سقط في النسختين كما يظهر من اللسان والتاج ففيهما وكثيرا اما يقول ابن السكيت انهم كانوا يقضون الخ - ح .

وانما غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال حاجة مثل غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر فقطع بذلك على انها مولدة غير قصيحة على انه حكى الرقاشي والسختيا في (١) عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وانما هوشىء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله لا يجهل ذلك اذ كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيويوه في كتابه انه يقال تنجز حوائجه واستنجزها ، وكان القاسم بن علي الحريري لم يمر به الا القول الاول المحكى عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك النظر والتسديد ، واضرب عن مذهب التسليم وانتقليد لكان الحق اقرب اليه من حبل الوريد -

آخر المسئلة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصحبة والآل وسلم الى يوم المال .

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

### مسئلة

سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيد او لاعمر او لا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل إن الكلام مع التكرار ايمان في كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة .

والجواب ان بينهما فرقا ينبنى على قاعدة وهي ان الاسمين المتفقين الاعراب المتوسط بينهما واوالعطف تارة يتعين كونها متعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع الباقي ويكون العطف من ارب عطف الجمل وتارة يجوز الامر ان .

فالاول نحو اختصم زيد وعمر وواصطلح زيد وعمر ووجلست بين زيد وعمر وهذا ان زيد وعمر وذلك لان الاختصاص والاصطلاح

والبينية والمبتدأ الدال على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد .

والثاني نحو قامت هند وزيد وقوله تعالى ( لا تأخذه سنة ولا نوم )

وقوله تعالى ( اذهب انت وربك ، اذهب انت واخوك ، اسكن

انت وزوجك ، لا تخلفه نحن ولا انت ) فهذه ونحوها يتعين فيها افعالها المعاملة

اي ولا يأخذ نوم وليذهب ربك وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكنه لك .

التقدير ولا تخلفه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك

لزم افعال فعل الامر والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر او الضمير

المفصل واسناد الفعل المؤنث الى الاسم المذكور وكذلك قوله تعالى ( والذين

تبوءوا الدار والايمان ) وقول الشاعر ( وزججن الحواجب والعيون ) وقول

الآخر ( علفتها تبنا وماء باردا ) وقوله ( متقلدا سيفا ورما ) اي والفوا الايمان .

واحبوا الايمان وكلمن العيون وسقيتها ماء وحاملارما ومن ذلك قولهم

ما جاء نى زيد ولا عمرو اي ولا جاء فى عمرو لان حرف النفى لا يدخل على

المفردات لان الذى ينفى انما هو النسبة وكذلك القول فى حرف الاستفهام

اذا قيل اءاء لك زيد او عمرو وبتحريك الواو تقديره او جاء لك عمرو .

١٥ فان قلت ما ذكرته فى النافى منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته

فى الاستفهام منتقض بقوله تعالى ( ائنا لمبعوثون ) .

قاله ان محشرى قلت اما هذا الاعراب فردود والصواب ان

او آباءنا مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى ( لمبعوثون ) كما انها فى

قراءة من سكن الواو كذلك .

٢٠ واما المثال المذكور فاصله ما جئت بزاد ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله

خلاف المراد وهو نفى المحبة فان من لم يحب يصدق عليه انه لم يحبىء بزاد

فلذلك ادخلوا الاعلى مصب النفى ومن ثم سماها التحويون مقحمة اي داخلية

فى موضع ليس لها بالاصالة .

فان قلت فلم يقولون ما جاء فى زيد ولا عمرو حتى احتيج الى افعال

العامل .

قلت انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفي الفعل عن كل منهما  
بصفتي الاجتماع والاقتراق اذ لو لم يكرروا الثاني احتمل ارادة نفي اجتماعهما  
ونفي كل منهما .

٥ فان قلت فهلا اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمر واذا  
ارادوا التنصيص على الاستفهام عن مجيئ كل منهما ورفع احتمال الاستفهام  
عن اجتماعهما في المجئ في وقت .  
قلت لئلا تقع اداة الصدر حشوا .

فان قلت قدرا العامل وقد صار ذو الصدر صدرا .  
قلت نعم لكن تبقى صورة اللفظ حيثئذ قبيحة اذا لاداة داخله في اللفظ  
١٠ في حشو الكلام وهم معتنون باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني .  
والثالث نحو قام زيد وعمر .

فان قلت فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب  
تقدير العامل مع تكرار الثاني .

١٥ قلت اما مسئلة تكرار الثاني فقد اوضحت بالدليل السابق وجوب  
تقدير العامل فيها .

واما ما اجزت فيه الوجهين فلا سبيل الى دفع الامكان فيه على اني  
قد وقفت في كلام جماعة على ذلك .

قال بعض المحققين اعلم ان الواضربان جامعة للاسمين في عامل واحد  
٢ . ونائية مناب التثنية حتى يكون قولك ، قام زيد وعمر بمنزلة ، قام هذان ،  
ومضمر بعدها العامل ، وينبنى على ذلك مسائل .

احداها قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول  
لانا نقول على الاول غلبنا الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا  
الثانية اشتراك زيد وعمر .

الاشياء - ج - ٤  
٩٥  
الفن السابع  
الثالثة زيد قام عمر وابوه وهاتان جائزتان على التقدير الاول دون  
الثاني .

الرابعة النفي فنقول على الاول ما قام زيد وعمر وفلا يفيد النفي كما  
تقول ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمر وفيقده كما تقول ما قام  
زيد ولا قام عمرو ، انتهى وهو كلام حسن بديع وقد اوردته ابوحيان في  
(الارشاف) وهو كما لمنكر له للطفه وغرابة .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ( وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة  
اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم )

فان قلت ، كان من حق الضمير أن يوحد كما تقول ما جاء في من  
رجل ولا امرأة الا كان من شأنه كذا وكذا ، قلت ، نعم لكنها وقعت تحت  
النفي فعياكل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى ، وقد  
اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان  
الضمير لكونها موضوعا للجمع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد وعمر  
أكرمتهما ويمتنع أكرمته ،

واجابوا عن قوله تعالى ( والله ورسوله احق ان يرضوه ) ان  
الضمير بعد أول كونها . وضوعة لاحد الشيئين او الاشياء يكون على حسب احد  
المتعاطفين تقول زيد وعمر اكرمه ولا تقول اكرمهما .

واجابوا عن قوله تعالى ( ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما ) فلما رأى  
هذا المعترض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير  
ان يوحد لان العطف فيها بالواو وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره  
ان الكلام مع الثاني جملتان لاجل الواو وانما تكون للجمع اذا عطفت مفردا  
على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذا ان يقوم  
ويقعد وأجازوا هذا ان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما كالجملة  
الواحدة المثناة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين ،

وقال سيويه رحمه الله اذا قيل رأيت زيدا وعمر اثم ادخل حرف  
النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رأيت زيدا وعمر اوان كنت قد  
مردت بكل منهما على حدة قلت ما مردت بزید ولا مردت بعمر و هذا  
معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل) فاجب تكرار النافي عند تكرار  
الفعل ولكنه صرح بالفعل مع النافي وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه  
مستلزم تكرير الفعل.

اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الحالف النافي نهى ايمان لما بينا من ان تكرار  
لا يؤذن بتكرار العالم وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا  
بمزية قوله ، والله لا كلمت زيدا ، ولا ماشيت عمرا ، ولا رأيت بكرا ، وهذه  
ايمان قطعاً يجب في كل منها كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما  
يرجع الى التصريح والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة  
وكلا الاسرين لاثرائه واذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والايمان  
بناء على نية الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر  
كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله  
تعالى ( ولا النور) بعد قوله سبحانه وتعالى ( وما يستوى الاعشى والبصير ولا  
الظلمات ولا النور) لانه خلاف الظاهر نعم ان قصد المتكلم بقوله والله  
لا كلمت زيدا وعمر ا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي  
الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا معنى لا كلمت  
زيدا وعمر الذي لم يضم فيه الفعل اولا قدر لا زائدة فيهن واحدة لا يلزمه  
في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك  
بناء على ظاهر لفظه وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تراد اذا  
كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقريده قوله تعالى ( وما يستوى ) فان الاستواء  
لا يعقل منسوباً الى واحد وكذا قوله تعالى ( ما منعك ألا تسجد ) فان من المعلوم ان  
التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع

من نفيه كان مثبتا له فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لافيه الا نافية والله اعلم .

ومن فوائدہ ايضا تغمده الله تعالى برحمته ،

- اعلم ان الكلام في انما في موطنين ، احدهما ، لفظي ، والاخر معنوي ، اما للفظي فن جهة بساطتها وتركيبها ، واما المعنوي فن جهة لافادتها .
- الحصر او عدم لافادتها له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر استدلالها بامور ، احدها ، فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضى الله عنهم من ( انما الما من الماء ) ، ومن فهم ابن عباس رضى الله عنهما من ( انما الربا في النسبة ) مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضى الله عنهم قد يحتمل الاعتراض ١٠ بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد اوجه المنع لا مر ما لكون ذلك الوجه اجلي وابعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه وفهمه فلا يلزم من اقتصا رهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايرادهم الدليل المقتضى فتحريم ربا التفاضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان عباس رضى الله تعالى عنها فهم الحصر وادعاه وهم لم ينفوه ١٥ ولم يشتبوه فتجئ مسألة ما اذا قال البعض وسكت الباقون وهل ذلك حجة او ليس بحجة ، فيه كلام مشهور في اصول الفقه .

الدليل الثاني ، معا ملة العرب للاسم بعدها معا ملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي وقولهم معا ملة ما والا لتمثيل لان ذلك خاص بما وذلك في قوله ،

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي ،

٢٠

فهذا كقولہ

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا

فاما قول بعض المتأخرين ( في انما امرت أن اعبد ) ( وانما اشكو ) ونحو ذلك من الآيات ان الضمير محصور ولم يفصل فلا يتشغل به ولو صح نرج



نحو «وانما يدافع عن احسابهم انا» عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالث ، أن إن للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للذكور والآخر الى غيره .  
ليصح اجتماعهما لاجاز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا ، هذا حاصل كلام الامام نضر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين لان إن للتأكيد لا للاثبات بدليل انك تقول إن زيدا قائم وان زيدا ليس بقائم فتجدها انما دخلت لتأكيد الكلام نفيًا كان او اثباتًا وما زيد مثلهما في قولك ليتما زيدا قائم لا نافية . ٢٠

الدليل الرابع ، أن إن للتأكيد وما حرف زائد للتأكيد فلها اخذوا الحكم من بين مؤكدين ، فاسب أن يكون مختصا بالمسند اليه ، قال السكاكي وليس بشيء لانه لازم له في قولك إن زيدا قائم لان إن واللام معا للتأكيد ثم انك تقول أحلف بالله ان زيدا قائم فتجتمع بين ثلاث مؤكديات القسم وإن واللام ولا يفيد هذا الحصر باتفاق ؛ واستدل من قال إنها ليست بالحصر بقوله تعالى ( انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ) . فلو كان معناه ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عن لايجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك أن من لايجل قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز واجيب بأنه يجب المصير اليه جمعًا بين الأدلة فانه قد قام الدليل الذي قدمناه على افا دتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها معاملة بعد الا المسبوقه بالنفي ولهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع النحويين على افا دتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب

غريب فهذا ما يتعلق باثبات الامر الثالثى المعنوى .

واما ما يتعلق بالاول فنقول إن اصل انما إن وما وإن إن من انما هي التي كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما وانما هي الحرف التالى لنحويت في قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عندى امر ان ، احدهما ، انهم لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكنما وكأ نما في ذلك يعنى في تركتيبها وإن ما غير نافية .  
فلتكن انما كذلك .

فان قيل ، هذه غير تلك التي تدخل عليها ما الكافة وان انما على قسمين فهذه ، دعوى مالا يثبت ولا يقوم عليه دليل ، وايضا فبأى شى تفرق ايها العاقل بين انما هذه وانما تلك ، وايضا فلم يقل احدا ان انما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذى لا يحيد عنه من فيه اذ في انصاف .

فان قيل معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفى يدل على ان ما نافية فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشىء حكمه حكم شىء آخر وان لم يكن مركبا منه ولا من شىء يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيبها من الحرفين في موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها لما والافى الحكم لأنهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها لان ما من انما نافية كما انه ليس ذلك لاجل ان انما مأخوذة من الايم (١) هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لا قوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية الا لبعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم .

ومن فوائده

### مسئلت

لما كان الابتداء اخذا في التحريك لم يكن المبدؤ به الامتحركا ولما كان الانتهاء اخذا في السكون لم يكن الموقف عليه الا ساكنا كل ذلك للناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم .

من إبيات الحماسة

اقول حين أرى كعباً ولحيته لا بارك الله في بضع وستين  
من السنين تملأها بلا حسب ولا حياء ولا عقل ولا دين  
قوله وستين يحتمل وجهين .

٥ احدهما ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون مجعولة كأنها  
لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا  
كسنى يوسف » .

والثاني ان يكون معرباً بالياء وتكون النون زائدة لفظاً وحكماً  
عن مقدرها الثبوت وتكون الضروة قادته الى ان أتى بالحركة على ما يقتضيه  
١٠ اهل انتقاء الساكنين وهذا كثير كقوله .

وتبدجا وزت حد الاربعين

وانكر ناز عاتق آخرين

ورجح ابو الفتح ابن جنى هذا الوجه الاول بقوله من السنين وبيان  
ذلك انه في الاصل تمييز منصوب فحقه لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما أتى به  
١٥ على مقتضى القياس الاصلى وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعريفها فلذا حكم على  
قوله وستين انه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهى الكسرة .

قلت ويرجح امر آخر وهو أن الاعراب بالحركات مع التزام الياء  
انما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة اعنى ما حذف لا مده واما غير ذلك  
فلعله لا يثبت فيه والله اعلم .

ومن فوائده

٢٠

الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بليغ ورفق  
والتحضيض طلب بازعاج وعنف .

ومن فوائده

## مسئلة

قال ابو الفتح قلت لابي على اذا كانت علمت بمعنى عرفت عدت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عدت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ، فقال لا اعلم لا صحابنا في ذلك فراقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة . ادركت ، وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى ( يعرف المجرمون بسيماهم ) والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر وكذلك في ذكر الجنة ( عرفها لهم ) اي طيب رائحتها لهم من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله .

اوكلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عمر يفهم يتوسم ١٠

قلت له أفيجوز ان يقول عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الانكار تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا فراقا بينها صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان ١٥ ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم .

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه وجدت بخط ٢٠

الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله وصلاته على سيدنا محمد خير خلقه وآله

قال الفقير الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه

ولجميع المسلمين .

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العالمين او العوامل  
قد تتبعنا ذلك فوجدناه منحصر في خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين  
في العمول وشرط بينهما .

فاما الشرطان اللذان في العامل .

فاحدهما أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو إن لم تفعل

ولافي نحو قول الشاعر .

حتى تراها وكان وكان أعناقها مشددات في قرن

خلافا لبعضهم

الثاني أن يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه

فلا تنازع في ( وجحد وابها واستيقنتها انفسهم طالبا وعلوا ) لان طالب الظلم  
والعلو الجحد لا الاستيقان ولا في ( وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين )

لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا  
ولك ان تقول لا يمتنع التنازع فيها اما في الاولى فعلى جعل طالبا وعلوا مصدرين  
في موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجحد وابها ظالمين مستعجلين  
واستيقنوها وحالتهم هذه واما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص

عشيرتك الاقربين .

وقد قال كثير من المفسرين في ( قل لعبادي ) ان المراد المخلصين وان

الاضافة اضافة تشریف وبنوا على هذا صحة الجزم في قواه سبحانه يقيموا  
ويقولوا ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدر بعد الامر فلولا ان المراد  
المخلصون لم يصح أن يكون التقدير ان تقل لهم يقيموا ويقولوا بل يلزم عليه

من الحلف في خبر الصادق اذ قد تختلف من القول لهم على هذا التقدير جم غفير لا يحصى، والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر انشد الفارسي .

عدينا في غد ما شئت انا نحب ولو مطلت الواعدينا

فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعدين لان المطول وعود

لا واعد فالواعدين مفعول لنحب لا غير .

واما الشرطان اللذان في المعمول

فاحدهما ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين مطول ومعنى في قوله .

وعزة مطول معنى غيريها

لانها حيثئذ خبر ان لعة واذا عمل احدهما في الغريم أعطى الآخر

ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين ١٠

بالخبر عنه ، الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك وعزة

مطول غريم وعلى اعمال الثاني الى قولك وعزة مطول غيريها معنى

غريم فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان هذا

السببي مبتدأ مؤخر وما قبله خبر ان له يتحملان ضميره والجملة خبر الاول

هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله بن مالك رحمهم الله اجمعين . ١٥

واقول جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر ابن طاهر

في ( طرز الايضاح ) وابو الحسن ابن البادش في حواشيه ونقله بعضهم عن

الدارسي وهو لازم لجماعة منهم الاستاذ ابو علي الشلوين رحمهم الله تعالى لانهم

اجازوا في قول الله سبحانه ( ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ) كون

من موصولة مخبرا عنه بان ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة ٢٠

الى المصدر المفهوم من فعل الصلة المقدرا ضافته الى ضمير من اي ان صبره

وغفرانه قد جعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة الى المصدر المقدرا ارتباطه

بالمبتدأ بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدأ في نحو ( ولباس التقوى ذلك خير )

فيلزمهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم لانه مرتبط بضمير المبتدأ

بل تجوز هذا في مسئلتنا أقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين .

أحدهما ، ان الضمير هو الاصل في باب الربط فلا بعد في ان يكون التوسع فيه اكثر ، والثاني ، ان باب التنازع تجوز وافي في الاضمار فاعادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربوني وضربت قومك واعاد وافي الضمير مفردا على التثني والمجموع فقالوا ضربني وضربت قومك على معنى ضربني من ثم (١) كذا قدره سيبويه ولم يجوزوا ذلك في باب المبتدأ الا ترى انه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيد ان قام بمعنى قام من ثم واذا انتفى ذلك طهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكرنا يمنع تعميم المنع فمقول تعليق المنع يكون المعمول سببيا تعميم فاسد لانهم اسندوا المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا في كل سببي على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بقاء السببية اوبواو العطف وها مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد من جهة الضمير لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجملتين الواحدة لانها سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير واحد في نحو (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) وقال الله جلست كلمته (ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) وقال الشاعر .

وانسان عيني يحسر الماء تارة  
واجازوا صرحت برجل كريم بنوك وابنه فعلى هذا الذي شرحنه لا يلزم من امتناع التنازع في نحو ،

وعزة مطول معنى غريمها

حيث لا فاء سببية ولا واو بين المفردين ان يمتنع في عزة مطول ومعنى غريمها وعزة مطول فعنى غريمها ثم اذا لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وان وجد السببي مثله قيل لك ما معك من خبر زيد قتلوا قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع فيه واحد اذا ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان

الشرط ان لا يكون الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الرباط .

الثاني ، ان لا يكون محصورا فلا تنزع في ما قام وقعد الا زيد

لاسرين .

59401

احدهما ، ان الواقع بعد الا إما ان يكون ظاهرا او مضمرا او ايا ما كان

فهو غير متأثر فان كان ظاهرا فانه يقتضي أن يقول في نحو ما قام وقعد الا

الزيد ان والا لزيد ون ما قاما او ما قاموا وقعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل

هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الاني

لم يتأت الاضمار في احدهما اذا عملت الآخر لانك إما ان تضمير ضمير اغائيا

فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضرا وضمير حاضرا فنقول ما قام وقعدت الا

انا او قعدت الا انت او تقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة

التنازع لانك تعيد الضمير على غير التنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطب

انما يفسرها محصور من هماله لا لفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على

لفظ التنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا

انه لم يتكلم به .

الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء عامله في

الايجاب لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الالعموله لفظا ومعنى فاذا

لم يقترن بها لفظا ومعنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك .

واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ، ومن نص

على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد لحذف

احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء

( وإن من اهل الكتاب الا ليرى من به - وما منا الا له مقام معلوم ) اي ما من

اهل الكتاب احد الا ليرى من به وما منا احد الا له مقام معلوم .

وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحناه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقترض ظاهرا



كلامه انه منه ، ثم قال في اثناء الباب ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع .

وذكر ابن الحاجب شرطا في المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا او قال في توجيه ذلك لان العالمين اذا وجها الى مضمير استويا في صحة الاخبار فيه فلا تنازع في نحو ضربت واكرمت ، ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمير صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع العالمان لا يمكن تناوله لذلك وقد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع ، ثم ان هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تأخير المعمول واقام الدليل على انه لا يتأتى ولا يتصور في غيره وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو .

فان قلت ان الحجة التي احتج بها ابو عمرو على ان التنازع لا يتأتى في المضمير انما يستمر في المضمير المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العالمين فيه نحو ما قام وقعد الا انا .

قلت ، قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرعناه ، واما الشرط الذي بينهما فتقدم العالمين وتأخر المعمول ، قال ابن مالك وانما لم يتأت التنازع بين عالمين متأخرين نحو زيد قام وقعد لان كلاما من التأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلاما من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد و صاحب العمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والآخر في ضميره - انتهى بنصه

واقول هذا انما يتمشى في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى فتحوزيد اضربت واكرمت ونحو زيد مررت واتبعت لم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي

ان يكون الفريقان في ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق  
العاملين واقربها الى الممول ولذا لا يتمتع تنازع العاملين معمولا متوسطا  
بينهما كقولك ان تجد زيدا تؤدب وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول  
فيها ارجح عند الجميع لتساويهما في القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله  
ينفي الاضرار قبل المذكور فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندى ولست مبتدعا في  
ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة  
براءة وان بعضهم جعل منه « بالمؤمنين رؤف رحيم » قال والاكثرون على  
منعه ، وذكر ابن هشام الخضر اوى في ( شرح الايضاح ) عن ابي على انه  
اجاز في قوله .

١٠ مهما تصب افقا من بارق تشم

ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بتشم ايضا ومن  
زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اى  
مهما تصبه والهاء عائدة على البارق او الالف ، قال ابن هشام وهذا من تنازع  
العاملين مع التوسط ولها يذكره النحويون انتهى ، والحق اولى بالاتباع  
من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرافها .

١٥

شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين

ابى عبدالله محمد الشهير بابن القويح رحمه الله

ابلى العالمين عفى بان كل علم تصور وقياس

قد كشفت الاشياء بالكشف حتى ظهرت لى فليس فيها التباس

٦٠ وعرفت الرجال بالعلم لما عرف العلم بالرجال الناس

هذه الايات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الايات بخطه

رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع  
في المتقدم والمتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العاملين للممول مع تأخره  
عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كزيدا ضربت واكرمت فان الاول بمجرد

وتوقعه بعده يأخذه قبل مجيئ الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد أخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط بهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة للنحويين لاما احتج به ابن مالك .

انتهت المسئلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا انتهى بنصه وإله سبحانه اعلم .

قال ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه ( واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ) ولوا عمل الاول ل قيل تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله ومثله في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدى بالجاء ولوا عمل الاول لعداه بنفسه انتهى .

واما باقي الآي فلا صراحة فيها وقولهم لوا عمل الاول لا ضمير في الثاني لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا امثله واذا لم يجب لم يكن معنا قاطع انتهى .

واقول ما قاله مسلم الا ان مشائخنا في هذا العلم ذكروا ان الاضمار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الانصاح . قوله واعمل المضمر في ضمير ما تنازعا يقتضي عدم التنازع في الحال .

قال ابن معط في ( شرح الجزولية ) وتقول في الحال ان ترفى ضاحكا آتاك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضم وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذبت اليوم وعلى الاول سرت وذبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب بكرا اضر بك ضربا شديدا وعلى الاول اضر بكه ضربا شديدا .

وفي كتاب ( اصلاح الغلط ) لابن قتيبة قال قرأت على ثعلب قول الشاعر

فرطن فلارد لما فات وانقضى ولكن تعوض ان يقال عديم  
قال ما معنى تعوض ثم قال بلغنى ان الخلدى يعنى البرد انه صحف هذا  
البيت وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيحا من سيبويه فقد صحفوا  
كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف رجلا مات له ميت فقال له  
فرطن يعنى المدامع فلارد لما فات يعنى من الموت ولكن تعوض الصبر عن  
مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم .

قال ابن قتيبة وهذا المعنى اجود واولى بتفسير البيت بما جاء به اصحابنا  
وقد عرضت كلامه في ذلك على ابى اسحاق الزجاج فاستحسنه .  
التنازع له شروط ،

١. الاول ان يتقدم عاملان فاكتر ولا يقع بين المتأخرين هكذا اطلق  
التأخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعللة قاصرة وشروط هذا العمل امور .  
احدها عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب لانه جرى  
مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنه  
ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثانى كقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب  
زيد ابا عقل لبا حسن لثلاث يلزم فصل ما لا يجوز فصله ، وكذا احسن به  
واعقل يزيد باعمال الثانى ولا تعمل الاول متقول واعقل به زيد للفصل ويجوز  
على اصل القراء احسن واعقل يزيد على ان اصله احسن به ثم حذف الباء  
لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر فى الثانى فى ( اسمع بهم  
وأبصر ) الا ان الاستدلال بالاول على الثانى اكتر .

٢٠

والثانى ان لا يكون حرفا ، قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع  
فى لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد أن يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى  
زيد اخارج على اعمال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى زيد خارجا ويلزم  
منه حذف منصوب عسى .

الثالث عند بعض النحاة ايضا وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر

من مفعول واحد .

الرابع ان لا يكون احد العالمين مؤكدا فلا تنازع في .

اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

الخامس ان يكونا قد تأخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما  
فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع .

السادس ان يكون الممولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع

في ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلام العالمين  
قد أخذ مقتضاه .

السابع ان يكون بين العالمين او العوامل اتصال بوجه ما .

الثامن ان لا يكون في الممول سببيا فلا تنازع في .

وعنزة مطول معنى غريمها

اذا لم يحصل غريمها مبتدأ وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان

اضمرت في احدهما ضمير الاب وحده خلا الخبر من ارتباط او الاب الضمير

فيحتاج لضميرين احدهما مضاف والآخر مضاف اليه وذلك باطل لامتناع

اضافة الضمير فبطل كون غريمها مرفوعا على غير الابتداء .

والثاسع ان لا يكون الممول مضمرا شرط ذلك ابن الحاجب

وشرحه معروف .

والعاشر هو الشرط الاول .

مسئلة

٢٠

طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به، واحب طاعته، ورغب فيها

واراد الخير وهم به، واستطاعه وقدر عليه، ونسى عمله وذهل عنه، وخاف عذاب

الله واشفق منه، وربحى ثوابه وطمع فيه، فهذه افعال ستة متحدة المعاني وهي

مختلفة بالتعدى واللزم فدل على ان الفعل المتعدى لا يتميز من غيره بالمعنى .

بشر

بشر الحافى يذكر حاله فى المسلمين

قطع الليالى مع الايام فى خلقى والنوم تحت رواق الليل والقلق  
اخرى واجدرلى من ان يقال غدا انى التمسست الفنى من كف مرتزق  
قالوا رضيت بذات قلت القنوع غنى ليس الفنى كثرة الاموال والورق  
رضيت بالله فى عسرى وفى يسرى فلست اسلك الا واضيح الطرق

وقال بعضهم فى التنازع ايضا

طلبت فلم ادرك بوجهى فليتنى قد مدت ولم انغ النداء بعد سائب  
قد تنازع اربعة عوامل معمولوا واحدا وهو النداء فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام اجتمع فى هذا البيت تنازع بين  
اثنين وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبيت ولم ادرك فى ١٠  
بوجهى وقد تنازعا ولم انغ فى النداء وقد تنازع الثلاث وقعدت فى الظرف  
فهذه اتفاقية غريبة (١) انتهى ، ففى قوله معمولوا واحدا وهو النداء  
نظربل المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمة الله عليه  
والمسلمين اجمعين .

١٥ قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فانى  
لما وقفت على (كتاب الشذا فى احكام كذا) لابي حيان رحمه الله تعالى  
رأيت لم يزد على ان نسج اقوالا وحدها وجمع عبارات وعددها ولم يفصح  
كل الافصاح عن حقيقتها واقسامها .

٢٠

ولا بين ما يعتمد عليه بما اوردته من احكامها ولا نبه على ما اجمع  
عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا ولا اعراب عما اختلفوا فيه وافتروا .  
فرأيت ان الناظر فى ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على  
الاضطراب والشغب .

فاستخرت الله في وضع تأليف مذهب ايين فيه ما اهل واستيناف  
تصنيف مرتب اورد فيه ما اهل وسميته (فوح الشذا بمسئلة كذا) والله تعالى  
أستعين وهو حسي ونعم المعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وينحصر  
في خمسة فصول .

(الفصل الاول في ضبط موارد استعمالها)

اعلم ان لكذا استعمالين .

احدهما ان يستعمل كل من جزئها على اصله فيراد بالكاف التشبيه  
وبذا الاشارة ولا يراد بمجموعها الكناية عن شئ فهذه بمنزل عما نحن فيه  
وذلك كقولك رأيت زيدا فقيرا وعمر واكذا وقول الشاعر .

واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أنس

١٠

ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه  
حرف التنبيه وان يليه كاف الخطاب ولام البعد الا ترى انك لو قلت في المثال  
ورأيت عمرا هكذا وكذا وكذلك وقلت في البيت واسلمني الزمان  
هكذا كان مستقيما الا ان حرف التنبيه هنا متقدم على الكاف كما اريتك وانما  
القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنها كقولك بهذا ولهذا الا في هذا  
الموضع خاصة ، قال ابو الطيب .

ذي المعالي فليعلون من تعالى هكذا هكذا والا فلا

والثاني ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية  
وهذه على ضربين .

احدهما ان تكون كناية عن غير عدد كقولك مررت بذا وكذا  
واعتقادي في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره وأنها تكون من كلامه  
لا من كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح  
فلا يقول احدا انتاء مررت بداركذا ولا بداركذا وكذا بل يقول بالدار  
الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بداركذا او بداركذا وكذا  
وذلك

وذلك لشأن اعترى المخبر ولنغير ذلك ومنه ما جاء في حديث الحساب اعاذنا الله من سوء فيه (أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا) .

وقول من قال أما بمكان كذا وكذا وحده (١) إما الكناية فيه من كلام من حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا أنه قيل له في الجواب بلى و إذا ولو كان السائل كأنها لم يعلم مراده ولم تقبح اجابته بالتعيين ودعوى ان المستول • علم ما كنى به على خلاف الاصل والظاهر ، وغلط جماعة بفعلوا من هذا الاسم قوله (واسألني الزمان كذا) والحق ان ذلك ليس من الكناية في شيء وقد مضى .

الضرب الثاني ، وهو الغالب ان يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه واتى قبلها مركبتان من شيئين ، احدهما الكاف والظاهر انها ١٠ الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم الغالب من اقسام الكاف كجاء كذا مع أن في كأن نحو قولك كأن زيدا اسد ، والثاني ذا التي للاشارة كجاء كذا مع حب في نحو حبذا ومع ما في نحو ما ذا صنعت في احد التقادير ولا يحكم على دابانها في موضع جرولا على الكاف بانها متعلقة بشيء ولا بان فيها معنى تشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كأن الا انه لا معنى له هنا فلا وجه لتسكين ١٥ ادعائه لان التركيب كثير اما يزيل معنى المفردتين ويحدث مجموعها معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بانه في موضع رفع او نصب او جرح بحسب العوازل الداخلة عليها - ويدل على ان الامر كذلك امور .

احدها ، ان لا تؤنث لتأنيث تمييزها تقول له عندي كذا وكذا أمة ولا تقول كذا وكذا .

٢٠

والثاني ، انها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نفسه رجلا .

(١) كذا وصوابه وجد والوجد تقرة في الجبل يجتمع فيها الماء مجتمع على و إذا مثل كلب وكلاب - ح .



الثالث ، انهم قالوا ان كذا وكذا مالك برفع المال ذكره ابو الحسن

في المسائل .

الرابع ، انهم قالوا حسبى بكذا فا دخلوا عليه الجار ذكره

ابو الحسن ايضا .

الخامس ، انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يكونون

ثلاثة اشياء فما ظنك باربعة فلولاً ان كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد

لم يسغ ذلك .

وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وذا كلمتان باقيتان على

اصلها من غير تركيب - ثم اختلفوا على اقوال .

احدها ، ان الكاف حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول

سيبويه والخليل وصريح قول الصفار .

بيان الاول ، ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين لان المجرور

بمنزلة التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له كالعديد درهما فهذا تمثيل وان لم يتكلم

به وانما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد انتهى .

وبيان الثاني ، ان الصفار لما رد على جواز كذا درهما بالخفض بان

اسماء الاشارة لاتضاف اعترض على نفسه بان معنى الكاف والاشارة قد زال

واجاب بان المتكلم لا بد ان يقدر في نفسه عددا لها وحينئذ يقول له عدد مثل

هذا العدد .

الثاني ، ان الكاف اسم بمنزلة مثل ، قال ابن ابي الربيع يظهر لي

ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثله رجلا قال والاصل ان يقال حيث

يكون هناك مشار اليه يساويه ( ١ ) ما عندك في العدد قال اصل له عندى مثل

ذا من العدد ثم جئ برجل تفسير المثل كما قالوا مثلك عالما .

الثالث ، انها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قاله ابو الطيب العبدى

قال الكاف في نحو ، له عندى كذا درهما اسم في موضع رفع بذا لا ابتداء ثم

اعترض على نفسه بان أبا على ذكر ان الكاف انما تكون اسما بشرطين .

احدهما ، ان يكون ذلك في الشعر .

الثاني ان يتعين الموضع كذلك كما في قول الاعمش .

انتهمون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

- ١٠ اراد مثل الطعن لان الكلام شعر وينهى فعل لا بد له من فاعل  
فاجاب بان ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهى في كذا انما جاءت كالركبة  
مع ذابد ليل ان الواو قد سقط فتركت مع مثلها واذا كان كذلك وفارقها  
لم يمتنع ان تكون مرفوعة بالا ابتداء .

والرابع ، انها محتملة للحرفية والاسمية قاله ابوالبقاء في ( شرح

- الايضاح ) قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع الصفة لمبتدأ .  
١٠ محذوف اى شئ كالعداد والكاف اسم مبتدأ كثل قال فاذا جعلت الكاف  
حرفا لم تحتج الى ان تتعلق بشئ لان التركيب غير حكمها كما في كان فانها قبل  
ان تتقدم كانت متعلقة بمحذوف وهى الآن غير متعلقة بشئ .

الخامس ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال

- ولا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان  
١٥ كذى الهيئة اى ذ الهيئة الا انها زائدة لازمة كلزوم ما في انذا ماوذ اجرورة  
بالجار الزائد كانهجر اراى بالكاف الزائدة في قوله تعالى ( وكأين من قرية )  
الا ترى ان معناها كعنى كم وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن  
متعلقة بشئ فليس ما قاله بلازم لانا لانسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة  
الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذا وانه صار للمجموع بالتركيب معنى  
٢٠ آخر وقدنا الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى  
الزيادة في انها خلاف الاصل لكنها اقرب فكان اعتبارها اولى .

## الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها

اما اللفظ بها فالمسموع في الكنى بها من غير عدد الافراد والعطف

نحو مررت بمكان كذا وبمكان كذا وفي الكنى بها عن عدد العطف  
لا غير وكذا مثل بها سيبويه والاختش والائمة قول الشاعر

عد النفس نعمى بعد بوساك ذا كرا كذا وكذا الطفأ به نسي الجهد  
ومن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما بتمييزها ولا كذا كذا درهما  
ابن خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسيأتى نقل  
كلامهما بعد .

واما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة اقوال .

احدها أنه منصوب ابدأ وهذا قول البصريين وهو الصواب  
بدليلين .

١٠ احدهما انه المسموع كقوله (كذا وكذا الطفا به نسي الجهد) .  
والثاني القياس وذلك من وجوه .

احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جوا وعلى انها اسم  
مضاف او باضافة ذاولا سبيل الى شيء من ذلك لان ذا معمولة لا كاف وحرف  
الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز في  
١٥ نحو «ماى السباء قدر اراحة سبحا» واسماء الاشارة لا تنضاف لانها ملازمة للتعريف  
والتمييز نكرة والقاعدة ان تنضاف النكرة للعرفة لا العكس .

الثاني ان الكاف لما دخلت على ذا وصارتا كناية عن العدد صارتا  
كذلك بمنزلة يزيد اذ اسمى به وامثاله اذ اسمى به لا يجوز اضاقة له لانه محكى  
والمحكى لا يضاف

٢٠ والثالث ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته وذلك  
لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا .

القول الثاني انه جائز الخفض بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف  
فتقول كذا درهم وله التوب (١) ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا

(١) كذا - وفي المعنى كذا ثوب وكذا اثواب - ح .

درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا القياس .

وقال ابن أياز يجوز الجر من وجهين، أحدهما إجراء كذا مجرى كم الخبرية، والثاني أن الكلمتين ركبنا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط والمحدور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة .  
والثالث أنه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ أيضا لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس فإن كذا وكذا درهما من باب خمسة عشر درهما لا من باب رطل زيتا فافهمه .

## الفصل الثالث في أعرابها

والذي يظهر لي أنه مبني على الخلاف في حقيقتها فإذا قيل له عندي كذا ١٠ وكذا درهما فإن قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف متعلق به والظرف يعمل في الظرف إذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل نحوه، أكل يوم لك ثوب، وإن قيل لا تركيب فإن قيل للكاف اسم فهي المبتدأ وإن قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف أي له عندي عدد كذا وكذا درهما .

وقال ركن الدين الاسترأبادي في (شرح كافية ابن الحاجب) الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوبا لأنها بمنزلة ملؤه في قولك لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا بإضافته كذا إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة وإن يكون مرفوعا فإذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي أن يكون مبتدأ ٢٠ ودرهم بدلا أو عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له انتهى وقد مضى أن الصحيح امتناع الرفع والجر .

## الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين

وفي ذلك أقوال (أحدها) لا بين مالك وهوانها للتكثير بمنزلة

كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلاصته ومقتضى قولها هذا انها لا يكتفى بها عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل .

الثاني . انها للعدد مطلقا قليلا كانت او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف وعمن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال ، هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام ، وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم من الاشياء بمنزلة كم وهو كثرة للعدد صار ذا بمنزلة التنوين وقال الخليل كما نهم قالوا له كالعديد درهما .

الثالث ، انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا درهم فتكون للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهم فتكون للاحد عشر فما فوقها الى السبعة (١) عشر وكذا درهم فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا (٢) كذا درهم فتكون لاجد وتسعين (٣) وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للثلاثة والالاف وما فوقها فاذا اقر مقرب بكلام فيه كذا الزمناه بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة وحلقناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله .

الرابع ، ان الامر كما قالوا الا في مستثنى الاضافة فانها ممتنعان لما قدمنا من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقها قلت كذا من الدراهم ويقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع المعروف بقول عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والافخش وابن كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذي

(١) كذا - ولعله الى التسعة عشر - ح (٢) كذا وصوابه وكذا (٣) كذا ولعله لاجد وعشرين - وفي المغني في بحث كذا - وقوله كذا وكذا درهم اجد وعشرون .

جراهم

جرأهم على القول بذلك أبو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخلفض نحو كذا درهم وكذا درهم والكوفيون يمنعون والكوفيون يجوزون وفي كلام أبي البقاء في (شرح الايضاح) ما هو ابلغ من هذا فانه قال .

وذهب معظم النحويين واصحاب الرأي الى ان من قال كذا درهما .  
لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه ولم تضفه لتمييز الحمل  
على اول عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم فقد حملة النحويون واصحاب  
الرأي على مائة انتهى فنقل الجرح عن النحويين ونقل اجراء كذا مجرى العدد  
الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين .

الخامس ، ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما .  
وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ ابو بكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال  
فا ما قول ابن مالك فكان الذي دعا به اليه ان سيبويه شبهها بكم الا استفهامية  
وهي منزلة الاحد عشر وأخواتها وليس هذا بشيء لانها انما شبهت بها في نصب  
التمييز لافي المعنى الا ترى انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم  
نفسها بمنزلة الاحد عشر ولا تختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبدا .  
ملكيت فيصح الواحد فما فوته ، واما قول سيبويه والحققين فوجهه انها كلمة  
مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما أنك لو قلت كم كم عبدا ملكيت او كم وكم  
عبدا ملكيت او غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العدد الصريح  
فكذا كذا .

واما قول الكوفيين ومن واقفهم فردد من جهات احدها انه  
قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة وذكر ابن اياز ان البسقي ذكر في  
تعليقه ان ابا الفتح سأل ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على  
احد عشر درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم  
يحمل على مائة قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين

درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا بمنزلة عدد منون والجر خطأ .

الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا دراهم لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكره باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فابن معناه .

وقال ابن مالك في ( التسهيل ) وقد ورد كذا مفرد او مكررا بلا واو ثابت ورود هذين من خلافهم والمثبت مقدم على النافي ولكن لما قال استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه اية الى الكناية عن غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه

والثالث انه سمع اذا مكان كذا وكذا وجه (١) وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه .

والرابع ان موافقة العدد المجهول للعدد الصريح في طريقتيه في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما لك او تسقط الواو ويجاب بجميع الاعداد في كل من هذه الصور .

الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قد مناه .

واجيب بانه خفص بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال .

واجاب الصغار بان المتكلم بكذا لا بد ان يقدر في نفسه عدد اما وحيث تقول له عدد مثل هذا اي مثل هذا المركب والمعطوف، وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا .  
واما قول ابى بكر صحبته انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا

(١) كذا ولعل صوابه أما بمكان كذا وكذا وجذ وقد تقدم التبيه عليه بالهامش

فلما كان ذلك واقعا على العدد ناسب ان يكون جاريا مجرى ما يوافق من الاعداد وليس هذا بشيء وقد جوز كذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع اعتراؤه بانه لم يسمع في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ .

واما قول المبرد والافخش ومن وافقهما فزعم المشلوين واصحابه انه القياس وانه لا يبا في قول سيويه وان قوله انها مبهمه معناه ان قولنا كذا كذا مبهم في الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي .

## الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام احمد رضي الله عنه ففي (المحرر) ما معناه انه اذا ارد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا ١٠ فيهما او مرفوعا لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال التميمي درهمان وقيل درهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم قال المصنف وهذا كله عندى اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم في الجميع .

١٥

واما مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فالتفتا عند هم على انه يلزم مع العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جر .

ونقل المزني عنه في كذا كذا درهمان انه يلزمه درهمان وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنصب ، واما مذهب الامام مالك رضي الله عنه ٢٠ ففي (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له على كذا فهي كالشيء فلو قيل كذا درهمان فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا درهمان لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال شيخنا بما اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوا .



قول المرقع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا ديناراً ودرهماً وعلى الأول يجعل نصف الواحد والعشرين ديناراً ونصفها دراهم .

واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يلزمه في العطف احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم .

## مسئلة

### من التعجب

- من القاء ابي بكر ابن الانباري يقول ما احسن عبد الله ما رفع رفتهما بما في احسن ونصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما احسن عبد الله فما لا موضع لها لانها جحد و رفعت عبد الله بفعله ما احسن وتقول في الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها والتأويل اى شيء فيه احسن أعيناه او أنفسه وتقول اذا رددته الى نفسك في التعجب ما احسنى فما رفع بما احسنى والنون والياء موضعها نصب على التعجب وتقول في الذم اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما جحد لا موضع لها والتاء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول في الاستفهام ما احسنى فما رفع باحسن واحسن بما والياء في موضع خفض باضافة احسن اليها فان قلت اباك ما احسن او ما اباك احسن كان محالاً لانه ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما لم اصل الى نصب الاب اضمرت له هاء يعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه وقال القراء لا اجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على رفع
- ٢٠ الاب ولا اضمرا الهاء الامع ستة اشياء مع كل ومن وما واى ونعم وبس وتقول عبد الله ما احسنه برفع عبد الله ما عا عليه من الهاء فيرفع ما في احسن . والهاء موضعها نصب على
- ب عبد الله ما احسن جاريته من قول الكسائي قال لما لم اضم
- ب الاول اضمرت لها هاء فرفعته بها والقراء يجعلها

- يحييها قال ليس ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه برفع  
عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة  
احسن اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضرع الهاء لان المنخفض  
لا يضرع ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضرع  
المنخفض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن ترفع عبد الله بما في احسن .  
وما جحد لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب  
قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن  
بعبد الله رجلا واذا ثنيت قلت يا زيد ان احسن بعبدى الله رجلين ويا زيدون  
احسن بعبد الله رجلا وتنصب رجلا على التفسير واحسن لا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به ما احسنه  
قال الله عز وجل (اسمع بهم وأبصر) معناه والله اعلم ما أسمعهم وما أبصرهم  
وتقول كان عبد الله قائما فاذا امرت منه قلت ما اكون عبد الله قائما فما مرفوعة  
بما في اكون واسم كان مضمر فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر  
كان فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبدى الله  
قائمين واكون بعبد الله قيا ما واحسن بعبد الله رجلا .  
قال الفراء لما اصرح برفع الاسم ادخلت الباء لتدل على المطلوب  
وتأويله عبد الله حسن فلما لم يصل الى رفع جمعت بالباء لتدل على المطلوب  
ما هو واذا قلت ظننت عبد الله قائما فاردت ان تعجب بما قلت ما اظننى بعبد الله  
قائما فان اسقطت ما وتعجبت قلت اظننى بعبد الله قائما .  
آخر ما كان بخط ابن الجراح .

### مخاطبة

جرت بين ابى اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج وابى العباس احمد  
ابن يحيى في مواضع انكروها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج  
من كتاب التنزه والابتهاج للشه شطائى (١) .

اخبرنا الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي قراءة عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقربه في شوال من سنة تسعين واربعائة .  
قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الدهان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بها فيما كتب اليها ابو الحسن علي بن محمد الشمشطائي، من الموصل .

وقال قال ابو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد املا شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى الحامض وكان يحسدني شديد او يجاهرني بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم .

فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الى بعض ما املاه هذا الجلدي رأيته لا يطوع لسانه بعبارة قللت له انه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال ما رأيته الا الكن متفلقا قال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيبويه فاحفظ مني ذلك .

ثم قال بلغني عن القراء انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأنيت له فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجارسته هات ذلك الماء من ذاك البحر فخرجت من عنده ولم اعد اليه ، فقلت له هذا لا يصح عن القراء وانت غير مأمون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به .

قال ثعلب قد وجدت في كتابه نحو من هذا .  
قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا حرف ينخفض ما بعده كما تنخفض حتى وفيها معنى الاستثناء قللت هذا هكذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التأنيث الى الكلمة .

قال والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد .

قلت كل لجيد قال الله تعالى « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا » وقرئ ويعمل صالحا وقال عز وجل « ومنهم من يستمعون اليك » ذهب الى المعنى ثم قال ( ومنهم من ينظر اليك ) ذهب الى اللفظ .

- وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الآيتين .  
 كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نذكر حد ود القراء لان خطأه فيه اكثر من ان يعد ولكن هنا انت عملت ( كتاب الفصيح ) للمبتدى المتعلم وهو عشرون ورقة اخطأت في عشرة مواضع منه قالى اذ كرها قلت نعم .  
 قلت وهو عرق النساء وهذا خطأ انما يقال النساء ولا يقال عرق النساء كما لا يقال عرق الابهر ولا عرق الاكل قال امرؤ القيس .

فانشب اظفاره في النساء فقلت هبيلت الاتنستصر

- وقلت ، حلمت في النوم احلم حلمها وحلمها والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى « والذين لم يلبثوا الحلم منكم » ، واذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى أنك تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسبا تا والحسب المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابلغ الحسب اليك ١٥  
 ورفعت الحسب اليك لم يجز وانت تريد ابلغ الحساب .

وقلت ، رجل عذب وامرأة عذبة وهذا خطأ انما يقال رجل عذب وامرأة عذبة لانه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما يقال رجل حصم وامرأة خصم وقد اتيت بيا ب من هذا النوع في الكتاب وافردت هذا منه .

٢٠

قال الشاعر

يا من يدل قتي عزبا على عزب

وقلت . كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل على ذلك انا واياكم لا يختلف في ان النسب الى كسرى كسروى بفتح الكاف وهذا ليس مما تغيره ياء النسب لبعده منها الا ترى أنك لو نسبت الى معزى

قلت معزوى والى درهم درهمى ولا تقول معزوى ولا درهمى .  
 وقلت ، وعدت الرجل خيرا وشرا فاذا لم تذكر الشر قلت أوعده  
 بكذا فتقول بكذا تقضى لما أصلت لا أنك قلت بكذا وقولك بكذا كناية عن  
 الشر والصواب ان تقول فاذا لم تذكر الشر قلت اوعده ،  
 وقلت ، وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد الطاء كما قال الله  
 تعالى « الذين يلزون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات » .  
 فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا قرأته عليك وقرأه غيرى وأنا  
 حاضر أسمع مرارا .

وقلت ، هولر شدة وزنية كما قلت لغية والباب فيها واحد لانه انما  
 يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثى اذا اردت المرة الواحدة لم تختلف تقول  
 ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف فى ذلك بين احد من  
 النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما  
 فتقول هو حسن الجلسة والسيرة والركبة وايس هذا من ذلك .  
 وقلت اسنمة للبلد ورواه الاصمعى بضم الهمزة أسنمة فقال ما روى  
 ابن الاعرابى واصحابنا الا أسنمة فقلت تدعيت انت ان الاصمعى اضبط لما يحكى  
 واثق فيما يروى .

وقلت « اذا عن اخوك فهن » والكلام فهن وهو من هان يهين اذا  
 لان ومنه قيل « هين لين » لأن فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر  
 بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لوقالته العرب ومعنى عن ليس من العزة  
 التى هى المنعة والقدرة وانما هو من قولك عن الشيء اذا اشتد ومعنى  
 الكلام اذا صعب اخوك واشتد بذل له من الذل ولا معنى للذل ههنا  
 كما تقول اذا صعب اخوك فلن له .

قال فما قرئ عليه ( كتاب الفصيح ) بعد ذلك على ما بلغنى ثم بلغنى انه

سئم ذلك فانكر ( كتاب الفصيح ) ان يكون له

تمت والحمد لله رب العالمين

انتصارا لابي عبد الله الحسين بن احمد بن  
خالويه الهمداني لابي العباس ثعلب فيما تتبعه  
عليه ابو اسحاق الزجاج رحمه الله تعالى اجمعين

قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمداني رحمه الله .

- اما قول ثعلب عرق النساء فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة  
والتابعين رحمهم الله وهم جراح أن قوله تعالى «كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل  
الاما حرم اسرائيل على نفسه» لحوم الابل والابلانها فقال على رضى الله عنه  
وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم وكل من فسر القرآن  
ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء، فلم يجوز ثعلب ان يترك لفظ اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بقول الشاعر، فانشب اغلغاره .  
في النساء» .

- واما قوله حلمت في النوم حلما وحلما فقد غلطت انه اقام الاسم مقام  
المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغبا ورغبا وحلم الرجل حلما  
وحلما وهذا مما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم تقول علمت علما وفي  
فلان علم فالعلم مصدر واسم .

- واما احتجاجة بقوله تعالى (لم يبلغوا الحلم منكم) فهذه حجة عليه لانه  
اراد المصدر ههنا اى لم يبلغوا الاحتلام (١) .

- واما قوله حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش فان العرب  
قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون أعطيت عطاء في موضع اعطاء  
وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر كذا  
استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا يشبه الكفاية  
وحسبك اى كفاك .

- واما قوله في رجل عذب ابنه مصدر لا تدخله الهاء فخطأ عظيم  
لان العذب اسم وصفة بمنزلة العازب قال ابن احرر .

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها (١) اضرى ابن قران بات الوحش والعزبا  
وسمى العزب عزباً لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي  
والطوسي اراد بات عازبا والاضري كلاب الصيد جمع ضرو والدليل  
على ان العزب اسم فاعل انك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد  
ذكره ابو عبيد في (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب  
البعيد في المسافة وبين العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة  
غير ان ثعلبا اختار اللغة الفصحى .

واما تسميته عزباً بضم فخطأ ثان لان الحصم والعدل والرضى  
والدرق والقمن والصوم والفطر وما شاكل ذلك فانه جرى عند العرب كالمصدر  
لايتنى ولايجمع في اللغة الفصحى قال الله تعالى (هؤلاء ضيفي) وقد يقال اضياف  
وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة .

تجلوا البوارق عن محرر لطق كذا نه متمنى ملق عزب (٢)

والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محقق ومحقة وعاشق  
وعاشقة وغلाम وغلامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهالة وسننه (٣)  
لا يحصى كثرة فلا ادري لم غاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد في  
(المصنف) كما حكاه ثعلب

واما قوله ان الاختيار كسرى بالفتح لان النسب اليه كسروى فخطأ  
عظيم لان كسرى ليس عمياً ولم يكن في الاصل كسرى ولا كسرى انما هو  
بالفارسية خسرو وبضم الخاء وليس في كلام العرب اسم في آخره واوقبلها  
ضمة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت او كسرت فقد اصبحت والكسر  
اجود لان معنى يشبه الاسم المفرد مثل الشعري وذكرى فلما كان كسرى رجلاً

(١) كذا - وفي التاج صبحه - ح (٢) هذا البيت افسده النساخ في كلتا النسختين  
وصوابه كما في التاج هكذا - تجلوا البوارق عن مجر مزلق كذا نه متمنى يلحق  
عزب - ج (٣) في الاصل وشبهه .

واحدًا والشعرى نجما واحدا ردوه الى العاظم ولو قالوا كسرى أشبه الجمع مثل  
تلى وبحرى فلها نسب اليه انفتح فقالوا كسرى لان الكسر مع ياء النسب  
مستقل ، ألا ترى أنهم يقولون في تغلب تغلبى وليس نسبة كسرى كالنسب  
الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه لغتان الكسر والفتح وكذلك معزى  
لا يقال درهم ولا معزى فيختار في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله .  
• وحد ثنا ابن دريد عن ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على  
الكوفيين في ( كتاب ما تلحن فيه العامة ) ان كسرى بالكسر افصح من الفتح  
وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر افصح .

واما قوله وعده الشرفاذا لم تذكر الشر قلت اوعده نكذا وزعم  
انه تقضى لما أعل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا لان  
الله تعالى قال ( النار وعدها الله الذين كفروا ) فهذا في الشر وقال عز وجل  
( واذ بعدكم الله احدى الطائفتين ) فهذا في الخير فاذا لم تذكر الشر قلت اوعده  
على الاطلاق ووعده على الاطلاق في الخير فاذا قرنتها ووصلتها جاز استعمالها  
جميعا في الخير والشر كما تقول وعده خيرا وشرا واجمع الجميع أنك اذا قلت  
اوعده نكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا .  
١٥

اوعدني بالسجن والاداهم رجلى ورجلى شنة المناسم

وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيده والاصمى اوعده  
بالشر لا غير مع الباء .

واما قوله لتغلب ان في ( الفصيح ) هم المطوعة بالتخفيف وانما هم  
المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال ما قلت الا بالتخفيف  
• فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا ساقة .

واما قوله رشدة وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته  
ضربة فهذا خطأ لا به قد يجاء بالكسر وانفتح والضم .

حدنا ابن مجاهد عن السمرى عن الفراء ان العرب تقول حججت



حجة واحدة بالكسر ورأيت روية واحدة بالضم وسأثر كلام العرب بالفتح وما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة ، واما الاسم فيجاء على فعلة ولكل وجهه اسم ولو كان مصدرا لقليل جهة فاما الهيئة والحال فبالكسر ما احسن ركبته وجلسه وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان لزنية ورشدة وخبثة واختيار البصريين الفتح واما غيبة فاجماع انها مفتوحة استثقا لا للكسر مع الياء والتشديد .

واما قوله هي أسنمة بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن الاعراب اعلم من الاصمعي بطبقات واورع .

١٠ واما قوله « اذا عن اخوك فهن » فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر من الفرس الابلق أو كذلك رواه كل من ألف كتابا ابو عبيدة ( في الجملة الثانية ) وابو عبيد في ( الامالي ) والمفضل الضبي وليس ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج لانه كان قليل العلم باللغة فقولهم اذا عن اخوك فهن ليس من الهوان ولا من وهن ولا من هان يهين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة المؤمنين ( الذين يمشون على الارض هونا ) معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا عن اخوك واشتط فترفق انت ولن وقال الشاعر .

دنيت لها الضراء او قلت اتقى اذا عن ابن عمك ان يهونا

ولا يكون الامر من يهون الالهون وهذا الشعر لابن أحرر الباهلي ورواه ٢٠ الاصمعي وابن الاعراب والطوسي ولا يعلم خلاه ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله الطاهرين وسلم .

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسلم تسليماً كثيراً

قال ابن الشجرى فى أماليه ورد على من الموصل ثمان مسائل .

الاولى ، السؤال عن الرجوع الى القتال من خبره فى قول الشاعر .

فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عرض المواقب

وعن معنى البيت

الثانية ، السؤال عن قول الله تعالى ( قل أرأيتم ان أتاكم عذاب الله )

لم يجمع الضمير الذى هو التاء فى أرأيتم ولم يتن فى أرأيتم .

الثالثة ، السؤال عن حد الاسم الذى يسلم من الطعن .

الرابعة ، السؤال عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفعته فى قول

الشاعر .

فليت كافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

الخامسة ، السؤال عن مزين تصغير أى شيء هو .

السادسة ، السؤال عن العلة الموجبة لفتح التاء فى أرأيتم وهو الجماعه .

السابعة ، السؤال عن العامل فى اذا من قول الشاعر .

وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست براحم  
ما هو -

الثامنة السؤال عن تبين اعراب قول ابى على ، أخطب ما يكون

الامير قائماً ، واكثر شربى السويق ملتوتا .

الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى .

ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال فى قوله

فاما القتال لا قتال لديكم وهى عارية عن ضمير عائد منها الى المبتدأ وانما جاز

ذلك لان اسم لا نكرة شائعة مستغرة للجنس المعروف بالالف واللام فقتال

المنكور مشتمل على قتال الاول ، الا ترى أنك اذا قلت لا اله الا الله عمت

لفظة لاله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس

يجرى قولك لارجل في الدار اذ ارفعت مجرى قولك لارجل في الدار اذا ركبك لانك اذا قلت لارجل في الدار جاز ان تعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لالا لك اذا رفعت فانما نقيت واحدا واذا ركبك فانما نقيت الجنس اجمع ، واذا عرفت هذا فدخل القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما انشده سيبيويه .

الايث شعري هل الى أم معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

- فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفي لشيء به بالتنكير ونظير هذا أن قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيد ابا لابتداء فاراد زيد نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لأن المراد بالرجل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد اليه من الجملة ويوضح لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما أن قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله تعالى (إن الانسان لفي خسر) الا ترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت جمعا من واحد ومثله (وما اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها) فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة فذلك قال (وان تصممهم سيجة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور) واذا كان الاسم المعرف بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المكور المنفي في قوله لا قتال لديكم وقول آخر (فاما الصبر عنها فلا صبرا والتكبر والنفي يتنا ولا من العموم مالا يتنا وله التعريف والابجاب ، الا ترى ان قولهم ما اتاني من واحد وقوله تعالى (ماسبقكم بها من احد) متناول غاية العموم ولو حاولت ان تقول اتاني من احد

كان ذلك دأخلا في باب استحالة الكلام ويشبه ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمير وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه كقول عدى بن زيد .

لا ارى الموت يسبق الموت شئ      نعص الموت ذا الغنى والفقير ا .

فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لوقال مع صحة الوزن يسبقه ومثله في التنزيل (الحاقة ما الحاقة ، القارعة ما القارعة ، واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين) فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها أى شئ الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيها أى شئ القارعة ١٠ . وأى شئ اصحاب اليمين كما تقول زيد رحل أى رجل فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هى والقارعة ما هى واصحاب اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحول أن تكريره هو الاصل ولكنهم استعملوا المضممرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر أماراة لما ارادوه من ذلك ، واما معنى ١٥ . البيت فانه اراد ذم الذين خاطبهم فيه فاراد ايس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركبوا الخيل وتسروا في المواكب العراض وفي البيت حذف اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب أما وذلك ان أما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء بعده حكما بعد الفعل في امتناعها من ملاصقة امالان الفاء ٢٠ . اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزء فعل الشرط كذلك الفاء ، لا ترى أن الفاء في قولك إن يقيم زيد فعمركم قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قال إن يقيم فعمركم فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت أما منزلة الفعل الذي

هو الشرط لم يجوز أن تلاصقه الفاء .

فإن قال قائل ، هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها

في الشعر .

قيل لا يخلو أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزء فلا يجوز أن تكون

عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز

أن تكون زائدة لأن الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق إلا أن

تكون جزء وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل

وانبئت عن جملة الشرط وحرفه فإذا قلت ما زيد فعلا قل فإلغى والتقدير عند

النحويين مهما يكن من شيء فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة

١٠ يلزمها الفاء أما أن تكون مبتدأة أو فعلية أو فعلية إمّا أن تكون خبرية

أو امرية أو نهية ، ولا بد أن يفصل بين أما وبين الفاء فاصل مبتدأ أو مفعول

أو جار ومجرور فالمبتدأ كقولك أما زيد فكريم وأما بـ كـ فليقيم والمفعول

كقولك أما زيد فأكرم وأما عمر فاهنت والجار والمجرور كقولك أما في

زيد فرغبت وأما على بكر فزلت ومثال وقوع الجملة الأمرية قولك أما هذا

١٥ فأكرم وأما عمر فاهن كأنك قلت مهما يكن من شيء فأكرم هذا ومهما يكن

من شيء فاهن عمرا ، ومثال النهي قولك أما زيد فلا تكرم وأما عمر فلا تنه

ومثله في التنزيل ( فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ) ومثال مصلك بالجار

والمجرور في قولك أما زيد فامرر قوله تعالى ( وأما بنعمة ربك فحدث )

وانما لم يجوز أن تلاصق أما الفعل لأن أما لما تنزلت منزلة الفعل الشرطي

٢. والفعل لا يلاصق الفعل امتنعت من ملاصقة الأفعال .

فإن قيل فقد تقول زيد كان يزورك وعمر وليس يلزم بك فتلاصق كان

وليس الفعل .

فالجواب أن الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما

وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز إذا قلت الزيد أن كانا يزورانك والعمر أن

ليسا يلذان

ليسا يلان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة أما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزء الشرط كذلك الفاء، الا ترى ان الفاء في قولك إن يقيم زيد فعمرو ويكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت إن تقيم فعمرو ويكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه . فلما نزلت أما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجوز ان تلاصقه الفاء .

فإن قال قائل (١) هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر قيل ، لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة او جزء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزءا .

فاذا عرفت هذا فافاء بعد أما لازمة لما ذكرت لك من نيابة أما عن الشرط وحره فان حذفها الشاعر للضرورة كما جازله حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت .

١٥ من يفعل الحسرات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان  
كان الوجه ان يقول الله ومثله حذفها من قوله « فاما القتال لا قتال لديكم » وحذفها من قول بشر بن ابى خازم .

وأما سنو عامر بالنسار عداة لقوا القوم كانوا ناعما  
ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب أما قد جاء حذفها في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق  
٢٠ مهيح حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تعالى ( والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ) اى يقولون سلام عليكم ومثله ( واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا ) اى

يقولان ربنا تقبل منا ومثله ( ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ربنا ابصرنا سمعنا ) والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى ( يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم ) التقدير فيقال لهم اكفرتم فحذفها ههنا من احسن الحذف واجراها في ميدان البلاغة والغالب على أما التكرير كقوله تعالى ( أما السفينة فكانت لمساكين ) ثم قال ( وأما الغلام فكان ابواه مؤمنين ) ثم قال ( وأما الجدار فكان لغلامين ) .

وقد جاءت غير مكررة في قوله ( يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نوراً مبيناً ) فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ١٠ في رحمة منه وفضل ) .

واعلم ان أما لما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك أما اليوم فاني منطلق وأما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك أما في الدار فزيد نائم وانما لم يجوز ان يعمل ما بعد الظرف في الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي ، أما على اثر ذلك فاني جمعت ، ومثله قولك ١٥ أما في زيد فاني رغبت فهي متعلقة باما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم أن الجار متعلق برغبت وهو قول مبين للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من أن إن تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيدا جعفر ضارب ولم يجوز وازيدا ان جعفر ضارب فان قلت أما زيد فاني ضارب فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين ٢٠ لما ذكرته من أن أما لا تنصب المفعول الصريح وأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس جائز وفساده واضح .

## المسئلة الثانية

اما مجيء الفاعل المضممر مفردا في قواه تعالى ( قل ارايتكم ان انا اناكم

عذاب الله) وكذلك في التثنية اذا قلت أرايتكما وفي خطاب جماعة النساء اذا قلت أرايتكن فانما افرد الضمير في هذا النحو لانه لوثنى وجمع فقل أرايتكما وارأيتكم وارأيتكن كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استغفها مين ، إلا ترى أنك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته بالندا من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك وأنا نأديك فلذلك قال الشاعر

يا أيها الذكر الذي قد سؤتي      وفضحتني وطردت أم عياليا  
وكان القياس أن يقول ساء في وفضحتني وطردت لان الذي اسم غيبة  
ولكنه لما وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادي بالذكر جازله اعادة  
ضمائر الخطاب اليه ويوضح لك هذا أنك تقول يا غلاي ويا غلا منا ويا غلامهم ١٠  
ولا تقول يا غلامكم لانه جمع بين خطابين خطاب النداء والخطاب بالكاف  
فلذلك وحد والثناء في التثنية والجمع والنزموها الفتح في الحالين وفي خطاب  
المرأة اذا قلت أرايتك لانهم جردوها من الخطاب .

### المسئلة الثالثة

اما حد الاسم فان سبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم ١٥  
من الطعن وعول على أنه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا معدودا  
فما فارقها فهو اسم ، وحد بعض النحويين التأخرين الاسم فقال ، الاسم كلمة تدل  
على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل ، وانما قال تدل على معنى في نفسها  
تحرز من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان  
تحرز من ز الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف الزمان بمحصل ٢٠  
لتدخل في الحد اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت  
هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم  
المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر الا انها تدل على زمان مجهول  
الآ ترى أنك اذا قلت ضربني زيد اشديدا احتمل ان يكون الضرب قد



وقع وان يكون متوقفا وان يكون حاضرا .

ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيك مضرب الشول ، ومقدم الحاج وخفوق النجم ، لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدر والمخفقان فقد دلت على معنيين ، واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا ، الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع ، واتما قلنا

ما دل ولم نقل كلمة تدل لاننا وجدنا من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تحرز بما دل داليتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول واخوته وذلك لانهم وضعن ليدلن على الزمان فقط ودلن على اسم الحدث لانهم اشتققن منه فليس كالفعل في دلالة على الحدث والزمان لان الفعل وضع

ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يزيج عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته ، فاذا تأملت الاسماء كلها حق التأمل وجدت ما لا يخرج شئ منها عن هذا الحد على اختلاف ضربها في الاضمار والظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسما الاشارة وعلى تباين الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت

به الافعال من نحو صه ، وإيه ، ورويد ، وبه ، وأف ، وهيات ، فالمسمى بصه قولك اسكت وبأيه حدث وبرويد اسهل وبيله دع وباف اتضجر وبهيات بعد ، وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متي ، واين ، وكم ، وكيف ، فتي وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما وأيان وأنى مما طعن به على الحد الاول

لقول قائله كلمة دلت على معنى في نفسها فقال الطاعن إن كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما ، فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث

وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحذف الذي قررناه، لا نناقشنا وعلى مسمى به ولم نقل ما دل على معنى .

## المسئلة الرابعة

السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفي .

فليت كفا فاكأن خيرك كله      وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى .  
تعريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الأمالى ولكننا أعدنا تعريبه ههنا لزيادة فائدة وإيضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول إن اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضرورة كقوله .

١٠ فليت دفعت لهم عني ساعة      فبتنا على ما خيلت ناعمى بال  
الأتى ان ليت لا تباشر الأفعال فلو لم يكن التقدير فليته لم تجز ملاصقته للفعل ومن ذلك قول الآخر .

إن من لام في بنى بنت حسا      ن المله وأعصه في الخطوب  
انجزام المله دل على ان من شرطية وإذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين إن لأن اسماء الشرط حكما حكم اسماء الاستفهام في أن العامل ١٥ فيها يقع بعدها كقولك أيهم تكرم أكرم كما تقول إذا استفهمت أيهم أكرمت ونظير ذلك قول الآخر .

إن من يدخل الكنيسة يوما      يلقي فيها جاذرا وظبا

وانشد سيويه

٢ ولكن من لا يلقي امرأ ينوبه      بشكته ينزل به وهو اعزل  
الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول أبي الطيب أحمد بن

الحسين .

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه      ولكن من يبصر جفونك يعشق  
وإذا عرفت هذا فإن كفا فاخبر كان وخيرك اسمها وكله توكيد له

والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليتها اي ليت الشأن كان  
خيرك كله كفا فاعني اي كافا ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك  
فدخل في خبر كان فكأنه قال وكان شرك فغير أي على يقدر خبر كان المضممر  
محذوفا دل عليه خبر كان المظهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك في  
• حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر .

نحن بما عندنا وانست بما عندك راض وألرأى مختلف

اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة  
احد الخبرين على الآخر في التنزيل ( والله ورسوله احق ان يرضوه ) ولو كان  
خبرا عنها لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفا فاهذا على  
ان يكون ارتوى مسندا الى مرتوى . ١٠

وذهب ابو علي الى ان الخبر مرتوى وكان حقه مرتويا ولكنه اسكن  
الياء لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة (١) لانه رد حالة  
الى حالتين اعني ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرح ومثله  
قول الآخر .

كفى بالنأي من اسماء كافي

وقوله

يادار هند عفت الاأثافيها

وحسن الاخبار عن الشر بمرتوى لان الارنواء يكف الشارب  
عن الشرب بغاز لذلك تعليق عني بمرتوى كما يتعلق بكاف او كفاف فكأنه  
قال وكان شرك كافا عني ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت ولا يجوز ٢٠  
أن يكون محولا على ليت المذكورة لان ضمير الشأن لا يصح العطف عليه او كان  
ملفوظا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على

(١) بهامشي - كونه من الضرورات ممنوع فان اسكان المنصوب وقفا لغة

ربيعة وكان شيخنا الكمال العكبري يزيد على ربيعة غم ولم اقف على ما يشهد له -

اخرى

اخرى مقدرة وحسن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده  
سبويه من قول الشاعر .

أكل امرئ تحسبين امرأً      وتار توقد بالليل نارا

اراد وكل تار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها

- لو ظهرت فكأنه على هذا قال وليت شرك مرتوى عنى فرتوى في هذا التقدير  
على ما يستحقه من اسكان يائه لكونه خبر الليت وعلى مذهب أبى على في كون  
مرتوى خبر المكان اولليت يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف  
اى ما ارتوى اهل الماء كما جاء (وأسأل القرية) اى اهل القرية و(حتى تضع  
الحرب اوزارها) اى يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم ، صلى المسجد  
اى اهل المسجد ، وما زلنا نطأ الساء حتى أتيناكم ، يريدون ماء الساء وقد كثر  
حذف المضاف جدا لما يشهد فيه ما ابقى على ما اتقى كقول المرقش .

ليس على طول الحياة ندم

اى على فوت طول الحياة ، وكقول الا عشي ،

ألم تغمض عيناك ليلة ارمدا

- اراد اغتماض ليلة ارمدا مضاف الا غتماض المقدرا الى الليلة كما  
اضيف المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل (يل مكر الليل والنهار) فان تصاب  
الليلة انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب  
الظرف مع قوله بعد .

وبت كما بات السليم مسهدا

واجاز بعض المتأخرين أن يكون الماء رفع بانه فاعل ارتوى من  
غير تقدير مضاف قال وجاز وصف الماء بالارتواء للبالغة كما جاز وصفه  
بالعطش كذلك في قوله .

وجئت هجيراً يترك الماء صاديا

ومن نصب الماء متبعا مذهب أبى على اراد ما ارتوى الناس الماء

اي من الماء اصهر إلفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل فنصب كما جاء في التنزيل  
 (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أي من قومه وجاء فيه حذف الباء من  
 قوله (انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه) أي يخوفكم بأوليائه ودليل ذلك  
 فلاتخافوهم وخافوني، وجاء حذف على من قوله تعالى (ولا تعزوا عدة النكاح)  
 . ومثل اخبار الفاعل ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيبويه  
 من قولهم، اذا كان غدا فأتني، اي اذا كان ما نحن فيه من الرخاء والبلاء غدا  
 وما في قوله ما ارتوى مصدرية، وابوطالب العبدى لم يعرف في هذا البيت  
 ، الا نصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى  
 ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ  
 ١٠ ابو على في قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوى في موضع نصب وان حملته  
 على ايت نصبت قوله وشرك ومرتوى مرفوع فكلام لم يفسره رحمه الله، ثم  
 قال ومر بي بعد هذا في تعليقي كلام للشيخ ابى على انا حاكاه على الوجه وهو  
 انه اورد البيت ثم قال بعد ايراده ليت محمول على اخبار الحديث وكفا فخير  
 كان فاما قوله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى فقياس من اعمل الثاني  
 ١٥ ان يكون شرك مرتفعاً بالعطف على كان ومرتوى في موضع نصب الا انه  
 اسكن في الشعر مثل .

### كفا بالنأى من اسماء كافي

ومن اعمل الاول نصب شرك بالعطف على ليت ومرتوى في موضع  
 رفع لانه الخبر وما ارتوى الماء في موضع نصب ظرف يعمل فيه مرتوى، هذا  
 ٢٠ ما ذكره، ثم قال العبدى وقد تقدمت مطالبتى بقا على ارتوى واذا ثبت  
 ما ذكرته علم ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدى،  
 وقد مر بي كلام لابى على في (التذكرة) يشير فيه الى ما قاله العبدى واختيار  
 ابى على ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوى خبر السكان اوليت مع صحة  
 اسناد ارتوى الى مرتوى معنى واعرابا من مرأيه البعيدة .

## المسئلة الخامسة

- واما مزين فلفظة تحتل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر .
- احدهما ان تكون عبارة عن مصغرو وزنه مفعيل (١) وهو مصغر
- مزدان ومزدان اصله مزرتين مفتعل من الزينة فقلبت ياؤه الفاء لتحركها
- وافتح ما قبلها فصا رالى مزرتان وكره اجتماع الزاء والتاء لان الزاي
- مجهور والتاء حرف مهموس فكهروا التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال
- توافق الزاي في الجهر وتقارب التاء في المخرج ولما اريد تصغير مزدان
- وعدة حروفه خمسة اثنان زائدان الميم والدال وجب ان يرد الى اربعة
- بحذف احد الزائدين لم يخل من أن تحذف الميم او الدال فكان حذف
- الدال اولى لامرين ، احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال
- على معنى اولى بالمحافظة عليه ، والثاني ان الدال اقرب من الظرف والظرف
- وما قاربه احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فقل في تصغيره مزين
- كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في
- المكبر كما ان الضمة التي في اول بلبل تزول اذا قلت بلبيل .

## المسئلة السادسة

١٥

- واما فتح التاء في أرايتكم وأرايتكما وأرايتك يا هذه وأرايتكن فقد علمت انك
- اذا قلت رأيت يارجل فتحت التاء واذا قلت رأيت يا فلانة كسرتها واذا
- خاطبت اثنين او اثنتين او جماعة دكورا او اناثا ضممتها فقلت رأيتما ورأيتن
- ورأيتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد اصل للتثنية
- والجمع فلما خصوا الواحد المذكور المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب

٢٠

(١) هنا سقط في النسختين ونصه كما في الامالى - وهو مفعيل اسم الفاعل من قولك زين يزين فهو مزين كقولك بين يبين فهو مبين ، ولا نحوان تكون عبارة عن مصغرو وزنه مفعيل الخ - ح .

فانفردت به الكاف في ارأيتك وارأيتك يازيتب والكاف ومازيد عليها في ارأيتكما وارأيتكم وارأيتكن الزمواء التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنتين وللجماعة وكون المذكر اصلا للؤنث فاعرف هذا واحتفظ به .

## المسئلة السابعة

واما قول الشاعر

وبعد غد يالھف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براحم  
 فالعامل في الظرف المصدر الذي هو الھف وان جعلت من زائدة  
 على ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الموجب وعليه حمل قوله  
 ١٠ تعالى (فكلوا مما امسكن عليكم) وقوله (قل للؤمنين يغضوا من ابصارهم) فالتقدير  
 في هذا القول يالھف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غد فهذان  
 وجهان وانحنا ، ولك وجه ثالث وهو ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك  
 ان قوله يالھف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير  
 اتأسف وأتوجع وقت رواح اصحابي وتحلفي عنهم .

## المسئلة الثامنة

١٥

قول ابي علي ، أخطب ما يكون الامير قائما ، اخطب من باب افعل  
 الذي هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد أكرم الرجال وحمارك افره الحمير  
 والياقوت افضل الحجارة (زيد بعض الرجال والحمار بعض الحمير والياقوت  
 بعض الحجارة - ١) ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول  
 ٢٠ (حمارك - ١) احسن الرجال .

واذا ثبت هذا فان ما اتى اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية  
 كما تاتي في قوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات) اي مدة دوام

(١) من الامالي وقد سقط من النسختين - ح .

السموات فقوله اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب اوقات كون الأمير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا لما مثله لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع وتجاوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم ، نام ليلى ، وذلك لكون النوم فيه قال الشاعر .

لقد امتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطى بنا ثم

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل (بل مكر الليل والنهار) وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيها والتقدير بل مكرهم في الليل والنهار .

- ١٠ واذا عرفت هذا فاخطب مبتدأ محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديره او قد بينت لك ان افعل هذا بعض لما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بطرف الزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة المكتفية بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون لانكرة فنبت بلزوم التنكير له انه حال واذا ثبت أنه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه جربا ضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف .

- ٢٠ وتفسير هذا أن قائما حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جربا ضافة اذا اليها لان اذا واذا تلزمها الاضافة الى جملة توضح معنيهما كما توضح الصلة معنى الموصول واذك بنيتا فاذا تضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما يكون بالفعل واذا تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ



الذى هو اخطب والظرف متى وقع خبر اعلم فيه اسم فاعل محذوف مرفوض اطهاره نحو قولك زيد خلقتك والخروج يوم السبت ، فتأمل جملة الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها وكشفت لك محبوءها .

واما قوله ، شربى السويق ملتوتا ، فداخل في هذا الشرح .

وأقول إن شربى مضاف ومضاف اليه فشراب مصدر اضعيف الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ما قررته محذوف سدت الحال مسده ققولك ملتوتا كقولك في المسئلة الاولى قائما غير أن الظرف المقدر في الاولى هو اذا والمقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار قبل الشرب اردت شربى السويق اذا كانت ملتوتا وان كان الشرب سابقا للاخبار اردت شربى السويق اذا كان ملتوتا وبالله سبحانه وتعالى التوفيق وبلوغ الصديق والتحقيق .

قال ابو الفضل مؤيد بن موفق الصاحبى

في كتاب الحكم البوالغ ، في شرح الكلم النوايج ، رسالة الملائكة ألفها ابو العلاء المعرى على جواب مسائل تصريفية القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطريق الظريف المشتمل على القوائد الانيقة مع صورتها المستعربة الرشيقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مولاي الشيخ ادام الله عنه باول رائد ظعن في الارض العارضة فوجدها من النبات فقراء ولا آخر شأئم ظن الخير بالسحابة فكانت من قطر صفراء ، جاء تنى منه فوائد كأنها في الحسن بنات فخر متمثلا ببيت حفص .

لعمري لقد نهبت من كان نائما واسمعت من كانت له اذان

( ان الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور ) اولئك ينادون من مكان بعيد ، وكنت في عنفوان الشبيبة أودأنى من اهل العلم فسجنتنى عنه سواجن غادرتهى مثل الكرة وهن المحاجن فالان مشيت رويدا وتركت عمرا

صمرا الضارب وزيدا وما أوتر ان يزاد في حقيقتي خطأ في النحو فيخلد آمنة من  
المحو واذا صدق فجر اللة فلا عذر لها حبها في الكذب ومن لعذب العطش  
بالعذب ، وصدق الشعر في الفرق ، يوجب صدق الانسان في الفرق ، وكون  
الحالية بلا حرص ، اجمل بها من التحرص ، وقيام الناذية بالنادب ، احسن  
بالرجل من اقوال الكاذب ، وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن  
• غوامص الاشياء لانه يعتمد بسؤال رائج وغاد ، وحاضر رجوا الفائدة  
وباد ، فلا غرو ان كشف عن حقائق التصريف ، واحتج للتشكير والتعريف ،  
وتكلم في همز وادغام ، وازال الشبه عن صدور الطغام فاما انا فجلس  
البيت ، ان لم اكن الميت ، فشبيهه بالميت ، لو اعرضت الاغربة عن النعيب  
اعراضى عن الادب والا ديب لا صبحت لانهن نعيبا ولا يطيق هزمها  
١٠ رعييا ، ولما وافى شيخنا ابو فلان بتلك المسائل الفيتها في اللذة كأنها الراح يستفز  
من سمعها المراح - وكانت الصهبا الجرجانية طرق بها حميد كفر ، بعد ميل  
الجوزاء وسقوط الثغر ، وكان على يجباها ، جلب الينا الشمس وإياها ، فلما  
جلبت الهدى ، ذكرت ما قال الاسدى .

١٥ ققلت اصطبجها اولغبرى فاهدها فما انا بعد الشيب ويك وانخر  
تحاللت (١) عنها في السنين التي مضت فكيف التصا بي بعد ما كلاً العمر  
وما رغبتى في كوفى كبعض الكروان تكلم في خطب جري ، والظلم  
يسمع ويرى .

فقال الاخفش او الفقراء ، اطرق كرا اطرق كرا انت النعام في القرى ، وحق  
مثلى لا يسأل فان سئل تعين عليه أن لا يجيب فان اجاب فقرض على السامع  
٢٠ ان لا يسمع منه فان خاف باستماعه فريضة ان لا يكتب ما يقول فان كتبه  
فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء ، وقد بلغت سن الاشياخ  
وما حار يدي تقع من هذا الهذيان والظن الى الآخرة قريب اقتراني ادام  
ملك الموت .

فاقول اصل ملك ملاك وانما أخذ من الالوكة وهى الرسالة ثم قلب ،  
ويدلنا على ذلك قولهم فى الجمع الملائكة لان المجموع تراد الاشياء الى اصولها  
وانشد قول الشاعر .

فلست لا نسى ولكن للملك تنزل من جو السماء يصب

فيعجبه ما سمع فينظر فى ساعة لاشتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت  
وزن ملك على هذا مفل لان الميم زائدة واذا كان الملك من الالوكة فهو  
مقلوب من الل الى الاك والقلب فى الممزو همز العلة معروف عند اهل المقاييس  
فاما جيز وجذب واقم الطريق ولقه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه  
مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصلا فى بابه فوزن الملائكة على هذا  
مفاعلة لانها مقلوبة عن مألكة يقال الكنى الى فلان قال الشاعر .

الكنى الى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعا فاولاعز لا  
وقال الاعشى فى الملائكة (١) .

أبلغ يزيد بنى شيان مألكة أبا ثبيت أما تنفك تأ تسكل  
فكأنهم فروا من المألكة من ابتدا ثم بحثوا (٢) بعدها بالالف  
١٠ فرأوا ان عجى الف اولاف لا خف كما فروا من شأى الى شاء ومن فآى الى فاء ،  
قال عمر بن أبى ربيعة (٢) .

بان الجمول فاشأ ونك نقرة

وانشد ابو عبيدة

أقول وقد بانتم بهم غربة النوى برى حيموا (٣) ولا تشط ديارك  
٢٠ فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الا با طيل ان كان  
لك عمل صالح فانت السعيد والا فاحسأ وراءك فاقول فامهلنى ساعة حتى  
اخبرك بوزن عز را ئيل واقيم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك  
هيها ت ليس الامر الى ( اذا جاء اجلهم لا يستأنحرون ساعة ولا يستقدمون ) .  
أم ترى ادا دى منكرا ونكيرا فاقول كيف جاء اسماء كما عري بين

(١) كذا فى النسختين والظاهر فى المألكة - ح (٢) كذا - وفى التاج واللسان  
للعمر بن خالد المخزومى - ح (٣) كذا . منصرفين

منصرفين واسماء الملائكة كلها من الاعجمية مثل اسرافيل وجبرائيل وميكائيل فيثولان هات حجتك وخل الزخرف عنك فاقول متقربا اليها قد كان ينبغي لكما أن تعرفا ما وزن جبرائيل وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما ذلك الا غيظا ولوعلت أنهما يرغبان في مثل هذه العلل لأعددت لهما شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ماتريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي سألتاه عن دينه وحجته قبان واوضح فان قالا موسى اعجمي الا أنه يوافق من العربية على وزن مفعول وفعل اما مفعول اذا كان من بنات الواو مثل اوسيت واوريت فانك تقول موسى ومورى وان كان من ذوات الهمزة فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعول تقول آتيت العشاء فهو موني وإن خففت قلت موني قال الخطيئة .

١٠

وآتيت العشاء الى سهيل واوالشعري فطالي بي الأناء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون أن ذلك لمجاورة الواو والضممة لان الواو اذا كانت مضمومة تصاغير اعراب او غير ما يشاكل الأعراب جازان تحول همزة كما قالوا أقيت ووقيت (١) وحام ورق وأرق ووشحت وأشحت ، قال الهذلي .

١٥

ابا معقل إن كنت أشحت حلة ابا معقل فانظر لسهمك من ترمى

وقال حميد بن ثور القحطالي

وما هاج هذا الشوق الاحمامة دعت ساق حرنوحة (٢) وترنما  
من الارق حمام العلاطين باكرت عسيب اشاء مطلع الشمس اصحبا

٢٠

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزا

احب المؤقدين الى موسى وحرزة (٣) لواضاء الى الوقود

(١) كذا في النسختين وفي الغنى مثل له وبأقتت ووقيت - ح (٢) كذا فيهما - وفي التاج ساق حرفي حمام ترنما وفيه وما هاج معنى الشوق وقضييب اشاء - ح (٣) كذا - والمعروف وجعدة اذا ضاء هما - ح .

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قرأ كذلك ويجوز أن يكون جمع على فعل مثل أسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو ودخلها السكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز وإذا قيل إن موسى فعل فان جعل أن أصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم إذا أفسد بينهم قال الأفوه

أما ترى رأسى ازرى به ماس زمان ذى انتكاس مووس

ويجوز أن يكون فعلى من ماس يمسى فقلت الياء واو والضمة كما قالوا الكوسى من الكيس ولو بنوا الفعل من قولهم هذا أعيش من هذا واغيط منه لقالوا العوشى والفوضى فإذا سمعت ذلك منها قلت لله دركم لم أكن أحسب أن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف أحكام العربية فان غشى على من الخيفة ثم اقتت وقد أشارا إلى بالارزبة قلت تثبتا رحمكم الله كيف تصغر ان الارزبة وتجمعانها جمع تكسير فان قالأأرربة وارازب بالتشديد قلت هذا وهم إنما ينبغي أن يقال أرربة وارازب بالتخفيف فان قال كيف قالوا علاي فشددوا كما قال العريقى .

وذى نجوات طامح الطرف جادبت حوالى فلوى من علايه مرى (١)  
قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وإن لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين . ١٥

فان قالأليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه أن الياء إذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوافى ظبياً مع ظبى .  
قلت وقد زعم ذلك إلا أن السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال ٢٠  
الا ان يكون نادرا قليلا فاذا عجبت مما قالاه اظهر الى تها ونا بما يعلمه بنو آدم وقالوا لوجع ماعله اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس به لم فاسبح الله واعجده واقول قد صارت لي بكما وسيلة فوسعا لي في الجحدث ان شعثا بالناء وإن شعثمتا باللقاء فان احداهما تبدل من الاخرى كما قولوا مغاير ومغاير وأثافى وافافى

وفوم وثوم وكيف قرآن رحمكا الله هذه الآية وثومها وعدسها بالثاء  
كما في مصحف عبد الله بن مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران  
في تفسير القوم أ هو الحنطة كما قال ابو محجن .

قد كنت احسنى كا غنى واجد قدم المدينة من زراعة فوم  
ام التوم الذى له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وجاء فى  
الشعر القصيح .

### قال الفرزدق

من كل اغبر كالراود حجرتة إذا العشى عتيق الترو والفوم  
فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوسع لك فى ريمك عملك  
فاقول لما ما افصحكما لقد كنت سمعت فى الحياة الدنيا أن الريم القبر وسمعت  
قول الشاعر .

إذا مت فاعتادى القبور فسلمى على الريم أسقيت السحاب الغوا ديا  
وكيف تبنيان رحمكا الله من الريم مثل ابراهيم اتريان فيه رأى  
الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الاسماء العربية أم تذهبان الى ما قاله سعيد  
ابن مسعدة فتجيز ان أن تبنيان من العربي مثل الاعمى فيقولان ترباك ولن  
سميت أى علم فى ولد آدم لانهم للقوم الجاهلون .

وهل اتردد الى مالك خازن النار فا قول رحمك الله ها واحد  
الزبانية فان بنى آدم فيه مختلفون يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم  
وانما يجرون مجرى السواسية اى القوم المستوين فى الشر قال .

سواسية سود الوجوه كأنما بطونهم من كثرة الزاد او طب

٢٠

ومنهم من يقول واحد الزبانية زبينة وقال آخرون واحد هم زبني  
او زبني فيعبس لما سمع ويكفر فا قول يا مال رحمك الله ما ترى فى نون غسيلين  
وما حقيقة هذا اللفظ هو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد ام جمع اعربت  
نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين فى الاضافة وكما قال

صحيح بن وهيل .

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين

فاعرب النون، وهل النون في جهنم زائدة ام اسبويه فلم يذكروا في  
الابنية فعن الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق لحازان يكون  
من الجهامة في الوجه ومن قولهم تجهمت الامر اذا جعلنا النون زائدة واعتقدنا  
زيادتها في هجف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظلم قال الهذلي .

كان ملائي (١) على هجف تفر مع العشية للريال  
وقال جرير العود

يشبهها الرأي المشبه بيضة غدا في الندى عنها الظلم المهجف

١٠ وقال قوم ركية جهنم اذا كانت بعيدة القعر، فان كانت جهنم عربية  
فيجوز ان تكون من هذا، وزعم قوم أنه يقال امر جهنم اذا كان شديد  
الحرارة ولا يمنع ان يكون اشتقاق جهنم منه .

فاما سقر فان كان عربيا فهو مناسب لقولهم سقرته اذا آلت دماغه  
قال ذو الرمة .

١٥ اذا دانت الشمس اتقى سقراتها يافنان مربوع الصريمة مقبل  
والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او خاء او عين  
او طاء تقول سقب وصقب وسويق وصويق وبسط وبسط وبلغ الكيش  
وصلح فيقول مالك ما اجهلك واقل تميزك ما جلست هنالك لتصرف وتماجلست  
لعقاب الكفرة والفاطين .

٢٠ وهل أقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عز وجل  
(وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد) يا صاح انظر اني فيقولان تخاطبنا غا طبة  
الواحد ونحن اثنتان فقول الم تعلقا أن ذلك جائز من الكلام وفي الكتاب  
العزيز ( وقال قريشه هذا ما لدى عتيد القيا في جهنم كل كفار عنيد ) فوجد  
القرين وثني في الامر كما قال الشاعر .

(١) كذا وتلوه ملائي - ح . (١٩) فان

الأشياء - ج - ٤ ١٥٣ الفن السابع

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممتعا  
وكما قال امرؤ القيس

خليلى مرابى الى أم جندب لا قضى حاجات الفؤاد المذهب  
الم ترأني كلما جئت طارقا وجدت لها طيبا وإن لم تطيب

هكذا انشد القراء وبعضهم ينشد الم تر ياني وانشد ايضا .

فقلت لصاحبي لا تحبسا نا بززع اصوله واجتث شيعا  
فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من  
مخاطبة الاثنين الى الواحد سائخ عند الفصحاء .

وهل اجيء في جماعة من جهابذة الادباء تصرت اعمالهم عن دخول  
الجنة ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول يا رضوء لنا  
اليك حاجة ويقول بعضنا يا رضوء فيضم الواو فيقول رضوان ما هذه المخاطبة  
التي ما خاطبني بها قبلكم احد فنقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب  
وانهم يرمون الذي في آخره الف ونون فيحذفونها للترخيم وللعرب في ذلك  
لغتان يختلف حکماهما .

قال ابو زيد ١٥

يا غم ادركني فان ركيقي صلدت فاعيت ان تفيض بمائها  
فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة  
لتقصير الاعمال وادركنا عفو الله فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألك  
ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستنقون عن مثلنا وانه قبيح  
بالبعد المؤمن أن ينال هذه النعم وهو اذا سبح الله لحن ولا يحسن بساكن  
الجنان ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها ولعل في  
الفردوس قوما لا يدرون أحروف الكثرى كلها اصلية أم بعضها زوائد ولو  
قيل لهم ما ورن كثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا فعلى وهذا بناء  
مستنكر لم يذكر سبويه له نظيرا واذا صح قولهم للواحد كثرة فالف كثرى



لهست للتأنيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكثرة تداخل الشيء بعضه في بعض فان صح هذا فمنه اشتقاق الكثيرى وما يحمل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه فعل أم لا والافعال لا تشتق من التماسية لانهم نقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبالغوا بها بنات الخمسة مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجالا وهذا السند من الذى يطأه المؤمنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري أوزنه فعل أم فيعمل والذى نعتقد فيه ان التون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر قال العبدى .

وذا وبها حين شبت حسبته كأن عليها سند سا وسدوسا  
ولا يمتنع ان يكون سندس معللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر  
وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويحتنونها آخر الابد وفيهم كثير  
لا يعرفون أم من ذوات الواو هي أم من ذوات الياء والذى نذهب اليه  
اذا حملناها على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ومحوه من  
ذوات الواو قلبناها ياء قلنا عهد وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول .

فان قال قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على  
مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت  
قيل له يمنع من ذلك انهم يقولون طيببت الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيبون  
احياء من قریش اختلفوا فغمسوا أيديهم في طيب فهذا يدل على ان الطيب  
من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا اطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة  
انهم يقولون ، اوبة وطوبة ، فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس  
في قولهم ، حياك الله وبياك ، انه اتباع وان اصل بياك بواك اى بواك منزلا  
ترضاه واما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون  
اشتقاقه من غير لفظ الطيب الاعلى رأى ابى الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا  
بنى فعلا من ذوات الياء يقلبه الى الواو فيقول الطوب والعوش فان كان  
الطوب

الطوب الأبراشثاقه من الطيب فأنما اريد به والله اعلم ان الموضع الذى بنى به طابت الإقامة فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى فى كل حين لم حذف منها الالف واللام لم يحذف ذلك جوابا .

وقد زعم سيويه ان الفعل الذى تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام والاضافة تقول هذا اصغر منك فاذا ارددته الى المؤنث قلت هذه الصغرى او صغرى بناتك ويقبح عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولا لام قال سحيم .

ذهبن بمسواكى وغادرن مذهبا من الصوغ فى صغرى بنان شامليا وقرأ بعض القراء (وقولوا لنا من حسنى) على فعلى بغير تنوين وكذا قرأ فى الكهف (اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى) على فعلى بغير تنوين . فذهب سعيد بن مسعدة الى ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأى ابى اسحاق الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام كما جاء فى موضع (وكذب بالحسنى) وكذلك اليسرى والعسرى لانها انثى أفعل منك ، وقد زعم سيويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفى الكتاب العزيز (ومائة الثالثة الاخرى) وفيه (لنريك من آياتنا الكبرى) قال عمر بن ابى ربيعة .

واخرى اتت من دون نعم ومثلها نهى ذا النهى لا يرعوى او يفكر فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك اذا حذفته منه من بقى على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين من وبين حرف التعريف .

والذين يشربون ماء الحيوان فى النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التى بعد الياء وهل هى منقلبة كما قال الخليل ام هى على الاصل كما قال غيره من اهل العلم .

ومن هو مع الخور والعين، خلدا غلدا هل يدري ما معنى الخور فيقول بعضهم هو البياض ومنها عتق الخور في من الحيرة والخورين إذا اريد بهم القصاريون والخوريات إذا اريد بهن نساء الامصار .  
وقال قوم الخور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك لا يكون .  
في الانس وانما يكون في الوحوش .

يقال آخرون الخور شدة سواد العين وشدة بياضها .  
وقال بعضهم الخور سعة العين وعظم المقلة وهل يجوز أياها المتمتع بالخور العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون هذا البيت بالياء .  
الى السلب الماضي وآخر واقف الى رب رب حير حسان جآ ذره  
فاذا صححت الرواية في هذا البيت بالياء قدح ذلك في قول من يقول  
انما قالوا الخور اتباها للعين كما قال الراجز .

هل تعرف الدار على ذي القور قد درست غير ما دمكفور  
مهكتب اللون مريع مبطور ارما رعين سرور المسرور  
حوراء عمناء من العين الخور

وكيف يستجيز من فرشه من الاستبرق أن يمضي عليه ابدا بعد ابد وهو  
لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون في جمعه  
ابارق وفي تصغيره أيرق ، وكان ابواسحاق الزجاج يزعم انه في الاصل سمي  
بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق او من البرق وهذه دعوى من  
ابي اسحاق وانما هو اسم اعجمي عرب .

وهذا العبرى الذي عليه اتكاء المؤننين الى أى شيء نسب فانا كنا  
نقول في الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقري بلاد يسكنها الجن  
وانهم اذا رأوا شيئا جيدا قالوا عبقري اى كأنه عمل الجن اذ كانت الانس  
لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقري وظلم عبقري قال ذو الرمة .  
حتى كان حزون القف البسها من وشى عبقري تحليل وتنجيد

وقال

وقال زهير

- نحيل عليها جبة (١) عبقرية جدرون يوما أن ينالوا فيستملوا  
وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد اهتمهم الله العلم بما  
يحتاجون اليه فلن يستغنى عن معرفته الولد ان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم  
وأنا لرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولد ان فيتبسم اليهم رضوان  
ويقول ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم في طلال على  
الارائك متسكثون فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة  
فيه وانما كانت هذه الاشياء ابا طيل زخرفت في الدار القانية فذهبت مع  
الباطل فاذا راوا جده في ذلك قالوا رحمك الله نحن نسألك ان تعرف بعض  
علمائنا الذين حصلوا في الجنة بانا واقفون على الباب نريد ان نخطبه في امر  
فيقول رضوان من تؤثرن أن اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفر لهم  
فهشودون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودي  
فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثر والاقول  
وانهم يريدون ان يخطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول أنا الذي سألت عن  
فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان فيقول الخليل إن الله  
جلت قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب فاطقا باصح اللغات  
كما نطق بها يعرب بن تحطان او معد بن عدنان لا يدركهم الزيف ولا الزلل  
وانما افتقر الناس في الدار القاراة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصحابها  
تغير فاما الآن فقد رفع عن اهل الجنة كل الخطأ والوهم فاذهبوا راشدين  
إن شاء الله فيذهبون وهم مخفقون بما طلبوه .

٢٠

ثم اعود الى ما كنت متكلم فيه قبل ذكر الملائكة، من اهدى البريرة  
الى نعان ، واداق النطمة على القرات وشرح القضية لا مير المؤمنين فقد اساء  
فيا فعل ودلتى كلامه على انه بحر يستجيش منى ثم اذا وجبل يستضيف الى

مضوره حصي، وغاضية من النيران تجتلب الى جوارها سقطا، وحسب تهامة ما فيها من السموسؤال الشيخ مولاي كما قال الاول .

فهذى سيوف يا عدى بن مالك كثير ولكن اين بالسيف ضارب

لا هيثم الليلة للطي، قضية ولا ابا حسن لها، وشكاة ماين الحارث بن كلدة  
 ٩ وخيل لو كان لها فوارس، والله المستعان على ما تصفون والواجب أن أقول لنفسى  
 وراك اوسع لك، فالصيف ضيعت اللين، ولا يكذب الرائد اهله، ولو كان معي ملأ  
 السقاء لسلكت فى الارض المفا، وسوف اذ كر طرفا عما انا عليه غريب فى العامة  
 من شب الى دب ترمعون انتى من اهل العلم وانا منه خلوا الا ما شاء الله  
 ومنزلى الى الجهال ادنى منها الى الرهط العلماء ولن اكون مثل الربداء ازمع  
 ١٠ فى الابل أنى طائر، وفى الطير أنى بغير سائر. والمتويع خلق ذميم ولكنى ضب  
 لاحمل ولا اطيّر، ولا تمنى فى البيع خطير، اقتنع بالحيلة والسحاه والعود من بنى  
 آدم فى مساء وضحاء واذا خلوت فى بيتى تعلت وانت فارقت مأواى  
 ضللت .

ذكر ابن حبيب انه يقال فى المثل، احير من ضب، وذلك انه اذا فارق  
 ١٥ بيته فابعد لم يهتد أن يرجع اليه وقد علم الله بنال قدرته انى لا اسيرح بان اكون  
 فى الباطن استحق تريبا وادعى فى الظاهر ادبيا ومثلى مثل البيعة الدامرة تجمع  
 طوائف من المسيحية انها تبرى من الحمى او من كذا وانما هى مدر قائمة  
 لا تفرق بين مطلس الهادم والمبيعة بيد الهاجرى وسيان عندها سن الوبر وما  
 يعتصر من ذكى الورد ولست بدعا ممن كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد  
 ٢٠ ناديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم واعترف بالجهالة عند من  
 نقص وأم واعتذرت بالتقصير الى من هنزل وجد وقد حرم على الكلام فى  
 هذه الاشياء لاني طلقته تلاقا ثائلا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدتها  
 فوارك فقابلت فركها بالصلف والقيت المراعى الى النازع وخليت الخطب لرقاة  
 المنابر وكنت فى عداد المهلة اجد اذا زاوت الادب كاتنى عار لقيم .

واقطع

واقطع الكفين يتعظم وينبغي له ادا م الله تمكينه ان ذكرني عنده  
ذاكر ان يقول « دهرين سعد القين » انما ذلك اجهل من صعل الدوخال  
تكلوا ابو ولو كنت في حسن العمر كما قيل لكنت قد انست ونسيت لان حديثي  
لا يجهل في لزوم عطني الضيق واقطاعني عن المعاشر ذهاب الشيق ولو انني كما  
تظن افعلت كما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهو يروى البيت السائر .  
لزهير .

والستر دون الفا حشات ولا يلقاك دون الخير من سترى .  
واتما ينال الرتب من الآداب من ييا شرها بنفسه ، ويقف الزم من بدرسه  
ويستعين الزهلق ، والشعاع المتالي ، لا هو العاجز ، ولا هو المحاجز ، ولا خيامه  
في الرجل مثلي ولا يرم اذا امسى بورم ومثله لا يسأل مثلي للفائدة ، بل للامتحان .  
والخيرة فان سكت جاز ان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت ستر يسبل  
على الجهول وما احب ان يفترى على الظنون كما افترت الالسن في ذكرها اني  
من اهل العلم واحلف بجروة الكذب لان ارم صابه ، او مقرا اثرلدي من  
ان تكلم في هذه الصنعة كلمة وقد تكلمت الاجابة ، فان اخطأت فنبئت الخطأ  
ومعدنه ، غا وتعرض لما لا يحسنه ، وان اصبحت فما احمده على الاصابة رب دواء .  
ينفع وصفه ، لمن ليس بناس ، وكلمة حكم تسمع من حليف وسواس .  
( تمت الرسالة بحمد الله وعونه ، ولطفه وصونه ، والحمد لله على افضاله  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين - ١ )

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال ابن الشجري في (اماليه)  
كتب الى رجل من اماثل كبار العجم يسأل عن هذا البيت أصحح اعرا به  
أم فاسد وذكر انه لشاعر اصفها في بن اهل هذا العصر وهو هذا .

يول عصلاً لا بنا من هينة ضعا فاولا طرفهن نوايبا

رفع نبا من بلا ونصب هينة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية  
لانه لما عمل لا الاولى هذا العمل عمل لا الثانية عمل الاولى ، ولحنه في هذا  
نحوى من اهل اصفهان لانه جعل اسم لامعرفة وقال ان من شبه لا بليس من  
العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة .

فاجبت عن هذا باقى وجدت قوما من النحويين معتمدين على ان لا المشبهة بليس

انما ترفع النكرات خاصة كقولك لا رجل حاضرا ولم يميز والا الرجل حاضرا  
كما يقال ليس الرجل حاضرا او علوا هذا بان لا ضعيفة في باب العمل لانها انما تعمل  
بحكم الشبه لا بحكم الاصل في العمل والنكرة ضعيفة جدا فلذلك لا يعمل العامل  
الضعيف الا في النكرات كقولك عشرون رجلاولى مثله فرسا وزيد احسنهم

ادبافلها كانت لا اضعف العالمين وانكرة اضعف العمولين خصوا الاضعف

بالاضعف وجاء في شعر ابى الطيب احمد بن الحسين اعمال لاقى المعرفة في قوله .

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ووجدت ابا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك في تفسيره لشعر

المتنبى ولكنه قال بعد ايراد البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر .

واقول ان محبيء مرفوع لا منكورا في الشعر القديم هو الاعراف

الا ان خبرها كانهم الزموا الحذف وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة .

من صد عن نير انها فانا ابن قيس لا براح

اداد لا براح لى او عندي وفي قول رؤبة بن العجاج .

وا لله لولا ان تحش الطبخ بي الجحيم حين لا مستصرخ

اراد لا مستصرخ لى و مربى بيت للنأ بقة الجعدى فيه مرفوع  
لامعرفة وهو .

وحلت سواد القلب لا انا مبتغ سواها ولا عن حبا متراخيا  
وتبله

دنت فعل ذى حب فلما تبعتهما تولت وردت حاجتى فى فؤاد يا  
وبعد

وقد طال عهدى بالشباب وظله ولا قيت ايا ما تشيب النواصيا  
وانما ذكرت هذين البيتين مستد لابهما على نصب القافية لثلاثتهم  
متوهم أن البيت فرد مصنوع لان اسكان التاء فى قوله متراخيا ممكن مع  
تصحیح الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل قوله .  
١٠

اقيموا بنى النعمان عنا صد وركم والا تقيموا صا غيرى الرؤسا  
واذا صح نصب قافية البيت فلا تخلولا الاولى ان تكون معاملة  
او ملفاة فان كانت معاملة فبتخ خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن  
الياء فى موضع النصب كما اسكنها الآخر فى قوله .  
١٥

كفى بالنأى من اساء كفى

وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب فى قوله ( تعالى وكفى بالله  
وليا وكفى بالله نصيرا ) ومثله فى اسكان الياء فى موضع النصب قول  
الفرزدق .

يقلب رأسا لم يكن رأس سيد وعيناه حولاء باد عيوبها  
قال باد وكان حقه باد يا اتبا عا لقوله عينا ولا يجوز أن يكون عيوبها  
٢٠ مبتدأ وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه أن يقول بادية الا ترى انك لو قد مت  
العيوب لم يصح ان تقول عيوبها باد كما لا تقول الرجال جالس واذا كان  
كذلك فالنصب فى قوله متراخيا بالعطف على مبتغى لانه منصوب الموضع  
فكانه قال لا انا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبا فان جعلت لا الاولى ملفاة



كان قوله أنا مبتغ مبتدأ وخبراً ولزمك ان تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفاً  
تقديره ولا انا عن حبها متراخياً وحسن حذوه لتقدم ذكره .

فان قيل فهل يجوز ان يكون قوله متراخياً حالاً والامل فيه الظرف  
الذى هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا زيد في الدار جالسا .

قيل لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف  
التمام ، الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك را حلاً  
ومجد فيك راغباً لم يجوز لانك لو اسقطت را حلاً وراغباً قلت زيد عنك ومجد  
فيك لم يكن كلاماً مفيداً فاذا لا يصح الا ان ترفع را حلاً وراغباً وتعلق  
الجارين بهما .

ووجدت بعد اقتضاء هذه الامالى في كتاب عتيق يتضمن المختار  
من شعر الجعدي ، لا انا باغباً سواها ، فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام  
على مبتغ .

فا ما قوله يولل عصلاً فعنى يوالل يحدد انيا باعصلاً والعصل شدة  
الناب مع اعوجاج فيه وهوناب اعصل ، والبني جمع بنية يريد اصول الانياب  
وقوله ، هيئة مخفف هيته كقولهم في ميت ميت وكما جاء في الحديث المؤمن  
هين لين والنوابي من قولهم نبا السيف ينبوا اذا ضربت به فرجع اليك ولم يعمل  
في الضريبة وقول روبة تحش الطبخ يقال حششت النار احشها اذا اذكيته  
والطبخ واحد طابخ كسا جدد وسجدو راكم وركع شبه ملائكة النار  
بالطباخين وقوله حين لا مستصرخ اى حين لا احد هناك يستصرخ كما يوجد  
ذلك في الدنيا وقول سعد بن مالك وضعت اراھط ذكر اراھط ابو علي في باب  
ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحد كقولهم في جمع باطل ابا طيل كانه جمع  
ابطال أو بطليل واراھط كانه جمع اراھط قال وافعل لم تستعمل عنده في هذا  
( قوله عنده يعنى سبويه وقوله وافعل لم يستعمل عنده في هذا - ١ ) يعنى انه لا

(١) ما بين القوسين لا وجود له في الامالى - ح .

يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذى هو العصاة دون العشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط فى الرهط الذى هو اديم تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة .

- وغير سيبويه قد حكى فى الرهط الذى هو العصاة أنهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا • الاكلب على الاكلاب، وما جمعوه على غير القياس حديث قالوا فى جمعه احاديث احاديث كانه جمع احداث كما عصاروا عاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع واحد وثة كاخلوطه واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي ولم يقولوا احاد وثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما جمعوه على غير قياس قولهم فى الربى وهى الشاة التى تحبس اللبن وقيل الحديث العهد بالولاد رباب ١٠ مضموم الاول ومثله قولهم فى جمع التوائم وهو الذى يولد مع آخر توائم وفى جمع الظئر وهى الداية ظؤار وفى جمع التنى ثناء وهو ولد الشاة اذا دخل فى السنة الثانية والبعر اذا التى ثنيته وذلك اذا دخل فى السنة السادسة وفى جمع الرخل رخال وهى الاتى من اولاد الضان وفى جمع النفساء وهى المرأة اتى وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسرا وله والنفاس ايضا بالكسر ولادها ١٥
- قللت من خط بعض الفضلاء

- قال قللت من خط العبارى قال الشيخ ابو عمر وعثمان بن عيسى بن منصور ابن ميمون البلطى النحوى هذه القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحرباء وحرف رويها يكون مضموما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها كذلك لامرين احدهما ، انى اتى بما لم اسبق اليه ، والآخر كما اتحدى ٢٠ بها النحاة لانى اتيت فيها بمذاهب من النحولم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى الزمان واهله وهذا اولها .

(ص) انى امرؤ لا يطيبنى الشادن الحسن القوام

(ش) يجوزنى ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه



وانجر بدلا من هاني تصرفها على حد قول الفرزدق .

- (ص) على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم  
(ش) والقواني مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الماء في جوده  
(ص) وبلوت حد السيف في عمل فاخلقني الحسام  
(ش) ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد وانجر .  
بدلا من السيف .

- (ص) ان كنت في ليل الخطوب ارقب اينكشف الظلام  
(ش) ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ايل .  
(ص) واترك ملام الدهر عنك فما حد يثك والمام  
(ش) ارتفع الملام عطفًا على حد يثك وانتصب بواومع وانجر عطفًا على ١٠  
الكاف في حد يثك .

- (ص) ارمي زما في مادمي للعرض حتى لا يرام  
(ش) قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى (حتى يقول  
الرسول) واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء في يرام  
فيصير يرامى من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمي الزمان ١٥  
حتى يترك مرا ما تى .

- (ص) انى ارى العيش الخول ومحبة الاشرار ذام  
(ش) محبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبها معابارى والذام  
الذم واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المنقوض وتضغه اليك  
(ص) كم حاسدين معاندين عدوا على وكم لثام ٢٠  
(ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور، قال الفرزدق،  
كم عمة لك يا جوير وخالة

دوى برفع حمة ونصبها وجرها .

- (ص) رب امرئ عاينته لهجا بسى مستهام

(ش) الاخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع مستهام على الصفة لا مرئى على الموضع ونصبه بعا ينته وجره نعت امرئى على اللفظ

(ص) بين العد وغدوت مضطر ابصحبته اسام  
(ش) اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبنى للفعول وبالکسر اى اسامى يقول اضطر فى الزمان حتى افانر من يفانرني  
(ص) لاغرو في تفضيله هذا الزمان علا اللثام

(ش) ارتفع اللثام على ان علا فعل ماض من علو وانتصب كذلك على ان فاعله ضمير اى علا هو اللثام اى زاد علمهم فى اللزم وانجر على أن على اسم بمعنى فوق بجرها وبلغظ النعاة ويسمونها حرقا  
١٠ كقولهم زيد على الفرس وانما التقدير فوق الفرس واتشد سيبويه

فهى تنوش الحوض نوشا من علا

(ص) مالى وللحمق الاشيم الجاهل القدم العيام  
(ش) تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب .  
١٥ (ص) انب الموه عند فسد م الناس يعملو والطعام  
(ش) يجوز فى الطعام الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على اسم إن والجر عطفا على مدم

(ص) لا ترج خيرا من ضعيف السود ييخل بالسلام  
(ش) الرفع على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر  
٢٠ اى بان يسلم السلام انشد الفارسي

تناد وابلرحيل غدا وفي تر حالهم نفسى  
وقال يجوز فى الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جنى  
فى (سرا الصناعة) .

(ص) وعليك بالصبر الجميل وما يلوذبه الكرام  
الرفع

- (ش) الرفع يلوذ والنصب بعليك اغراء والجريد لا من الصبر .
- (ص) لا يستفيق القلب من كد يلاقى اوغرام
- (ش) الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب يلاقى ، والجريد عطفًا على كد .
- (ص) حتى متى شكوى انى البث الكعيب المستضام
- (ش) شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرغ المستضام اتباعا لحل الفاعل ونصبه اتباعا لحل المفعول وجره على اللفظ .
- (ص) ما من جوى إلا تضمنه فؤادى او مقام
- (ش) الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجري على لفظه والنصب عطفًا على ها ه تضمينه .
- ١٠ (ص) هم أرى فى بشه ذل وملاً فسمى بلحام
- (ش) ملاً فى بلحام مبتدأ وخبر ونصب بلحام بارى وكسره بتقدير بلحامى .
- (ص) قدر على محتم من فوق يأتى او أمام
- (ش) فوق وأمام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرفية او مجروران
- ١٥ بمن اعمر ابا على أنها تكرتان .
- (ص) ما قيل خلفك خل عنه فيه ما نفع الملام
- (ش) الرفع بنفع ، والنصب بخل ، والجريد لا من ها ه عنه
- (ص) ما ان تضر بذاك الا حين تسمعه الكلام
- (ش) الرفع بتضر ، والنصب بدلا من ها ه تسمعه ، والجريد لا من ذاك .
- ٢٠ (ص) ما فى الوردى من مكرم لى ذوى العلوم ولا كرام
- (ش) الرفع عطفًا على موضع مكرم ، والجري على لفظه ، والنصب بلا .
- (ص) أاعيش فيهم اذ بلسو تهم وقد جهلوا الا نام
- (ش) الرفع بدلا من الواو فى جهلوا ، والنصب بدلا من هم فى بلوتهم

والجر بدلا من هم في فيهم .

- (ص) في غفلة ايقاظهم عن سود دبله النيام  
(ش) عند تطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلا ان تكون  
بمعنى دع فينصب ما بعدها ويجربها تشبيها بالمصدر وقد اجاز  
ابن جني في قول المتنبي .

اقل فعلى بله اكثر مجده

رفع اكثر ونصبه وجره .

- (ص) ليس الحياة شهية لى في الشقاء ولا مرام

- (ش) يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والخبر محذوف على حد قوله .

فانا ابن قيس لا براح

وينصب عطفا على شهية ويجر عطفا عليها على التوهم لانها في تقدير البا  
على حد قوله .

بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

- (ص) فكرهت في الدنيا البقاء وقد تنكد والمقام

- (ش) ١٥ ارفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقاء والجر بواو

القسم على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

- (ص) انى وددت وقد سئست العيش لويسد نوحام .

- (ش) ارفع بيد نو والنصب بو ددت والكسر على تقدير حمى

واقه سبحانه اعلم .

(بسم الله الرحيم)

٢٠

وبه نستعين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

اجمعين - وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ ما نصه

الكلام على قول الشاعر

هيئات لا يأتى الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل

هيئات

هيئات اسم للفعل بمعنى بعد عيلى الصحيح فقد حكى ابن عصفور أنها تستعمل مصدرًا بمنزلة البعد فتعرب إذ ذاك لا يأتى الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيئات خطر لى أنه ضمير يعود على مثله أى بعد مثل هذا المدحوح عنا لا يأتى الزمان بمثله والبعد لا يتمتع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر .

- فهيات هيئات العقيق واهله وهيئات خل بالعقيق نواصله .  
وتكون المسئلة من باب اعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى  
( هاؤم اقرأ و اكتبه ) قيل لا بد فى باب الاعمال من ربط بين العاملين نص  
على ذلك ابن هشام الخضر اوى وابن عصفور فى شرحهما على الايضاح  
وابوحيان فى الارتشاف والابذى فى اثناء كلام على الجزولية والجواب  
عن قوله ( هاؤم اقرأ و اكتبه ) بان هذه ليست من باب الاعمال وانها منه ١٠  
وحرف العطف مقدر كما خرجت عليه آيات منها قوله تعالى ( ثلاثة رابعهم  
كلهم - ونحوه سادسهم كلهم ) وقوله تعالى ( ان الدين عند الله الاسلام )  
على قول ابى على فى الحجة وقوله كيف « اصبحت كيف امسيت » واكملت  
سمكالبما تراء ، وانها جملة حالية فى تقديم الخبر أى هاؤم قارين على حد فلمديد حال  
منتظرة او انه بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف فى قوله ١٥  
تعالى ( النار ذات الوقود ) وان الفعلين قد ارتبط احدهما بالآخر من حيث كانا  
معاً محكيين بالقول ذكره ابن عصفور فى شرح الايضاح .

- قلت لا نسلم اشتراط الربط قال الامام محمد بن ابى البركات محمد بن  
عمرون فى شرح المفصل ما نصه ضابط هذا معنى باب الاعمال ان يجمع  
اكثر من عامل من فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح ٢٠  
أن يعمل فيها كل واحد مما تقدم على انفراد سواء فى ذلك ما يعمل بنفسه  
او بحرف جر وسواء المتعدى لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف  
عطف وعدمه انت مخير فى ايها شئت .

وقال الابذى فى شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله .



ولوان ما اسى لأدنى معيشة

البيت ، ودخول هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثاني عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول لكل واحد منها تعلق به من جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما ارادوا مشابة باب الاعمال في ان فصل فيه بين العامل والمعمول بمجلة وقال بعضهم يمكن ان نجعله من باب الاعمال وننصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير وان لم اطلب معطوفا على الجمل كلها لا على الجواب الذي هو كفا في ويكون التقدير ولوان ما اسى لأدنى معيشة كفا في هو اى القليل من المال وان لم اطلب القليل بل طلبت الكثير - ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثاني مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاء في يضحك زيد حتى يكون الفصل كلافصل اذا العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا الاباوا ونحوها وفي تقديره لا يشرك الثاني الاول في شيء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا في تعاطف بين العالمين او عمل منها فقد يكون في عمل غيرهما فيها كما قد منا عن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في (هاؤم اقرأ واكتابه - وآتوني افرغ) ان قلنا ان العامل شرط مقدر فيه اى إن تأتوني افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) فانه جواب سوال مقدر كانه قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا يخرج هاؤم اقرأوا والبيت ايضا هيئات هو أنه سألناه كانه قيل فان قيل لما ذا بعد قيل لا يأتي الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله اى لا يأتي الزمان بمثله .

فان قيل فهيات بمعنى بعد والبعد تفسير بعدا تيان الزمان بمثله . قلت البعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ( ذلك رجع بعيد ) .

فان قيل ذلك في لفظ بعيد .

قلت جاء في لفظ هيات قال ( هيات هيات لما توعدون ) .

وقد نص ابن عصفور في قوله هيات العقيق على أنه من باب الاعمال ونقله عن أبي علي وغيره ونفى أن يكون من باب التأكيد فانظر الى تعلق الاول بالثاني .

- قال ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح فاذا قلت انها اسم .  
فعل فالاختيار في العقيق أنه مرفوع بهيات المتأخرة عند البصريين وعند الكوفيين بالمتقدمة وأن تقول هذا من باب الاعمال وايس قولك قام قام زيد منه لان ذلك الثاني مؤكدا للاول ولا يمكن هنا التأكيد لان اسم الفعل أتى به بدل الفعل واختصار ابدل قولهم صه للورد والمثنى والمجموع المذكور المؤنث فتكراره للتأكيد منقضى لما اريد به من الاختصار فان  
أكدت الجملة بأسرها ساغ محو زال زال وحمل الفارسي وغيره ذا البيت على الاعمال واعتقدوا الاضمار في غير العالم في الظاهر .

كتاب الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد

- ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي عفا الله تعالى عنه آمين ١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

- الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشبهة من الافعال ويشبه من الافعال الغير المتصرفه وهي وفعل التعجب من باب واحد حتى أن حذاق النحويين قالوا ان الذي شذ من احاد البابين شذ في الآخر قال ابن عصفور لا يتعجب  
من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندي وانشد .

فلهو أخوف عندي اذا كلمه

ولا من الاول ان وشذ قوله .

فانت أيضهم سر بال طباخ

وقد كنت قد ما نظرت هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد واحد والوارد في احدها وارد في الآ تحريمسئلة قهية وهي ان التمتع والقران كذلك من واد واحد والنص الوارد في التمتع وارد حكمه في القران ضمته كتابا سميته ( باختراع الفهوم لاجتماع العلوم ) .

• اذا تقرر ذلك ففقتضى هذه الصفة أن لا تعمل اذ هي اسم وحق  
الاسماء ان لا تعمل الا ان أشبهت الفعل أو أشبهت ما شبه الفعل فالاول  
كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة به وأعمل هذه لو تشبه الفعل شبه اسم  
الفاعل في جريانها مطلقا واعنى حالة تذكيرها وافرادها وفروعها وهو تفعل  
حتى انه في بعض الا ما كن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقوله .  
١٠ لعمر ك ما ادرى واني لا وجل على اينا تعد والمنية اول

بل ان جرى الفعل على المضارع فلم يجر بغير الفروع  
فان قلت ، ولم لم تكن الفعل جارية على المضارع في الحركات  
والسكنات اذ لا اعتبارا بالاصالة والزيادة ، الا ترى ان ضاربا جار على  
يضرب .

١٥ قلت ، علامة التأنيث خارجة عن ذلك ألا ترى ان ضاربة جارية  
والتاء خارجة عن ذلك .

واقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف  
الالف والذي يدفع هذا كله ان كلاهما في الفعل من وهي لازمة الا افراد  
والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع في الحركات  
والسكنات والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل الجارى  
٢٠ على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية المسد اليه بل  
جرت مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزمت الافراد والتذكير اذا كانت  
مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم الفعل كذلك لتضمنه معنى  
الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذكره موفق الدين  
ابن

- ابن يعيش في شرح المفصل وابن بابشاذ وقد اخذه ابن السراج كذا في الايضاح ، وقد علل ذلك بمثال في الايضاح بانهم لو جمعوا بيتها في علامة الفروع وبين ال فاذن البيت من ادخلوا الدرع (١) بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات كذلك ولا كما ذكره بعض المتأخرين من أنها مع ك بعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات لان إعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان الجامد من الافعال قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغي ان لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عملت في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله لانه الظاهر ولا في المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لا يعمل واما قوله تعالى ( الله اعلم حيث يجعل رسالاته ) فيحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اى يعلم حيث لا جرب الاضافة لان افعل بعض ما يضاف له ولا نصب با علم نصب الظرف لان علمه غير مقيد وفي الآخر بحث وكذلك قوله .

وأضرب منا بالسيف القوانسا

- نصبه يضرب مقدرا وقيل باسقاط الخافض اى اضرب ١٥ للقوانس ورجح الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال إنها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدل على شبهه ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدل لانه كقوله .

كان حزائى بالعصا ان اجلدا

- وزيد امررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعلمها في الظاهر ٢٠ مطلقا حكاه سيبويه في موضع ومنعه في آخر وحكم عليه بالعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل العرب في مسألة الكحل استحسانا والقياس قد قد مناه ووجهه الا ان بعض المتأخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لا فعل يقوى مشبهه بالفعل من حيث أن الفعل لا يتنى ولا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق الاولى

وهو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا .  
قال ابو علي فيما نقله التد مرى عنه في مسئلة زيد شر ما يكون خير منك  
خير ما تكون وتوجيه قول المازني ان خير ما تكون نصب بخير منك وقد  
تقدم انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل  
بالحرف تارة زيد اعلم منك .

وجواب ذلك اننا لا نسلم ان ذلك لقوة شبهة بالفعل بل لضعفه حيث  
لم يجر مجراه في لحاق العلامات فلحاق العلامات مما يقوى شبه الفعل وقد ذكره  
جماعة من النحويين في عمله عمل اسم الفاعل عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوى  
شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف شبه بالاسماء بدليل  
مسئلة ان زيدا انعم الرجل ومسئله ( وان ليس للانسان الا ما سعى ) فانها الخففة  
من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير هذا من المسائل وما حال ضعيف تعلق  
بضعيف ، ووجه الشيخ ابو عمر والقياس بان اسمى الفاعل والمفعول والصفة  
المشبهة باسم الفاعل انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل  
وأفعل لم يوجد فعل بمعناه اى يدل على الزيادة ، واعترض عليه اولا بان الصفة دالة  
على الثبوت ولا فعل الا وهو دال على الحدوث وفي افعال الضمائر ودالاتها  
على الحدوث او الثبوت بحث .

وأما امثله الغالبة فناتبة عن فاعل او فعلها فعل او فعل فعلها  
المجرد من اداة الكثرة فانه وإن لم يوضع لها لا ينافيها وثانيا ما لا فعل بمعناه  
وهو فعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج على أن لقائل ان يقول ليس  
افعل في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل لقبت بذلك لان سيويه مثلها  
بما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره) وللكثرة الامثلة في مثال  
الكحل ما لم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال  
الكحل ما لم يبسطه في غيره ، وقد ضبطها الا ما م جمال الدين ابو عمر وبما اذا  
كان

كان افعلى لشيء وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا اى صفة لشيء وهو فى المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل وهو لمسبب اى لمجبول سببا وقيل الا فضل بالحقيقة للعين هى سبب للكحل فى التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه فى الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه فى غير ذلك الموصوف والتفضيل انعكس لاجل النفى .

والامام جمال الدين ابن مالك قال فى تسهيله لا يرفع افعلى التفضيل فى الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول هو هو مذكورا ومقدر مفسر بعد نفى او شبه بصاحب افعلى ولا اعرف نحر جال لغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد اوضميرا منفصلا ليخرج مثل سررت ١٠ برجل احسن منه انت الا قبل مفضول المفضول ابد اهو المجرور بمن وافعل قبله وانما ارد ان يقيده بانه هو هو اى المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع افعلى له وهو الكحل اذ الضمير يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره سيويو من الحديث « ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة » قيل وحذف اليه ايضا قال الخفاف ١٥ من قال احب حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اى فى الوجود والمروى فى الصحيح « ما من ايام العمل الصالح بين احب الى الله العمل من هذه الايام العشر » ولا شاهد فيه اما تجويزه مع ادخال من على المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد او على ذى المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من زيد واما يحذفه مع من كقوله ٢٠ ما ان رأيت كعبدا لله من احد اولى به الحمد فى وجد واعدام ومنه بيتا الكتاب المعز وان لسحيم .

سررت على وادى السباع ولا أرى  
كوادى السباع حين يظلم واديا  
اقل به ركب أتوه تجمية  
واخوف إلا ما وفى الله ساريا

قال الاعلم في كتابه (تحصين عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم بواى السباع فجرى في الحذف مجرى الله اكبر يعنى على احدا لقبولين وقدّره في النكت اقل به ركب اتوه تثية منهم به على أن به يعود على وادى السباع لا على ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول .

وقدّره بدر الدين ابن مالك لا أرى واديا اقل به ركب تثية ٥  
كوادى السباع ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب ونقي المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه أل وأل من جملة الموصوف باسم التفضيل وتلخيص البيت ولا ارى كوادى السباع واديا اقل به الركب الا اتوه تثية وهى المكث ١٠  
منهم بواى السباع .

وقال ابو جعفر ابن النحاس في شرح ايات سيبويه تأييت بالمكان مثل تفعلت تمكنت وقال السخاوى في (شرح الفصل) ويحتمل أن يكون اقل هنا فعلا ما ضيا ويرفع ركب على انه فاعل وتثية مفعول به والكل في موضع الصفة لواديا واخوف على ولم أراخوف .

قال الخفاف وواديا مفعول أرى وكوادى صفة تقدمت فان نصب ١٥  
حالا ويجوز أن يكون كوادى مفعول أرى وواديا تمييز بمنزلة مارأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف أى واخوف به منهم وبعد ضمير اى يكون افعّل بعده ضمير مذكور وهو في المثال في عينه ا ومقدّر نحو ما حكاها ابو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم مارأيت قوما اشبه بعض ببعض من قوماك وقال رفعت البعض لان اشبه له وليس لقوم قال بعض شراح التسهيل تقديره مارأيت قوما اين فيهم شبه بعض من شبه بعض قوماك ببعض فجعل اشبه موضع اين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير مارأيت قوما اين فيهم شبه بعض ببعض قوماك ثم حذف الضمير الذى هو فيه العائد على شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض قوماك ببعض ثم

حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه وهو بعض  
لحذف متعلق به وهو شبه فبقى من قومك وهو على حذف اسمين وبعد نفي  
تقدم في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع  
في ذلك وليس موضع قياس .

- وجوابه انه قد استقر أن النهي والاستفهام للأكثر تكراراً  
مجرى النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويج مجيء الحال من  
التكرار في الفصيح الى غير ذلك وصاحب أفضل هو رجل في المثال .

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون  
الفاعل اجنبياً فقال في ( شرح الخلاصة ) لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب  
إذا ولي نقياً وكان مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين .

١٠

وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشتراط السببية والامام  
جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي الذي نفى السببي  
اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلاً احسن منه  
ابوه فلا شك أن اعمل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان

١٥

مستثنى عنه بقوله كان مفضلاً على نفسه باعتبارين ، وان أراد به نفى السببي الذي  
للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد من أن يكون سبباً بهذا المعنى وهذا  
الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمر وعليه وان يكون اجنبياً بالمعنى الاول ليخرج  
ما رأيت رجلاً احسن منه ابوه لكن قد قد منا ان هذا خارج من قيد آخر  
وبقي النظر فيما اذا قيل ما رأيت رجلاً احسن في عينه الظاهر ويكون الضمير  
في منه يعود على كنهه لفظاً على حد عندى درهم ونصف خلافاً لابن الصائغ  
شرح كذا (١) وقوله تعالى ( وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره )  
وقول الشاعر .

وكل أناس قاربوا قيد لحلهم ونحن حللنا قيده فهو سارب

ككلمته في عين زيد هل هي داخله تحت الضابط ويرفع فيها الفعل



وعبارته والذي يظهر أنها تدخل إلا على رأى بدر الدين (عليه - ١).

فان قيل الشيخ جمال الدين ابو عمر ويشترط ان يكون لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه وما أعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضل كحل عين الفاضل والذا شرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضل هو هو.

قلت، المسوغ لعود الضمير عليه يصيره كأنه هو وهذا المعنى لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفى فضله في عين رجل غير الكحل المفضل وهذا هو الذي سوغ تعدى اعمل الرافع للكحل هنا الى ضميره المحرور بمن في قولك منه ولا يجوز مرز يد به.

قال الصفا في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقي فيها اشكال آثاره صاحبنا ابو الحسن ابن عصفور وفقه الله تعالى وهو أنهم قد منعوا مرز يد به وانفصل عن هذا بان عائد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذي في عين زيد ليس مستقلا لمعنى آخر فهو من باب، أرى كل قوم قاربوا قيد فحلهم، البيت قال وهذا حسن، انتهى.

وقد يقال ان ال في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذي يعود عليه الضمير مفسر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد وشرب منه عمر وفكلاهما يرجعان للماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر، انتهى.

ويمكن الانفصال عن اشكال أن عصفور بان ذلك اغتفر في أفعال لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان أحسن في المعنى انما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتى من كلام سيبويه وشرحه.

واعلم ان قول ابن الحاجب منقيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفى اوشبهه لان الواقع بعد شبه النفي منفى وبقي النظر في شيئين في وجه رفع أفعال

هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشرط لذلك اما رفعها الظاهر هنا  
فذكر له الجمهور تعليلين .

احدهما ان أفعل هنا يعاقبه الفعل فاذا اتمت الفعل مقامه افاد ما افاد  
أفعل من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة كهؤلاء  
لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره .

- ٥ قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صرح ان يرفع الظاهر هنا  
كما صرح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى في صلة أل يعني من اجل ان كان القياس  
ان لا يعمل في الماضي وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه  
مناقشة وهو ان أل تقتضى الوصل واصله ان يكون بالجملة وتشابه المعرفة وهي  
انما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد  
فهو بعد هاله جادب للفعالية اما في مسئلتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ويؤدى  
معنى الوصف لاجازة له الا أن يقال الاصل في مكان المشتقات اذا أدى  
الفعل معناها وصح حلوله محلها أن يكون للفعل .

- وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل اذا وقع هنا لم يتساو والتركيان  
من حيث ان نفي الاحسنية يصدق بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجية)  
الانفصال عن ذلك فقال فاذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في  
١٥ عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفى ان يكون حسنه كحسنة وهذا  
فيما أراه مكابرة .

- وحاول بعض اجناسه (١) الانفصال بان ما رأيت رجلا احسن في  
عينه الكحل منه في عين زيد محتمل لان يكون كل عين زيد احسن ولان  
لا يكون بان يكونا متساويين وما رأيت رجلا يحسن محتمل لان يكون كل عين  
٢٠ زيد احسن وأزيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون انقص فقد تساوى المدلولان  
في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول للقبول .

وقد يقال ان قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان  
منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة ونقصاها من عين  
زيد فالمراد في الاستعمال الاخير يوضح لك ذلك انك تقول ما رأيت افضل

من زيد بقصد اثبات الافضلية له ، قال من نعلم من محققى التفسير فى قوله ( ومن  
اظلم ممن منع مساجد الله ، ومن اظلم ممن كذب ) المعنى لا اجد اظلم من اولئك  
وتكلموا على الجمع بينها بكلام يذكر فى موضعه وقولك ما رأيت رجلا يحسن  
فى عينه الكحل حسنة فى عين زيد وان كان منصبا على نفى المماثلة وهى تصدق  
بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق ووضح الامرين حسب ما اخرجهم مسلم فى  
صحيفه من حديث ابى هريرة عن النبى عليه الصلاة والسلام انه قال ( من قال حين  
يصبح وحين يمسى سبحان الله وبجمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت  
احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه ) .

ولو قيل إن او بمعنى الواو كان تكلفا وما سبق اولى فتأمله لكن المراد  
فى الاستعمال اثبات الزيادة للثانى قضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك البحث  
البيانى فى قوله تعالى ( وليس الذكر كالانثى ) ونظير ما ذكرناه هنا فى التراكيب  
من تصورها فى الاستعمال على احد ما يقتضيه وضع اللفظ تصربعض المفردات  
على ذلك عرفا نحو الدابة الاجناس وان عمروا البيت فى الاعلام بالغلبة  
هذا شىء يوافق عليه من ما رس اللغة العربية ولم يجمد على القواعد الجدلدية .

الثانى من تعليل الجمهور لرفع الفعل الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر  
ورفع إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل او خبره الكحل تقدم عليه لزم منه  
امر ممتنع وهو الفصل بين الفعل ومعموله باجنبيه منه ومعنى الاجنبى أنه غير  
معمول له عمل الفعل فيه والا فالفصل بالخبر او بالمبتدأ او بالخبر ومعموله فصل  
بمعموله عند من يرفع احدهما بالآخر والفصل بين العائد ومعموله بالاجنبى  
لا يجوز لانهما كالكلمة الواحدة قيل ولان الفعل مع من كالتضائفين ولا يفصل  
بينهما باجنبيه على قول الجمهور ولا يغيره الا لضرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل انما يلزم على تقدير أن يتقدم  
احسن ويتأخر منه إما على تقدير أن يتقدم الكحل او يتأخر منه بان يقال  
ما رأيت رجلا الكحل احسن فى عينه منه او ما رأيت رجلا احسن فى عينه

منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .

- و اجاب بدر الدين بن مالك و وافقه الحديث بان في تقديم الكحل تقديم غير الأهم للضرورة اذا لامتناع من رفع الفعل (التنزيل-١) الظاهر ليس لعله موجبة انما هو لاسر استحسانى ولذلك اطرده عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو أهم .
- وايراده في الذكرا تم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه (فى صفة رجل في المسئلة با حسن ٢-) قال ألا ترى أنك لو قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل با مر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال لانه ما من راء الا وقد رأى رجلا ما فلها كان الصدق موقوفا (٣) على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبيا فوق كل مطلوب واغترق ما يترتب .
- ١٠ على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يزيد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا فلا يقتضى ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصارى له قد يقال إن فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الكحل جزء الصفة، واجاب عن تأخير الكحل عن منه بانه تجنب عن قبس اجتماع .
- ١٥ تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له أنك قد اوجبت على تقدير أن يرفع ان يكون الكحل مبتدأ وهو اذا تأخر لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهل ذلك الامثل (فاوجس في نفسه خيفة موسى) في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه في نحو من ابوك لانه .
- ٢٠ اذا وضع موضعه بقي الكلام على وضعه وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ويصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ ابي عمر وفي تقدير تقديم منه على الكحل أنه يلزم منه عود الضمير على

(١) من شرح بدر الدين (٢) ليس في الشرح (٣) كذا وفي الشرح المذكور

فلها كان موقوف الصدق .

غير مذكور على انه بناء على قاعدة سيبويه التي ذكرناها .

فان قيل هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثالثة وهي ما رأيت كعين

زيد احسن فيها الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور .

قلت هذه فرع الاولى فكما لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع

• ولان المحذور واقع في التقدير .

وقال الرشيد سعيد قد جوزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره .

قلت وان كان كذلك فجوابه فقها كانت طائفي غدا ولا تخرجي الا

ان آذن لك لكن الاصل أن يكون المقدركا للمقووظ واعمال الخبر في ضميرين

لمسمى واحد كاف في المنع على ان ذلك مشكل اعنى تعلق منه باحسن في اصل

المسئلة اذا رفعت الكحل باحسن لما يلزم من تعدى فعل إظهار الى مضمرة ١٠

وقد تقدم الكلام فيه ولعل الصفا راخذ الاشكال عن ابن عصفور والافصال

عنه بان الضمير الذي دخل عليه من هو كل آخر غير الذي رفع باحسن فكذا

هنا على ان هذا ايضا يتأتى فيما اذا قدم الكحل ولم يذكره وجنح الى امر

طويل خطابي ولا يتكلف له ان يقال عود الضمير على متأخر انما هو فيما جاء عن

العرب وهذا لم يجئ ولا غيره من التكلفات . ١٥

واعلم ان هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه رحمه الله واورد

بعضهم على التعليل الثاني ما قلناه وافصل بان سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين

مسئلة الكحل بتزيينها ( ١ ) ومسئلة صررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس

بلجواز الرفع محمل آخر .

وقد صرح الصفا بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم الكحل ٢٠

لما ذكرناه وعلى تقدير تأخير عنه مثل ان يكون معطوفا على من الناس مقدرا

بان يكون الكحل مبتدأ أما اذا كانت خبرا فيمتنع تأخير الكحل لما ذكرناه

ونظير هذه المسئلة على هذا التعليل من الحمل على احسن القبيحين مسئلة ما قام

الازيد اصحابك واصحابك الازيد اذ اد امر حين التقديم

- بين الرفع الراجح والنصب المرجوح لما ان البدل لا يتقدم ومسئلة مررت  
 بزيد ورجل آخر قائمين آثروا محبي الحال من النكرة على وصف المعرفة  
 بالنكرة ومسئلة هذا مقبلا رجل آثروا محبي الحال من النكرة على تقديم الصفة  
 فتحملوا القبيح لرفع أقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابى عمرو فى قوله لو لم  
 يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر لقصوره عن غيره اى لان  
 الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفا عليه لاستلزام ذلك الفصل وهذا وان كان  
 فعله رفع أفعّل الظاهر فامرء اخف ، ولرفع أفعّل الظاهر فى هذا المسئلة تعليل  
 آخر مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وهى أن أفعّل اذا  
 كان لتفضيل الشئ على نفسه فى موضعين فهى جارية على الاول فى المعنى مع  
 رفعها الظاهر فرفعه اذ ذاك كما ترفع الضمير لانك انما تفضل بها المكان على  
 غيره اذ لا تقدر ان تفضل بها نفس الشئ على نفسه، قال سيبويه ولكنك زعمت  
 ان للكحل هنا عملا وهيئة ، يعنى عملا من الحسن وهيئة فيه ، ليست له فى  
 غيره فالمعنى ما رأيت احدا (١) عاملا فى عينه الكحل من الحسن كعمله فى عين  
 زيد وهذا فى التقدير كقوله ما رأيت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو  
 كما رأيت احدا يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رأيت احدا حسنا بالكحل  
 كزيد ولا يتأتى ذلك فى مررت برجل خير منك ابوه لان فيه أفعّل صفة للآب  
 لان تفضيل الآب على احد ممكن تخلصت الصفة لما بعد .

وذكر ابن فلاح فى (الكافى) تعليلين آخرين .

- اولها انها عملت فى الظاهر فى تفضيل الشئ على نفسه لان ذاك  
 بالنسبة الى المعانى غالبا يجرى مجرى الضائر فرفعته كما ترفع الضمير .  
 ثانيها انه لما اتحد الفاضل والفضول كأنه عمل فى شئ واحد فهذه  
 خمس تعاليل لم أرها مجتمعة .

النظر الثانى فى وجه اشتراط تلك الشروط أما اشتراط الموصوف  
 وهو فى عبارة ابن الحاجب فى قوله لشيء وفى عبارة (التسهيل) فى قوله

فصاحب الفعل قليل ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد، واعتراض بان ذلك يكفى فيه النفي فتقول ما احسن في عين رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيد ان رفع الوصف مكتفى به، واجيب بان الفعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل وما السبب عند من اشترطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه لانه الذى رفعته الفعل وما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضميرين وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما طريقه ذلك والنفي لا مكان وقوع الفعل موقعه واغتنائه عنه كما قررناه في التعليل بمعاينة الفعل وهو يتنظم بالشروط السابقة لك وقد تقدم ان بدر الدين ابن مالك اشترط الاجنبية في مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية .

فان قلت فانت اذا قلت ما رأيت رجلا احسن منه ابوه او رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يصح وقوع الفعل موقعه .

فقد اجاب عنه بدر الدين بان المعتبر في اطراد رفع الفعل التفضيل ١٥  
الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مفيدا فائده ولو قلت في الاول يحسن ابوه كحسنه لفاقت الدلالة على التفضيل او يحسنه ابوه اى يفوته لكنت قد جئت بغير الفعل الذى يبنى منه احسن وفاقت الدلالة على الغريزة المستفادة من الفعل (١) عينه الكحل كحسنه او يحسن الكحل كحلا فانت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثانى انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع ٢٠

(١) سقط التمثيل للمثال الثانى ونصه كما في شرح بدر الدين وكذا القول في نحو رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن مكان احسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيدا ويحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد فانت الدلالة الخ - ح .

للشرايط وتقدم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا .

واعلم ان رفع افعّل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الأفعّل من اول الأفعّل في جميع استعمالها لم اجد من شفى المليل في هذه المسئلة والذي يتبني ان يقال ان هذا ينبنى على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيويه رحمه الله او كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ ابو عمر وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها تثنى وتجمع اذك وكذا اذا اصلت (١) لمعرفة فحوز يد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيها وجمعها حيثنذ وان قلنا بالتاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

### فائدة

- قوله تعالى ( حور مقصورات في الخيام ) قال الشيخ جلال الدين ١٥  
البلقيني في رسالة لوالده هذه الآية تنقض القاعدة وتكثر الفائدة لان حورا جمع حوراء وهو جمع عاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالوه لان مقصورات معناه مجعولات في القصور فلو جاء على الافراد لكان حور مقصورة في الخيام كما قال ( وجوه يومئذ ناعمة لسيهاراضية ) وكما قال ( وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصية ) وما قوله تعالى ( ان يبدله از واجا خيرا ٢٠  
مكن مسلمات ) فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة ولا يجوز ان يكون بدلا لا البدل انما يجيئ عند التعذرو قد نص النحاة على ان قوله تعالى ( هدى للبين الذين يؤمنون ) يجوز أن يكون الموصول تابعا وان يكون



مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لا يبدل إلا إذا تعذر ذلك قوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع) لا متناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون نعتا للصفة السابقة وهو فعل التفضيل في قوله (خير أمكن) لأن نصوص النحاة على أن الصفة التي نعتت وينعت بها المشتقات في أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين معنى ذلك .  
 لأن خير ليس من أسماء الفاعلين ولا المفعولين يقع نعتا ولا ينعت ولا يحسن أن يكون حالا من أزواج وأن كان نكرة تخصص بالوصف لأن الحمل على الوصف أولى من الحمل على الحال ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير وامتناعه أوضح من أن يذكر لأن صاحب الحال الضمير وهو المتبدل بهن والحال إنما هو للتبدلات فبطل هذا وقوله تعالى (فيهن خيرات حسان) أن شئنا جعلناه من هذا . ١٠

والذي أقوله إن الوصف بكليهما وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام « نساء كاسيات عاريات مائلات » لأن النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقوم في جمع المراء وإن جعلته اسم جمع نرج عن هذا الباب ولكن الأكثر الأفراد والله تعالى يمتحننا وإياكم مزيد الامداد . ١٠

فكتب له والده رحمه الله تعالى

مانصه ، قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس ( حور مقصورات في الخيام ) وذكرنا أيضا ( فيهن خيرات حسان ) وقلنا مقصورات لا يتعين أن يكون صفة بل يجوز أن يكون خبرا والمعنى عليه فإن القصد الأخبار عنهن بأنهن ملازمات لبيوتهن لسن بطوافات ويكون قوله تعالى في الخيام نظير قولك زيد محبوس في المكان الفلاني فالخبر هو قولك محبوس . ٢٠

وأما قوله تعالى ( فيهن خيرات حسان ) فلا أنه لما قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي في السورة من أولها إلى آخرها والذي قبله من غير فاصل قوله ( فيهما فاكهة ونخل ورمان فباي آلاء ربكما

تكذبان

تكذبان) وأعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان .

واما ما في (هل اتاك حديث الناشية) فهو كالذى في سورة القيامة ، واما مسلمات ففى بدليته كلام آخر ذكرناه وهو البديل المشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا من الضمير المستكن فى خير اممكن .

- واما حديث نساء كاسيات عاريات ، فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما فى القرآن الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من اليقين والتوفيق والحكمة وانا ض عليا جميعا النعمة ودفع عنا النقمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله ومحبيه وسلم .

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام

سراج الدين رحمهما الله تعالى

- ١٠ الحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات اسعد الله مساءكم ، واذهب عنكم ما ساءكم ، يقول الفقير اصلح الله شأنه وازال عنه ما شأنه ان الزمخشري فى الكشف وقع عليه تعقب من فيض الاطراف فى قوله تعالى ( ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء ) وذلك انه قال ما فى محل الرفع اى يفتيكم الله والمتلوفى الكتاب فى يتامى (١) النساء قوله ١٠ تعالى ( وان خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى ) وهو مثل قولك ابعينى وقد ذكرته (٢) ويجوز ان يكون ما يتلى عليكم مبتدأ وفى الكتاب خبره على انها جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا على القسم كأنه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم فى الكتاب ثم قال .

٢٠ فان قلت بم تعلق قوله فى يتامى النساء .

قلت فى الوجه الاول هو صلة يتلى اى يتلى عليكم فى معناهن ، ويجوز أن يكون فى يتامى النساء بدلا من فيهن وأما فى الوجهين الآخرين فبدل لا غير انتهى

(١) هكذا وفى ، فى معنى النساء قوله الخ وفى الكشف ، فى معنى اليتامى

يعنى قوله - ح (٢) كذا خطأ - وفى الكشف ، ابعينى زيد وكرمه - ح .

كلامه .

وأقول لا يصح على الوجه الاول وهو ان يكون ما فاعلة البديه من قوله فيهن والذي ذكره العربون في ذلك ومنهم العسكري انما هو البديلة من قوله في الكتاب وانما لا يصح بوجهين .

٥ احدهما ان قوله فيهن فيه ضمير عائد على النساء فهو مقصود في الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اي في النساء واما قوله وما يتلى عليكم في الكتاب ففيه تصريح يتامى النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم المتلوفى الكتاب في يتامى النساء فلا تصح البديلة حيثئذ من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال لان السؤال عنه حكم النساء ونحوه الجواب على تقدير البديل قل الله يفتيكم في يتامى النساء وهذا ١٠ وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهي ان الله يفتي عباده في امر النساء عموما ويفتيكم المتلوفى الكتاب في يتامى النساء خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال .

والوجه الثاني ان قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله في يتامى النساء متعلق بجملة يفتيكم المتلوفى على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الآخرين فلا تستقيم البديلة لامن الكتاب ولا من فيهن اما من فيهن فلما قد مناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه ٢٠ اللوح المحفوظ مثل ( وانه في ام الكتاب لدينا لعل حكيم ) .

فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات الامر الذي سيق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه تقرر في الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى في الكتاب على

سبيل

سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذى يتلى فى يتامى النساء فلم يقسم به  
فلا تصح البدلية على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية فلا يصح له  
حيثئذ أن تكون الجملة اعراضية ولا قسمية الا اذا علق فى يتامى النساء بقوله  
يتلى عليكم فى الكتاب مع انها اعرابان مخترعان لم يسبقه اليهما احد .

فالمسؤل مامثل هذه الاعتراضات وهل هى صحيحة ام لا والله يديم .  
انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم البأس .

### فكتب اليه والده

الحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات اللهم صل وسلم على سيدنا محمد  
سيد السادات من اهل الارض والسموات وعلى آل سيدنا محمد واصحابه  
واتباعه واحبابه من سهل والطف ويسر اسعد الله صبا حكم وادام سعدكم ١٠  
وتجما حكم لقد ابدىتم افنانا وقلدتم امتنانا .

واقول فى الجواب والله الموفق للصواب .

إن قول الرنخشرى والمتلو فى الكتاب فى معنى اليتامى يعنى قوله  
وإن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى الآية التى فيها ذكر اليتامى فى الخوف أن  
لا يقسط لمن وهى المذكور فيها ( فانكحو اما طاب لكم من النساء ) فجوز ١٥  
أن يكون فى يتامى النساء بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو فى الكتاب فى  
الآية التى فيها ذكر اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى ( فانكحو اما طاب  
لكم من النساء ) .

واذا اختصرت قلت التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتلو فى الكتاب

فيهن وذلك المتلوه فى الآية التى فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سألك سائل عن ٢٠  
المحجور عليهم العالم يفتيك فيهم والمقرر فى الجامع فى حجر الصبي وكان قد ذكر  
فى حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر أن الجواب ليس  
اخص من السؤال بل هو مساو له ، واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم  
وقوله فى اليتامى يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله

يتلى على غير البدل وما ذكر تموه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من في الكتاب لم يتعرض لها النخشي والبديلة من فيمن قد تقدم انها مساوية بما قرئناه وهي متعينة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن ثم الكلام ثم اعترض بقوله والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن في المذكور في قوله ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) وذكر في اليتامى للاعلام بموضعه وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة، وجوز الزجاج أن يكون ما في محل خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمرة وهذا الذي قد مته هو الذي ظهر لي بعد التأمل وهكذا يكون التوسل والفقير يرغب الى الله في أن تكون خليفتي واكثر بذلك التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح حال خليفتي وحالي آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين أو تابعيهم باحسان الى يوم الدين .

الاستغناء بالفتح المبين، في الاستثناء في «ولا اكبر الا في

كتاب مبين» للشيخ سراح الدين البلقيني رحمه الله تعالى

١٥  
اما بعد حمد الله الذي جعل علما الشريعة هم اهل العلم المبين، واقامهم لحفظ الشرع المحمدي وفيهم الكتاب المستبين ومنحهم الثبات في الدين، فسلوا سيوفهم على الزنادقة المارقين، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنة منطقي المتفلسفين، وحفظ عقولهم السليمة من ردئ المعقول فاستقاموا على الطريق المستبين والصلاة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام ٢٠  
المفضل على الخلق اجمعين، وعلى آل محمد واصحابه وازواجه وذريته والتابعين فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق، الفقير الى عفو الخلاق مجلس مولانا المعز الاشرف محب العلم والعلماء حبيب الاخيار العلماء السفي ملكتمار الداني بلغه الله في الدنيا والاخرة حسن الاماني، تغير بعض من حضر بما تفضل

من الاحسان وعمر في حق محبه الفقير الى عفوا لله عمر فلها وقع الكلام في المتعه قال بعض الحاضرين قولاً فتنه ثم انتشر الكلام في الاستدلال وظهر من التحميلين في الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات يعلم السبل الى فهمها العلماء الاثبات منها ( وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبین ) ولم يكن في عزيم كاتبه الود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللغط وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثناء اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السؤال وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال الى ان ادحت به بالانتقال الى الجواب فقلت والله الموفق للصواب .

١٠

الجواب عن ذلك من أوجه اربعة ومن تغيظ فقد قرر امره على المنازعه .

بغير علم وازمعه ، وهن أنه يجوز ان يكون الابعنى الواو والاستثناء من محذوف او من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك كلام المتعصبين لا قامة الشر لا ينقطع قصدت بهذا التصنيف تقرير الالوجه في ذلك ، وايضاح القول فيه والمسالك .

١٥

فاقول ، وجه الاشكال أن يقال لا يصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب اذ يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا في كتاب مبین وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت او فتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع الجر لا متنازع الصرف في اصغر ولا اكبر للصفة والوزن وحيث ان فيشكل مستثناه وهذا الاخير لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام لذهوله عن الثاني وتام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر مذكور فيما لا يصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم الحذف وبتقديره فما هو ، وبلغني من بعض العلماء الاعلام ان بعض

٢٠

من حضر المجلس له مدة يسأله عن ههنا السؤل بعينه وتردده في ذلك مرات في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون ، ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله على الفور باجوبة اربعة فاردت ان اربتها بان اخرج الا عن الاستثناء الى العطف او اجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزم ما العطف في ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على اللفظ والمحل ولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير الا بتداء رفعا ونصباً ولا لنفي الجنس وآخر ما ذكرت ان يكون الاستثناء بمنقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل اولم يقل مثله في القرآن العظيم وكل من الاعتقادين غير صحيح ، اما الاول ، فيقد صرح جميع من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بانه ان شاء الله تعالى واما الثاني ، فقد ذكره جمع من المفسرين والعربيين في قول الله تعالى في سورة هود (الا ما شاء ربك ) وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبین قللت له في الجواب الكلام في تقدير الابالوا ولا بولائم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقدير ولا لان التقدير حيثئذ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبین والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر منه وفي كتاب مبین لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الواو يصير التقدير وذلك أي وهو في كتاب مبین وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر .

وكل اخ مفارقة اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

فعدوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال في القرآن وقال بعضهم الا بمعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا يقدر في القرآن وهذا من العجب فقد حمل الا خفش على ذلك قوله تعالى ( لئلا يكون للناس عليكم حجة الا

الا الذين ظلموا منهم) واستشهد على ذلك بقول الشاعر .

وأرى لها دارا بأغدره السيدان لم يدرس لها رسم  
الارما داهامدا دفعت عنه الرياح خوالد سم

اي وارى لها دارا اورمادا ، وقال الفراء في قوله تعالى وحكى عنه

ذلك مكى واستحسنه فقال قوله تعالى ( وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة .  
في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين ) حمل  
هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما قبله اوجب ان  
اشياء تعزب عن الله وهى في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك ، ومثله في الانعام  
( ولا رطب ولا يابس ) ولكن لا وما بعدها منقطعة عما قبلها على انها ربيد لا  
تقديره وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم ١٠  
الكلام فلا شئ يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتدأ فقال وهو في كتاب مبين والا في  
موضع الواو وهى مضمرة ، قال ، ابو محمد المسكى عقب حكايته ذلك هذا قول  
حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال مكى  
وكذلك قال قوم في قوله تعالى ( يجتنبون كباثر الائم والفواحش الا اللهم )  
ان معناه واللم .

١٥

قال مكى وكون الا بمعنى الواو بعيدا شاذ ، ولو جعلت الا بمعنى  
لكن لكان اقرب واجود وكأنه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن  
في التأويل والا استعمال من قول صاحب الكشاف ان الا بمعنى الواو وكون  
الا بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف لحمل الكلام على  
المعروف المستعمل أولى والاخبار لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام ٢٠  
انتهى ما ذكر مكى ، وقد علمت منه امورا .  
احدها ، ان الجرجاني جوز ما جوزناه .

الثاني ، ان مكيا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون  
الا بمعنى الواو ، وعلى مسكى في ذلك اعتراض فقد سبق لك في ذلك النقل عن



الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس البصريين أن إلأتاقي بمعنى الواو ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حرفها فقال ولا إلأ خلافا للاخفش والقراء .

الثالث ، ان قوما خرجوا على ذلك إلا اللام وظهرك بذلك (لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم) عن بعض النحويين ان الابعنى الواو، واجاز القراء أن تكون الابعنى الواو في قوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات والارض إلا ما شاء ربك) .

فاذا كان الاخفش وهو من رؤس نحاة البصريين والقراء وهو من رؤس نحاة الكوفة يقدرا ان ذلك في كتاب الله تعالى بل وفيه الحذف ايضا كذلك من حكى عنه القراء وقد جوز ذلك في هذه الآية بعينها ابو على الحسن ابن يحيى الجرجاني ، هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول اذا حكى لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في اختياره في العقيدة والله الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي يأبأها الكرام البررة مشيرا الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح ولا أنا عن مقال الحق زائع وهذه الآيات التي سيقف فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على ما نحن بصددده .

ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدور مقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء ٢٠ او الفتح على ان لا نفى الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرئ بالضم والكسر وما يبعد وما يغيب ومنه الروض العاذب (ولا اصغر من ذلك ولا اكبر) القراء بالرفع والنصب والوجه النصب على نفى الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتجاء في موضع الجر لا متنازع الصرف لمشكال لان قولك

قوله لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل ، انتهى ما قررناه الزعشمى  
وكأنه قصد بذلك ما نقل عن ابي على الفارسي وان الرفع في ذلك للعطف  
على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ ، وقد قال السخاوي شارح ( الشاطبية )  
رحمه الله تعالى متكلمها على قول الامام الشاطبي رحمه الله تعالى .

- ويعزب كسر الضم مع سبأ ونأيا واصغر فارفعه واكبر فافصلا  
عزب يعزب ويعزب اذا غاب ونأى وهما لغتان ومنه الارض  
الغازية والروض العازب البعيد ، والوجه في رفع اصغر الابتداء فهو كلام  
مستقل بنفسه والنصب على نفى الجنس .  
وقال ابو على في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في من مثقال  
وهو رفع كما في كفى بالله .

- وقال في النصب انه معطوف على لفظ مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف  
للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شيء  
الا في كتاب وهذا فاسد انتهى .

- وليس ما ذكره ابو على بفساد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف  
او منقطعا كما هو الجوابان الباتيان وكأن الحامل لابي على الفارسي على ذلك  
بالنصب ايضا لنفي الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك  
على الرفع عطفا على متقال واختلفوا في آية يونس نظرا الى اختلاف حالتي  
العطف وهذا الحال ضعيف .

- وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان القراءة سنة  
متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع  
الاتصال ان في آية سبا تحريجا قاله الزعشمى يأتي ان شاء الله تعالى .

ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الاقطاع  
جرى جمع من المعربين وجرم به العكبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك  
ولا اكبر بفتح الراء في موضع جر لذرة او لمثقال على اللفظ ويقرء ان بالرفع

حملا على موضع من مثقال الا في كتاب اى الا هو في كتاب والاستثناء منقطع  
وقد مه صاحب (تبصرة المتذكر) فقال الا في كتاب مبین منقطع .

وقال على الثانى جزم به الزخشرى وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبین  
جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على تقي  
الجنس ورفعها على الابتداء فعلى هذا ينبغي ان يقف على فى السماء والقول بان  
الاستثناء منقطع هل يرد وهل وقع فى القرآن العظيم ام لا وهى مسألة  
معروفة لا نطول بذكرها .

واما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف بتقديره  
ولا شيء الا في كتاب مبین ونظيره ( ما فرطنا فى الكتاب من شيء - وكل  
شيء احصيناه كتابا - .

وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا او فتحا لان الكلام على ان الرفع  
للعطف على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعدلنا عن الاستثناء من المذكور الى  
مقدر مبتدأ دل عليه ما سبق ولا بدع فى حذف ما قد دل لالة الكلام عليه  
ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى فى كل معلوم وان كل شيء  
مكتوب فى الكتاب وقد يجمع بينهما فى قوله تعالى ( قال عليها عند ربى فى  
كتاب لا يضل ربى ولا ينسى ) وفى قوله تعالى ( وعنده مفاتيح الغيب ) .

وهذه الالوجه الاربعة التى فتح الله بها لا توجد مجموعة فى كتاب بل  
الاول منها قد علمت اصله ومن قدره فى هذه الآية والثانى قد علمت من قاله  
والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب  
العرب وذكر صاحب (تبصرة المتذكر) انه يجوز ان يكون الاستثناء (متصلا -

٢٠ بما قبل قوله وما يعزب ويكون فى الآية تقديم وتأخير وترتيبها) وما تكون فى شأن  
وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا فى كتاب الاكنا عليكم  
شهود اذ تفيضون فيه) الى ولا اكبر، تلخيصه وما من شيء الا هو فى اللوح المحفوظ

ونحن نشاهده في كل آن، ويجوز الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شئ عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر، اما الوجه الاول، فليس هذا نظير، امر ربهم الا الفتى الا العلا، بل عند قصد التأكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو ولا تقول قام القوم الا زيدا الا جعفر اذا قصدت التأكيد الا بالعطف فتقول والا جعفر.

فان قيل . انما يكون ذلك في الا التي للتأكيد وههنا قد لا يكون مقصودا فيكون كقول القائل ما قام الا زيدا الا عمرا .

قلت ، لا يصح لان المثال المستشهد به مفرغ ولا تفرغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا غير ان المستثنين ١٠ د اخلان في القوم ولو سكت عن احدهما لا تنتفى بخلاف ما نحن فيه وايضا فلا نه يلزم مجازان ، احدهما ، بالتقديم والتأخير ، والثاني تكرير .

واما الوجه ، الثاني ، فتفسير يعزب يبين ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في ( العباب ) قال ابو سعيد الضير يقال ليس فلان امرأة تعزبه اي تذهب عزبته بالنكاح مثل قولك ١٥ تمرضه اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على تباعد وتنح فتفسيره بالظهور بعيد ولئن سلمناه فلاى شئ جمع بين الظهور والذهاب وكأ نه قصد بذلك أن الغيب مكتوم ما يظهر منه ويذهب الا في كتاب مبين ، وهذا المعنى قريب من علم كلام وقع للزخشري في سورة سبأ لما وجه القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفى الجنس كقولك ٢٠ لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عما قبله ، قال الزخشري .

فان قلت ، هل يصح عطف الرفع على مثقال ذرة كأ نه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة لا لتأكيد النفي وعطف المفتوح

على ذرة بأنه فتح في موضع الجر لا متاع الصرف كما أنه قيل لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر .

قلت ، يأتي ذلك حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للغيب وجعلت الغيب اسما للخفيات قبل ان تكتب في اللوح المحفوظ لان اثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شيء ولا يزل عنه الا مسطورا في اللوح انتهى ، ويمكن ان يحكى مثله هنا على تقدير حذف مضاف ، ولقائل ان يقول ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على اللفظ والمحل ، فان قيل المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى ( وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ) فان القراءة عند السبعة بحرف رطب ويابس . قال الزنجشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل في حكمها كما أنه قيل وما يسقط من شيء من هذه الاشياء الا يعلمها وقوله الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ، ويقال مثله هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة وداخل في حكمها كما أنه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شيء وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين التأكيد لما فهم من اثبات العلم مما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا يعلمها وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير وفيه ما تقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في المجلس واوضحت القول فيها هنا تكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذ اول حبة ولا رطب ولا يابس برفعها

قال الزمخشري وفيه وجهان أن يكون عطفا على محل من ورقة اورفعا على (١) لارجل منهم ولا امرأة الا في الدار، وما وقع في الكلام من غيرى أنه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك روعى فيه ما راعى العربي بقوله .

فتى كملت خيرا منه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا

- فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب  
الا الجود فما فيه عيب فانه قال كملت خيرا منه لكن ينقصه جوده ونظيره في هذه  
الآية إن كان يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب  
لا يعزب فلا يعزب عنه شيء وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال  
وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدى الى تكثير  
المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس ينقص واما الذي في الكتاب المبين  
فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان البارى  
جل جلاله عالم بالكليات والجزئيات على ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع  
وحيث قد تقطع قد تقدم في الواجهة السابقة بما يصح فلا حاجة الى  
تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متصلا  
بتقديره أن يكون من عطف الجمل الرفع على الاستيناف والعتح على أن لا التى  
لنفى الجنس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب بيطهر او يكون  
من باب (٢) او يجعل منقطعا كما تقدم ويليه كون الا للعطف كما تقدم  
او للاستيناف من محذوف وقد وضع ان الذى تبادر الذهن اليه في المجلس فتح  
من الرب الكريم فله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين .

٢٠

قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور .

بن زياد الكاتب في ما يليه

حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال

(١) سقط هنا من النسختين ، ما نصه من الكشف - الابتداء وخبره الا في

كتاب مبين كقولك - ح (٢) ياض في النسختين ح .

جس الفراء سنة ست ومائتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى المقرئ فسألني عن قواه تعالى (فيهن قاصرات الطرف) فقال لم جمع بعد قوله (فيهما عينان تجريان) فاجيبته بما املى الفراء علينا في كتابه أن فيهن للجنيتين والجنيتين لما قال (ولن خاف مقام ربه جنتان) قال ومن دونها جنتان فقال لي خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره الجنيتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة خلاد وبجوابي وبانكاره ٥ على فردد الفراء في نفسه شيئا ثم قال لي ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى (فان كان له اخوة يريد فان كان له اخوان وقال) فقد صغت قلوبكما) يعني فقد صغت قلوبكما ، انتهى .

في كتاب لب الالباب في المسئلة والجواب  
لابي الحسن ابن جني من ابيات المعاني  
قول الشاعر

١٠

انما زيدا الينا سائرا من مكان ضل فيه السائر  
فهو يا تينا عشي في سحر ماله في يده او عامر  
باي شيء نصب زيد او حقه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر  
وكيف يلتئم ماله في يده او عامر وهذا العجز مبين للصدر وهي مسئلة عظمى ١٥  
وان احاط اللبيب بها علما .

والجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان شرط ونمي فعل  
ماض من قولهم نمي ينمي اي ارتفع قدرا وزيدا مفعول به وسائرا نصب على  
الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر فاعل وهو الذي نصب  
زيدا وتقديره ان نمي السائر زيدا المعنى انه ارتفع به وهداه الينا في حال كونه ٢٠  
سائرا من مكان حارفيه وضل .

واما البيت الثاني فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء  
والسحر وقتان متباينان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ يأتي فعل مضارع  
ناعشا حال من الضمير في الاتيان من نعشته انعشه اي رفعته ومنه قول الشاعر

وهو ابوحية النميرى .

إذا ما نعيشناه على الرحل يتثنى مساليه عنه من وراء ومقدم  
ومسالا عطفاه وقد نصبها على الظرف لانهما فى معنى ناحيته الاتراه  
يقول من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعناه على الرحل لا يستمسك  
فيتثنى فى ناحيته من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ابيات المعاني وهو بما يسأل  
عنه وقوله فى البيت المتقدم ماله منصوب بقوله ناعشا اى رافعا ماله فى يده  
وصرف سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسرار وقوله او عامر عطف على  
المضمر فى يأتى وطول الكلام سد مسد التأكيد وتقريب معنى هذين البيتين  
أن زيدا ضل فى مومة فهدها اينا السأرفيها فهو يأتى ناعشا اى رافعا مكثرا (١)  
ماله هو او عامر ، والحمد لله انتهى .

١٠

ورد فى سنة ثلاث وعشرين وثماتمئة من بلاد  
المغرب من الفقيه ابى بكر بن محمد بن عقبة أسئلة  
فى النحو الى الشيخ جلال الدين السبلى فكتب عليها  
اما الاسئلة فسبعة

الاول زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكداً ممنوع فقوله تعالى  
( فطفق مسحاً بالسوق والاعناق ) هل هو مقبول ام لا .  
الثانى زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلها رأوه عارضا منصوب على  
التمية - يز وتعقب ابى حيان له من المصيب منها وذكر اقربا من ذلك فى قوله  
تعالى ( فسواهن سبع سموات ) .

الثالث ابن الخصوص بالمدح فيما انشده الزمخشري فى سورة الصافات  
لعمري لئن انزفتمو أو صحوتموا لبئس الندامى كنتمو آل ابجرا  
ومنه قول عائشة « كان لنا جيران من الانصار لنعم الجيران كانوا » .  
الرابع علام انتصب بصيرا فى قوله فجعلناه سميعا بصيرا .  
الخامس من أى الضائر قول ابى الطيب .



الأشياء - ج - ٤  
هو الجدل حتى تفضل العين اختها  
٢٠٢  
الفن السابع  
وقول المعري .

هو الهجر حتى ما يلج خيال  
السادس ما معنى من في حديث « الا اخبركم بخيركم من شركم »  
• وفي حديث « ما بال الكلب الاسود من الاحمر » وفي قول المعري .  
وان يك وادينا من الشعر واحدا فغير خفى أثله من ثامه  
السابع ما اعرب قوله فخرج بلال بوضوء فن ناضح وثائل  
وقول المعري .

وهم الناس فالحياة بهم سو  
ق قمن غابن ومن مغبون

واما الاجوبة

١٠

قال اللهم ألهم الصواب .

اما السؤال الاول فالظاهر انه سقط شيء وهو رد زعم ابن مالك  
لان هذه الآية ترد على ابن مالك .

والجواب ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطلق يمسح مسح  
١٥ فحذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن  
مالك في (الكافية الشافية والالفية) وردده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في  
(شرح الالفية) بما يوقف عليه ان كلامه (١) وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في  
تفسيره طفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لدلالة المصدر  
عليه اى فطلق يمسح مسح انتهى .

٢٠ وقد اعرب الزنجشري قوله تعالى (والمحصات من النساء الا ما  
ماكنت أيا نكم) كتاب الله عليكم مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله مصدرا مؤكدا  
اى كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب  
باضمار فعل وهو مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم  
وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي من انه

(١) كذا - ولما في كلامه -

يجوز

يجوز تقديم المفعول في باب الإغراء بالظرف والمجرور مستدلاً بهذه الآية إذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله أي الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال أن يكون مصدراً مؤكداً كما ذكرناه .

وأما السؤال الثاني فقال الشيخ أبو حيان في سورة الاحقاف

واتنصب عارضا على الحال من المفعول وقال ابن عطية ويحتمل أن يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم الذي يفسره قوله عارضا .

وقال الزمخشري فلما رأوه في الضمير وجهان أحدهما أن يرجع إلى

ما تعدنا وإن يكون مبهما وقد وضع امره بقوله عارضا أما تمييزا وأما حالا وهذا الوجه اعرب وافصح انتهى .

قال الشيخ أبو حيان وهذا الذي ذكر أنه اعرب وافصح ليس

جاريا على ما ذكره النحاة لأن المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون إلا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو وأما أن الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم أحدا ذهب إليه وقد حصر النحاة المضمير الذي يفسره ما بعده فلم يذكر واقفه مفعول رأى إذا كان ضمير أولاً أن الحال يفسر المضمير ويوضحه أنه انتهى .

وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشري فإنه قال والضمير في رأوه يحتمل أن يعود على العذاب ويحتمل أن يعود على الشيء المرئي في الطالع عليهم وهو الذي يفسره قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري افصح بالابهام والتمييز والحال فلد لك خصمه الشيخ رحمه الله بالاعتراض والذي قاله الشيخ هو الجارى على القواعد المقررة في النحو .

وأما آية البقرة فقال الشيخ أبو حيان فيها قال الزمخشري والضمير

في فسواهن ضمير بهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسر به فهو عائذ على غير

متقدم الذكر وهذا الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن  
او القصة وشرطها عند البصريين ان يصرح بجزئيتها ومنه ما يفسر بمفرد اى غير  
جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير المجزوء رب  
والضمير المرفوع بالول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول خبره  
مفسر له والضمير الذى ابدل منه مفسره وفى اثبات هذا القسم الاخير خلاف  
وذلك نحو ضربتهم قومك وهذا الذى ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه  
الضائرات التى سردناها الا ان نحيل (١) فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسر له  
وهو الذى يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا وانه ضمير مبهم ليس عائد  
على شئ قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارباطا  
كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء وانه سوى  
سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما  
استوائه الى السماء والآخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذى  
استوى اليه هو عينه المسوى سبع سموات وقد اعراب بعضهم سبع سموات بدلا  
من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك  
مررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده  
لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم  
قال بعد سياق اعراب يتلخص فى نصب سبع سموات اوجه البدل باعتبارين  
يعنى باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار  
البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال و يرجع البدل لعدم الاشتقاق  
انتهى والتعقب المذكور فى سورة البقرة نظير التعقب المذكور فى سورة  
الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله فى ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدم  
وقد تعقب القطب فى حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله والضمير فى فسواهن  
ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير فى ربه رجلا  
على انه مبهم لان رب لا تدخل الاعلى النكرات وهذا لا يوجد فى فسواهن

واما السؤال الثالث فقد اشار الى ذلك ابن مالك في (التسهيل)

في الكلام على المخصوص بقوله او يذكر قبلها معمولا لا ابتداء او لبعض نواسخها  
او بعد فاعلها مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او أول معمولي فعل ناسخ، مثال  
المخصوص الذي ذكر قبلها معمولا لا ابتداء زيد نعم الرجل وعمر وبش  
الغلام وزيد نعم رجلا وعمر وبش غلاما، ومثال المخصوص المعمول بعد  
نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر .

اذا أرسلوني عند بعدى حاجة أمارس فيها كنت نعم المارس

وفي باب إن قول الشاعر .

لم ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشير

وفي باب ظن ظننت زيد انعم الرجل ، ومثال ذكر المخصوص بعد  
فاعلها مبتدأ نعم الرجل زيد وبش الغلام وعمر ، وقوله او خبر مبتدأ لا يظهر  
قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيبويه ومن نسيه الى سيبويه  
هذا المصنف في الشرح قال فيه واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ  
واجب الاضمار واطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شرح  
التسهيل) ، ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها او أول معمولي فعل  
ناسخ هذا البيت المذكور في السؤال لان كان من نواسخ الابتداء وقول زهير

يمينا لنعم السيد ان وجله تما على كل حال من سجيل ومبرم

وقد انشده الزخشرى في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى

لا فيها غول ولا هم عنها يزفون ( حيث قال ويزفون على البناء للنعول من

ف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكران تزيف ومنزوف وقرئ  
زفون يعنى بكسر الزاى من أنزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه  
ل الشاعر .

لعمري لئن أنزفتموا وصحوتمو لبئس الندامى كتمو آل ابجرا

ومعناه صارذ أنزف ونظيره اتشم السحاب وتشعث الريح وأكب

الرجل وكيته وحقيقتها داخل في القشع والكب ، انتهى .

وأما حديث عائشة فإن كان الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون هذه اللفظة رواه البخاري في الهبة والرقاق عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ « إلا أنه قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من البانهم » وفي الرقاق زيادة فيسقيناه ويقع في بعض النسخ اسقاطه من الرقاق ولذلك لم يذكره المزني في (الاطراف) ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السؤال فقد يكون في غير الصحيحين وفي (مسند) احمد (إلا ان حولنا اهل ردم من الانصار جزاهم الله خيرا) وفي (ابن ماجه) عن ابي سلمة عن عائشة (غير انه كان لنا جيران من الانصار جيران صدق) .

وأما السؤال الرابع بقوابه ان جعل ان كانت بمعنى خلق فيها حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وان كانت بمعنى صير فقوله (سميعا) مفعول ثان وكذلك (بصير) لانها خبر ان في الاصل فجاز جعل كل منها مفعولا ثانيا ويجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه فاسخ الابتداء ثم يعرب كل واحد منها مفعولا ثانيا . وقد قال ابن مالك في (التسهيل) باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخلة عليهما كان والممتنع دخولها عليهما لاشتغال المبتدأ على استفهام فتنصبها مفعولين ولا يحد فان معا او احدهما لا بدليل ولها من التقديم والتأخير ما لها مجردين ولتاينها من الاقسام والاحوال ما لجبركان ، انتهى وقد جاء في خبر كان (وكان الله سميعا بصيرا - وكان الله عليا حكيا) فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المفعول الثاني والثاني صفة كما في قوله تعالى (فجعلناه هباء منثورا) ويجوز ان يجعل في معنى واحد على معنى مميز بين الاشياء اذ لا يحصل التمييز بين الاشياء غالبا الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا «الرمان

«الزمان حلوحامض» بمعنى مز، فاذا جاء مثل جعل الله الزمان حلوا حامضاً كان حكمه كذلك .

واما السؤال الخامس فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز أن يقال هو من القسم الخامس الذى ذكرناه من كلام الشيخ - أبى حيان فى جواب السؤال الثانى وهو الضمير المجعول خبره . مفسر له وقد ذكر ابن مالك ذلك فى (التسهيل) فقال ويتقدم ايضا غير منوى التأخير ان جر رب اورفع بنعم اوشبهها اوباول المتنازعين اوبدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجعول عند الكوفيين .

- ١٠ قال الشيخ ابو حيان ومثال جعله خبراً قوله تعالى (ان هى الاحياء الدنيا) قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الاحياء الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها اويبينها قال ومنه، هى النفس تحمل ما حملت (١)، وهى العرب تقول ما شاءت قال المصنف فى الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفى تنظيره، هى النفس او هى العرب ضعف، لا مكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمل وتقول خبرين انتهى كلامه .

قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا فى الضمير الذى يفسره ما بعده ولا ينوى بالضمير التأخير أن يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام .

- ٢٠ واما ما ذهب اليه المصنف من ان هى يفسرها هو حياتنا الدنيا الذى هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسر الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واداك كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه يؤدى الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من

(١) مثل له بعضهم بقوله، هى النفس ما حملتها تتحمل - .

المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار مالكمها وسيد الجارية مالكمها وليس في كلام الرخشمى ما يدل على ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعنى ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى .

• وتلخص منه انه ارتضى كلام الرخشمى ولم يرتض تقدير ابن مالك ويقال عليه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المجعول خبره مفسر له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتننى هو الجحد الى آخره معناه الجحد الى الكامل الجحد بهذه الصفة وقول المعري ، هو المهجر ، معناه المهجر الى الكامل المهجر بهذه الصفة وهو ان لا يلم خيال فتى ألم خيال لم يكمل المهجر فهذا ما ظهر لي ، وفوق كل ذي علم عليم .

١ . وما السؤال السادس فالحديث باللفظ الاول (١) واما الثاني فهو

من كلام عبد الله بن الصامت الراوى عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا قام احدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب

١٥ الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن انى سألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتنى فقال الكلب الاسود شيطان ) رواه مسلم وهي في المثال الاول للفصل قال ابن هشام في ( المعنى ) في اقسام من الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني التضادين نحو ( والله يعلم الفساد من المصلح ، حتى يميز الخبيث من الطيب ) قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ما زومير .

٢٠ بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن وقد اقر الشيخ ابو حيان في ( شرح التسهيل ) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف في الشرح واردت بذلك الفصل الى دخولها على ثاني المتضادين نحو ( والله يعلم الفساد من المصلح ، وحتى يميز الخبيث من الطيب )

فان الهوى دواء      لذى الجهل من جهله

انتهى قال الشيخ ومنه ( لا يعرف قبيل من قير - ١ ) وليس من شرطها  
الدخول على المتضادين بل تدخل على المتباينين يقول لا يعرف زيدا من عمرو  
انتهى كلام الشيخ في ( شرح التسهيل ) وعلى هذا فتكون في قول عبد الله بن  
الصامت للفصل ايضا ، اى ما بال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من  
الكلب الاصفر ، ويحتمل ان تكون بمعنى عن وكذلك هي في بيت المعري  
في قوله

فغير خفى أثله من ثمامه

واما السؤال السابع في إعراب قول ابى جحيفة « فن ناضح »  
ونائل « قد سألني عنه من مدة بعض المغاربة يقال له العفصى المقيم عندنا  
بالقاهرة وقد توجه الآن للمغرب وظهر لي في إعرابه انه بدل تقيصل على  
تقدير فانقسموا قسمين من ناضح ونائل لان في رواية فرأيت الناس يتدرون  
الوضوء فن اصاب منه شيئا تمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه  
واللفظان في ( مسلم ) في كتاب الصلاة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول  
الشاعر .

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم      من بين ملجم مهره اوساف

قال النحاة يريد وساف لان البدل التفصيل لا يعطف الا بالوا وانتهى

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

٢٠      واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى

على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(١) كذا في النسختين وفي التاج في دبر ، وقبل - ما يعرف قبيل من دبر ح .



(كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستانى ما نصه)

الى كعبة الآداب تأتى الرسائل  
إمام حوى علما ونفرا وسوددا  
فكتاب سر الملك عالم عصره  
فان أشكلت يوما امور فلذ به  
نهاية كل الناس عند اجتماعهم  
فييدى سؤ الاثم يذكر حله  
هو البدر ان لا يفته بمحاسن  
هو الليث في كرو فرعا مل

ما قول امام اهل الادب وما لك زمام معالى الرتب . وخليفة

النعمان في هذا العصر ، ومن با قلامه وإقدامه يحصل الفتح والنصر ، في يتين  
وقعلا في تمام ، مدح بهما المعتصم الامام ، لما صلب بعض الخوارج ، العائجين  
عن الشرائع والمناهج .

وهـ

ولقد شفيت النفس من برحائها  
ثانيه في كيد السباء ولم يكن  
أن صار بابك جار ما زيار  
كائنين (١) ثان اذها في الغار

قال الصفدى قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني

اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة  
رابع ، ولما وقف المملوك على هذا التعليل استبعد وقوع مثله من ابي تمام ،  
وخاض فكره في الجواب وعام ، وخطر للملوك أن المراد غير ما فهم الصفدى  
وقصد عرض ذلك على من من علومه تقتبس وبكلامه تقتدى ، وهو أن في الكلام

تقدما وتأخيرا وتقليبا للتركيب وتغييرا ، وهو أن التقدير ولم يكن كائنين  
اذها في الغار ثان ، وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان ، والمراد أنه لم تكن  
كهداه القضية قضية اخرى ، وكلام ابي تمام بهذا المعنى اخرى ، وحصل بهذا  
القلب مراعاة للقفية ، ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطبيكم الذى منه

الشفاء والعافية ، ولم يعرج ابوتام على مراعاة الآلية ، حتى نسب كلامه الى الغلط الواضح لاولى البداية ، وايضا حه انه لم يوجد كمال اثنين اذ هبافى الفارح حال ثاني ، والمسؤل ايضاح ما في هذا التعليل والتصويب من المعاني ادام الله لكم المعالي ، واجزل عليكم الفضل المتوالى .

( فكتب اليه البدر الكلستانى مجيبا بما نصه )

أتنتى ابيات تموج بلاعة      وفيها على بحر العلوم ذلائل  
ونظمها صدر الزمان وعينه      حلال المعاني والمعالى جلائل  
هو الخبر نجل الخبر حاو وجيزه      بسيط المعاني للفضائل شامل  
اذا هز اقلام الفصاحة تنجلي      مسائل فيها من فنون مسائل  
وما لك فقه الشافى باسره      اصولا فروعاً واحداً لايشاكل  
ونادى له فى كل ناد خصاله      ألافى سبيل المجد ما انا فاعل  
له المقول الواضح فى كل مشكل      وفضاح نفس يوم تأتى تجادل

أتانى ما اتحف به ملك البلاغة ومالك المعاني ، فاطر بنى بنسيج وحده واغنا فى ، عن الثالث والثانى ، أوفى الله كاسه ، وطيب أنفاسه ، اما الصفدى المغلط فغلط فى واضح ، واعتراضه فاضح ، وقد صفد ناقص (١) ذهته عند الكلام فى حل تركيب استاذ الادباء ابى تمام ، حيث لم يفرق بين كائنين ثان وبين كئمان اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة ، اذا لاول تركيب جملة والثانى تركيب اضافة ، وظهور النون جعلهما كالغضب والنون ، فزال هذا الوهم للفظى العارى من المعنى ، بمجرد المبنى والمبنى ، والذى يقضى منه العجب ان المخطىء فى الظاهر كيف يعد من محققى الادب .

واه احل مبناء وبيان معناه فالظاهر من المقصود ، ما يقول العبد وهو مجود ، ان ثانيه خبر ثان لصار ولكن جعل من قبيل « اعط القوس بارها » فى

(١) بها مشى - لعله تا هض لانه يطلق على الخادم وعلى فرج الطائر المنتهى للطيران والال اولى بالاعتبار .

ترك النصب اذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولم يكن بمعنى لم يصير لقربه سباق أن صار وثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره وفيه مضاف محذوف والمآل ولم يصير ثانيه كثنائي اثنين اذ هما في الغار لانهما تجاورا في العلولا في الغور والقرض ان نصب مصلوبه بالا ارتفاع لكن في الصلب . وهو من التهكم المليح .

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن عيسى نقلت

من خط الشيخ كمال الدين الشمني والد شيخنا

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى عن قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا) الآية والبحث عن تركيبها .

فاجاب أن الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من

القياس المؤلف من متصلتين لانها شتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينهما حد اوسط هو تال في الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم

فضية اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالى الكبرى وهو «ولو علم الله فيهم خيرا اتولوا وهم معرضون» وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق

مازوما لتوليهم وعدم قبولهم له هذا الاشكال، قال وعندى فيه ثلاثة اجوبة .

احداها لانسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان

من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولا نسلم أن الاوسط متحد بناء على احد

التفسيرين لقوله تعالى (ولوا سمعهم لتولوا وهم معرضون) فان قوله تعالى

(ولو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم) معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحق

لا سمعهموه ذلك الاسماع (١) لتولوا ولم يؤمنوا مبالغة في بعدهم عن الاقبال على

الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم قآ منؤ لتولوا بعد ذلك وارتدوا

فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا هو في الجملة الاولى

بمعنى لو اسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا فاستقاموا وفي

(١) لعله سقط ولو اسمعهم ذلك الاسماع - ح .

الجملة الثانية بمعنى ولوا سمعهم اسماح فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في  
الايمان لتولوا وارثوا ولا شك أن اسماح اللطف والرحمة غير اسماح الابتلاء  
والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما .

الجواب الثاني سلمنا اتحاد الاوسط لكن لا نسلم انتاج القياس

- المؤلف من متصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخرين فان قالوا لا يلزم من صدق  
كلما كان ، ب ا ب ج د ، وكل ما كان ج د ، فهو صدق كل ما كان ، ا ب  
فهو (١) لان الكبرى تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى  
تدل على صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة  
الاكبر الاصغر وانما يلزم ذلك ان لوبقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر  
على ذلك التقدير ولم قلتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل  
هذا في الآية الكريمة فتزل قوله تعالى « ولوا سمعهم لتولوا » على ان التولى لازم  
للاسماع في نفس الامر (ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم) على ان الاسماع ثابت على  
تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فيلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان  
علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدق قدر رفع التلازم في قوله تعالى (ولو  
سمعهم لتولوا) ومعاندة اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال .

- الجواب الثالث سلمنا انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأي  
الامام ومن قبله لكن لا نسلم أن في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه  
يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير  
فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا .

٢٠

فان قلت ، فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولى فيكون ملزوما له .

قلت ، لان علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا وتقيضه

لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى اعلم .

(١) كذا وحروف هذا القياس لا تخلو عن شيء

الادكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبدالرحمن

بن اسحاق الزجاجة النحوي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجة النحوي رحمه الله تعالى

اما بعد حفظك الله وابقاك وهدانا وإياك ووفقنا فيما نحاول دينا

ودنيا للرشاد ورزقنا علما تقرر به عملا يقرب منه ونزلف لديه إنه سميع بصير

وعلى ما يشاء قدير .

فانك اذ كرتني بالمسئلة التي سألت عنها في البيت الذي سئل الكسائي

عنه وهو قوله .

١٠ فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق أعق واطلم

وتفسيرى وجه الطلاق النصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية

يتلاقى بها الحويون ويسأل عنها متادبوا الفقهاء وكنت جمعتها قدما .

مها مسائل ذكر لى ابوبكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بان

الحياط الحوي أنه اجتمع هو وابوالحسن بن كيسان مع ابى العباس ثعلب على

١٥ تلخيصها وتقريرها .

ومنها مسائل ذكر لى ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها .

ومنها مسائل مشورة جمعت بعضها عن شيونى شفاها وبعضها مستنبط

من كتبهم فاحببت أن اجمعها في هذا الكتاب واسميه ( كتاب الادكار بالمسائل

الفقهية ) فاعتمدت ذلك حين نشطتني له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها

٢٠ ومسئلة الكسائي الى جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجرا عاية

الايجاز لئلا يطول فيمل ويكثر فيضجر و بالله التوفيق وهو حسنا ونعم

الوكيل .

## مسئلة الجزاء

قال اذا قال الرجل لامراته إن اعطيتك إن وعدتك إن سألتني فانت

طالقي

طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة لأنه ابتداء بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة السؤال فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة وكذلك يقسح الترتيب في الحقيقة وليس ههنا إضمار الفاء لأن جواب كل سؤال قد تقدم قبله فصار مثل قولك أقوم إن قتلت ألا ترى أنه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وإن الجواب مبذوره، وكذلك إن قال لرجل إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعدي حر فليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم تكون منه العدة ثم العطية فإن ابتداء بالعطية من غير سؤال ولا عدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك إن وعدده من غير سؤال ثم أعطاه .

### مسئلت

١٠

فإن قال لها إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فانت طالق فهو مضمحل للقاء في الجزاء الثاني لأن العطية لا تكون إلا بعد السؤال كما أنه قال إن سألتني فإن أعطيتك إن وعدتك فانت طالق ولا يضمم اللقاء في الجزاء الثالث لأن العدة قبل العطية فهذه أيضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كما أنه قال إن سألتني فإن أعطيتك بعد أن أعدك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقعه ١٥ في الترتيب مثل الأولى إلا أنها في تقدير اللقاء وإضمارها تخالفها فإن أعطاه من غير سؤال لم تطلق وإن وعددها ولم يعطها لم تطلق وإن وعددها وأعطاه من غير أن يتقدم سؤال لم تطلق .

وكذلك إذا قال لعبدته إن سألتني فإن أعطيتك إن وعدتك فانت حر وكذلك تضمم اللقاء في الجزاء الثاني كما أنه قال إن سألتني فإن أعطيتك ٢٠ إن وعدتك فانت حر .

### مسئلت

فإن قال إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فانت طالق فهو مضمحل للقاء في ذلك كله لأنه قد وقع كل شيء في موضعه لأن السؤال يكون ثم

العدة ثم العطية كأنه قال إن سألتني فإن وعدتك فإن أعطيتك فانت طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء وفي تقدير العربية مختلفة .

### مسئلة

فان قال لها ان اجنبت منك إجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق .  
فاجنبت ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة لان الاغتسال في الحمام مشروط مع الاجتناب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا .

### مسئلة

فان قال كلما اجنبت منك إجنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنبت ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يتردد مع كل إجنابة والمعنى انت طالق إن مات فلان بعد كل إجنابة اجنبت منك ، وكذلك إن سقط الحائط وإن قام زيد يجرى هذا المجرى لانه ليس بما يتكرر ، وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك إجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنبت ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق ثلاثا وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردد ، هذا غلط لان الفعل اذا كان يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا .

### مسئلة

اذا قال لها إن كلمتك وإن دخلت دارك فانت طالق فانها تطلق باحد الفعلين لان المعنى إن كلمتك فانت طالق وإن دخلت دارك فانت طالق لانه قد كرر إن مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لانها شرطان ٢٠ وكذلك إن قال لها ان كلمتك وإن دخلت دارك فعبدى حرفا انه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا اذا وقعا معا زم .

## مسئلة

إذا قال لها إن دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق بوقوع  
 الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر إن دخل ولم يكلمها لم تطلق وإن  
 كلمها ولم يدخل لم تطلق وإذا جمع بينهما طلقت ولم يبال بإيهما بدأ بالكلام أم  
 بالدخول أي ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لأن المعطوف بالواو  
 يجوز أن يقع آخره قبل أوله ، ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرافيجوز  
 أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد قال الله تعالى ( واسجدى واركعى ) وكذلك  
 إن قال لعبد إن دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لا يعتق إلا بوقوع  
 الفعلين جميعا كيف وقع لافرق بينهما في وقوع الاول قبل الثانى او الثانى  
 قبل الأول .

١٠

## مسئلة

إن قال لها إن دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق إلا بوقوع  
 الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى يدخل الدار ولا ثم  
 يكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يعتق لأن المعطوف  
 بالفاء لا يكون إلا بعد الاول وكذلك ثم .

١٥

## مسئلة

فان قال لها إن كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد من  
 الفعلين وإن لم يكرر إن فإيهما وقع طلقت لأن الواحد الشيعين وهو بمنزلة  
 قولك إن كلمتك وإن دخلت دارك فانت طالق لافرق بينهما في وقوع الطلاق  
 وكذلك في العتاق إذا قال إن كلمت زيدا او دخلت الدار فعتق حرعتق  
 بواحد منهما وإن وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالأثنان  
 اجد رأن يقع بهما .

٢٠



## مسئلة

إذا قال لها أنت طالق وإن دخلت الدار طلقت في وقتها على كل حال لأن المعنى أنت طالق إن لم ادخل الدار وإن دخلتها لأن الواو عاطفة على كلام محذوف ، وكذلك إذا قال عبيد حروان دخلت دارك عتق على كل حال لأن المعنى عبيد حروان لم ادخل دارك وإن دخلتها ، وكذلك إذا قال عبيد حروان لم ادخل دارك عتق لو تته على ما ذكرت لك .

## مسئلة

فإن قال لها أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار أما إن شرط لا يقع الطلاق إلا بعد وجود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولها مواضع كثيرة يغترق فيها في هذا المعنى ستمربك إن شاء الله تعالى .

## مسئلة

فإن قال لها أنت طالق أن دخلت الدار بفتح أن طلقت لو تته لأن المعنى أنت طالق من أجل أن دخلت الدار ولأن دخلت الدار قد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذي من أجله طلقها لا شرطاً لوقوع الطلاق كما كان في باب إن وهي تطلق إذا افتتح أن كانت دخلت الدار ولم تدخل فإن الطلاق يقع بها في وقته ، وكذلك إذا شدد أن وفتحها مقال أنت طالق أنك دخلت الدار طلقت لو تته كانت دخلت الدار ولم تكن دخلت ، وشرح ذلك أنه لو بلغه أنها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها أنت طالق ثلاثاً فقات له لم طلقتني فقال من أجل أنك دخلت دار زيد فقات إلى لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك مانع من وقوعه ، وكذلك إذا قال لها أنت طالق أن دخلت دار زيد فكأنه طلقها ثم خبر بالعلة التي من أجلها طلقها والسبب

والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق، وكذلك لو قال لها أنت طالق إنك دخلت الدار فكسر إن وشدها طلقت وهذا لم يخبرها بالعلة التي من أجلها طلقها ولكنه طلقها ثم أخبرها بخبر منقطع عن الأول وكأنه أخبرها بما ليس مما هما فيه بشئ فالأخبار به والأحكام عنه سواء إذ ليس بشرط للطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسر إن وتشديدها وبين فتحها وتشديدها .  
وفتحها وتخفيفها وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك .

### مسئلة

فان قال لها أنت طالق ان (١) دخلت دار زيد فكأنه قال لها أنت طالق وقت دخولك دار زيد فيه مضى وهي في تقدير أنت طالق أمس فالطلاق يقع بها وذكره المضي لغو وهذا في اللغة كلام متناقض قد نقض آخره أوله اللهم إلا أن يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد ثم أخبرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد قط فقال لها أنت طالق ان (١) دخلت دار زيد فكأنه قال لها أنت طالق أمس ثم كذب عليها بقوله دخلت دار زيد فسواء هذا وقوله أنت طالق أمس وانت طالق إذ دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله أنت طالق إذ دخلت دار زيد وانت طالق أمس ١٠ كلاما مستحيلا لانه متناقض كأنه قال طلقتك أمس وأما قوله أطلقك أمس فحال لا يتقاضى وأما بآخره وأما قوله طلقتك أمس فان كان تدفع فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فأنما كذب في أخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء في ذلك .

### مسئلة

٢٠

إذا قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدي حر فدهاه ثلاث مرات واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشترطة مع الدعاء وهي ترد

(١) كذا وعلله إذ كما يدل عليه ما يأتي - ح .

فلا يعتق العبد الا بدعاء معه اجابة . وكذلك اذا قال لامرأته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فنادها ثلاث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة .

## مسئلة

### انشد الكسائي

- فان ترقى يا هند فالرفق احزم  
فان تطلق والطلاق عزيمة  
فبيني بها ان كنت غير رقيقة  
وما لامرئ بعد الثلاث تقدم
- اما قوله انت طلاق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موصوفا  
موضع اسم الفاعل كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صوم اي صائم وفطر  
وزوراي مفطر وزائر كما قال الله عز وجل ( أن اصبح ماؤكم غورا ) اي غائرا  
وقد يقع المصدر في موضع اسم المفعول أيضا كما قيل رجل رضى اي مرضى فكأنه  
قال انت طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادرا اذا  
وضعت موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد  
مفرد في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فنقول رجل عدل ورجال ونسوة  
عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع .

انشدنا ابو عبد الله تخطويه قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي .  
طمعت بليل أن تريع وانما  
تقطع اعناق الرجال المطامع  
وباعت ليلتي خلاء ولم يكن  
شهود على ليلي عدول مقانع  
فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى .

- ٢٠ الوجه الثاني في قوله فانت طلاق أن يكون حذف المضاف وأقام  
المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل  
( واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها ) يريد اهل القرية واصحاب  
العير فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فكذلك اراد انت ذات طلاق  
فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه .

قالت الخنساء

ترتع ما رعت حتى إذا ذكرت فانما هي إقبال وإدبار  
أي ذات إقبال وإدبار وقد يجوز أن يكون جعلها الإقبال والإدبار  
لكثرة ذلك منها مجازاً واتساعاً وإنشد سيويه .

• وكيف أو اصل من أصبحت خلالته كابي مرحب

- يريد تخلالة أبي مرحب والتخلالة الصداقة ، وأما قوله والطلاق عزيمة  
ثلاثاً فإنه إذا نصب الثلاث فكأنه قال فانت طالق يقع بها الثلاث ويكون قوله  
والطلاق عزيمة منى جداً غير لغو وإذا قال فانت طالق والطلاق عزيمة برفع ثلاث  
فكأنه قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلاث أي الطلاق ثلاث أي الذي بمثله  
يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث خيراً ثانياً عن الطلاق أو موضعاً للعزيمة  
وإن شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثاً ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة  
ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته أو نويته عزيمة ثلاث ففسره بهذا  
ودليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل قصد الثلاث قوله في البيت الذي بعده فبني  
بها فهذا يدل على أنه أراد الثلاث والبينونة ويجوز نصب عزيمة إذا رفع  
الثلاث فقال والطلاق عزيمة ثلاث فيتنصب على إحصاء فعل كأنه قال والطلاق  
ثلاث أعزم ذلك عزيمة ويجوز أن يكون تقدير قوله والطلاق إذا كان عزيمة  
ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ما شيا وكما تقول هذا بسرا طيب  
منه رطباً وأما قوله ومن يخرق أعق وأظلم فن كلام الشعر لا يجوز في مشور  
الكلام والله أعلم ، هذا آخر المسائل والحمد لله رب العالمين .

### مسئلة

٢٠

فيها الكلام على نصب ضبة في قول صاحب ( المنهاج ) ( وما ضبيب  
بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم ) تحرير الشيخ الإمام العالم العلامة  
كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له .

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته ، الحمد لله ، مسئلة ، عرض  
الاجتماع ببعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية  
سأله عن وجه نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما ضبيب بذهب او فضة  
• ضبة كبيرة لزيينة حرم ، وقال اعزه الله واخبرني يعني السائل ان الاصحاب  
اختلفوا في وجه نصب ضبة وأن بعضهم قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان  
ضبة او وان كان ضبة وقال بعضهم هو مصدر وتقديره تضبيبا ضبة وقال  
بعضهم هو آلة وقال بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل  
غير ذلك ، وقد ظهر لي على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربي ان هذه  
الاقوال كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة فغني عن  
الاجواب لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الالف  
المضيب فيكون المعنى وما مضيب وكان المضيب ضبة او وان كان المضيب ضبة  
ولا ينجي فساد سواه جعلت كان تامة او ناقصة والواو عطف او للحال ، هذا  
كلام الشيخ سلمه الله تعالى وقد اقتضى امرين .

احدهما ، بان اسم كان المقدرة ضمير .

والثاني ، انه عائد على ما الواقع على المضيب وكل منهما ليس بلازم  
اما الاول فلا نه يجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت الضبة ضبة  
كبيرة الى آخره .

واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عائدا على الضبة  
المفهومة من قوله وما مضيب لان نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له  
كقوله تعالى ( من عفى له من اخيه شئ فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان )  
فمعنى يستلزم عافيا والضمير في اليه عائد عليه ، وكقوله .

لكالرجل الحادي وقد منع الضحى وطير المنايا فوقهن واقع  
فالحادي يستلزم إبلا محذوفة وضمير فوقهن عائد عليهن . اذا تقرر ذلك فقد حذف  
كان

كان واسمها ظاهرا قد رناه او ضميرا وبقي خبرها .  
 فان اعترض معترض بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر  
 بعد ان ولو .

اجبنا بانه يكفي في التخييل وقوعه في كلام العرب وإن كان قليلا  
 فقد خرج سيئويه رحمه الله تعالى قول الرازي .

من لدشولا فالى اتلاها

على ان التقدير من لدان كانت شولا وامكنا ان نخلص عن اعتراضه  
 بوجه آخر وهو ان تقول اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة فحذفت واسمها بعد  
 ان وبقي خبرها ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذى هو  
 الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في ١٠  
 غيرها من ادوات الشرط .

واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لا من الفعل المحذوف قال  
 في (الارتشاف) وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون لا قوله  
 تعالى (فلم تقتلوهم) تقديره والله اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم اتم ولكن  
 الله تقتلهم وقوله تعالى (فالله هو الولي) تقديره ان ارادوا ولياء بحق فالله هو ١٥  
 الولي بحق وقوله تعالى (يا عبادى ان ارضى واسعة فايى فاعبدون) اى ان لم  
 يتأت ان تخلصوا العبادة لى فى ارض فايى فى غيرها فاعبدون وهذا هو الانسب  
 ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضيب بالذهب  
 او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعباده وان كانت  
 صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب (المنهاج) رحمه الله لما اختصر ما في ٢٠  
 (المحرر) وحذف او لا كان واسمها ذكر الشرط ثم قوله فى رد هذا الوجه  
 سواء جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان  
 ضبة منصوب بها فتأمل، هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه .

ثم نشرع فى ذكر كلام المعترض على بقية الالوجه، ثم قال واما قول

من قال تضبيبا ضبة فليس بشيء لأنه لم يعرب ضبة وإنما أكد الفعل بمصدره القياسي وابقى الضبة على حالها .

و اما قول من قال ان ضبة مفعول مطلق لأنه آلة التضبيب او توسع .  
المصنف فاطلق الضبة على المصدر و نصبها مفعولا مطلقا فشبهته قوة جدا لان  
لفظ ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الضبة ليست بآلة للتضبيب  
لأن كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروضة له كالسوط  
قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع كضربته  
سوطا ولا نقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرفع بها الاء ونحوه  
وقد كانت قبل ذلك جنسا من الإحناس صير المضيب بفعله فيه ضبة ففعله فيه  
يسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لاتسمى ضبة  
ولوسلمنا انها من الالفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر وليست بمصادر  
كالالات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وصفها بكبيرة يرده لان المعاني  
لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف  
ونحوها من اوصاف المعاني .

واذا اصح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على المصدرية  
لان معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وأدب على المصنف لكنه  
لا ينبغي ان يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد لان المولد اذا اضيف  
الى الفروع او غيرها يعذر في ارتكابه لغته المولدة لانه لو كلف الكلام باللسان  
العربي دائما صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا بكلفة فاذا عجز ناعن الدحول بكلامه  
في اللسان العربي عذرناه ولا جتاج عليه ، انتهى

واقترضى كلامه ان تراعه انما هو في تعليل كونه مطلقا بجعله آلة  
واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب على  
انه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وان كان اسم عين حائلا بفعل فاعل  
المصدر كقوله تعالى ( والله انبتكم من الارض نباتا ) فقد انتصب نباتا على انه  
مفعول

مفعول مطلق وليس بآلة بل انيات ذات حاصلة بفعل الفاعل .

والذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الا صحاب فيه ونظر  
(المحكم والصحيح) وتهذيب اللغة) وغيرها ولم نجد متعديا بهذا المعنى ان  
الباء في بذهب بمعنى من البانية ارتكبه على مذهب كوفى وضبة منصوب على  
اسقاط الخافض اما من باب .

امر تك الخير فاعل ما أمرت به فقد تركت دأما ل وذا انشأ  
وهو ظاهر ولا يرد على بادخاله فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لانا  
نقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا في ضبط افعال باب  
أمرته كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر واصل الثامى منها  
حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهو اولى من ان يدعى  
انه منصوب من باب قول الشاعر .

تمررون الديار ولم تعوجوا كلامكم على اذا حرام  
على اسقاط الخافض لان هذا يحفظ ولا يقاس عليه وارتكابه يخلص  
من مشكلات كثيرة ودعوا ما قل ضررا من دعوى اللحن لعالم ويكون بذهب  
في موضع نصب على الحال من النكرة المتقدمة عليها لانه لو تأخر كان صفة لها  
وبالمعنى من البانية والتقدير ، وما ضيب بضبة من ذهب او فضة كبيرة ازينه حرم  
ويمكن ان يدعى أنه من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط الحرف فيه  
ظاهر وليس فيه معطى ولا معطى له وما مبتدأ وهى موصولة صلها جملة ضيب  
وفى ضيب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول الاول ان جعلناه من  
باب أمر او اعطى وجملة حرم خبره .

٢٠

فان قلت ، لا يصح ان يكون حرم خبرا عن ما لان ما واقعة على  
المضيب والمضيب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت ، هو على حذف مضاف اى واستعمال ما مضيب حرام على المكلف  
وكذلك يقدر فى كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات كالخمر لا توصف بحرام



ولا بجلال وانما يوصف بهما فعل المكلف فاذا قالوا الحرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصارا للعلم به ، هذا آخر الكتاب كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى .

مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافي نجى نفعا الله به

قال في قول النحاة كان زيد قائما اباحت ،

- الاول ، انهم يقولون انه موضوع لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الاعلى الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك ، والجواب ، ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض والتعليل .
- ١٠ لالام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له .
- الثاني ، ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فإين سبب التقرير فكيف يفيد التقرير .

- والجواب ، انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها وضعوا له صيغة مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام او استقر فيه الى غير ذلك
- ١٥ اويأتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى ( اولئك على هدى من ربهم ) فلما دل كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيء ابلغ في ذلك من طريق الائتلاف والاتحاد ونظيره ان الاتحاد اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه واذا تحقق
- ٢٠ هذا الطريق يحزم بانه يفيد غرض التقرير .

الثلث ، لاشك ان الصفة يتصور حصولها وتقرر ها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور ضرورة ،

الجواب ، ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على حصوله فيها في نفس الامر كما صرت الاشارة اليه .

الرابع انه اذا قيل زيد قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى مجيء كان .

- الجواب لا نسلم انه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لا بيان تمكن الصفة فينبهايون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعيين الطريق وهو خارج من قانون التوجيه .

### تقديم

انهم اذا اراد وانسبة الشيء الى صفته يقولون كان زيد قائما

- كما يقولون زيد قائم اذا قصد وانسبة القيام الى زيد ويقولون قام زيد اذا قصد والمفاداة النسبة بينهما .

الخامس ان الحدوث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة .

- الجواب ان كان لما تعلق به ورفع يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا باقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمى اسم كان ايضا .
- السادس انه يدل على الكون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم الحدوث مسلوب عن الافعال الناقصة .

- الجواب ان الظاهر هو ما قلناه لكن التحقيق ان المقصود منه كما عرفته هو الدلالة على تمكن الموصوف في صفته فيكون هو العمدية ونصب الذهن ومطرح نظر العقل لا غير واما الدلالة على الكون المخصوص فهي وسيلة الى ذلك المقصود وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة الى صورة المرئي فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مساوية (١) الحدوث عدم اعتبار الحدوث

قصد اذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى لانهم لا يطلقون المعنى على شيء الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشيء على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الا طلاق ينصرف الى الكمال من قبيل المثل السائر يشعر بما مر انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث .

السابع ان المقصود هو بيان متعلق الكون فما السرفى تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه .

الجواب ان الكون لما ذكر اولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه .

### تنبیه

١٠

ان التصديق قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون أصالة وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب وانت خبير بان لا استبعاد في كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار .

الثامن انه يدل على الكون المخصوص كسائر الافعال فما السرفى سلب الحدث فيه دون غيره .

الجواب ان سائر الافعال المعنى متحصل في نفسه دون الافعال الناقصة فان قلت فما السرفى عدم تحصل معنى كان مع انه دال عليه قلت ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضى ان يكون حاصلًا منه بنفسه كالخروف .

فان قلت تحصل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها .

قلت الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتدًا بها في حالة الامر ادون معنى الفعل الماقص وكانت معتدًا بها في حالة التركيب بخلاف معاني

معاني الأفعال الناقصة كما أو ما نا إليه قأوا سلب الحدث فيها دون غيرها .

التاسع ان المراد أن الكون المخصوص في كان زيد قائما ما هو وجود زيد وهو غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام إليه .

الجواب ان الحصر حيثئذ عبارة عن تعلق زيد بالقيام وانت خير بان التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه .

فان قلت أليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي .

قلت إن الزمان الماضي ظرف لتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف لنفسها لا لوجودها .

العاشر إن كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان يتأخر عن القيام فلاي شيء صدر وان كان .

قلت لان الغرض الاصل من استعمال كان ليس الا بيان تمسكن الفاعل في صفتة وان كان له دلالة على النظرية ضمنا فقدم الاعتبار (١) الباعث القوي . فان قلت لا شك ان القيام قيد داخل في الكون المخصوص فما معنى قولهم كان قيد للقيام باعتبار دلالة على الزمان الماضي فما التوفيق بين المعقول والمنقول .

قلت اولا الاصل في مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل، وثانيا أن كون كان قيد للقيام باعتبار التحقق والمآل وكون القيام قيد الكان باعتبار الظاهر المتبادر فلانما فاة بينهما . فان قلت اذا كان القيام قيد الكان فينبغي ان يقيد بد، ون ذلك القيد لترتيب الفايدة لالتحصيلا .

قلت انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لا قادة تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا او تفديرا كما في افعال القلوب .

الحادي عشر أن كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام وادا

كان دالا على كون زيد قائما يكون من الافعال الناقصة فعنى الوجود حاصل فيهما فما السرفى جعل احدهما تاما دون الآخر .

والجواب أن التأمل الصادق في معناها يطلع على الفرق بينهما فإن الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به، والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلوم مما سبق .

الثاني عشر أن القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن الترجيح بالحمل على الصواب .

الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم هو يرجع الى التفسير . ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصل في دلالة الفعل على معناه والا فهو الفعل بلا شبهة .

قال شيخنا نفع الله به هذا بعض ما سئح لى في هذا المقام والله اعلم .

فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافيجي إيداه الله تعالى

قال رضى الله عنه، أما بعد فإن في مثل زيد قائم إجماعاً

- الاول، ان سبب اجزاء القضية اللغوية جزء ان (٢) ان سببها  
الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزء ان آخران ولهما اسباب  
ايضا (٤) أن الحس لا يتصرف في النسبة واحوالها لعجزها لعدم العادة بذلك (٥) •  
ان العقل يتصرف في ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارجى بسيطا وجاز  
ان يكون الذهنى مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للبيسط الخارجى (٧)  
ان سبب الكلّيات يمكن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متعلق  
في المتعلق وفي الوجود ايضا فيكون التسبب من باب الاجتماع والافتراق سواء  
كان حقيقيا او اعتباريا (٩) ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وإن كانت  
كناية عن الكون الخارجى واما كونها الذهنى فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها  
ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (وانها - ١) (١١) ان  
ايقاعها سواء كان ملاما وادراكا (٢) عند الاشعري بناء على مسئلة خلق الاعمال  
(١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل عند الحكم (٢) (١٣) ان مذهبه حق وان مذهبه  
باطل (٤) انه نزاع لفظى (١٥) ان تصدق بالفظيا على المذهبين ايضا (١٦) انه يقتضى  
١٥ تسعة ادراكات عليهما (١٧) انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية (١٨)  
ان الاجزاء الواقع صاير محل الحكم فالسرفيه ولم يتعقد ذلك فيما عداه (١٩)  
ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لها اللهم الا ان يقال انها تحصل المقصود  
الاصلى، واجيب ان المطابقة انما هي باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه (٢٠)  
ان درك العقل ذلك انما هو من عند الله عند اهل الحق خلافا للحكام فانهم  
٢٠ قالوا يدرك الكلّى بالذات والجزئى بالآلة (٢١) ان مناط الحمل لا يتحد مع  
الموضوع وأما المحمول فهو يتحد معه والسرفى ذلك يحتاج الى تأمل (٢٢)  
ان القضية ليس لها تحقق في الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤) ان الاعتبار بوجود  
الموضوع ويتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه (٢) وغيرها أبحاث كثيرة محتملة بحسب

العقل ولولا ذلك كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقق (٢٧) ان بينهما تفايرا بالاعتبار وأنها يتحدان في نفس الامر عن ذلك الاعتبار (٢٨) انها تخيلية صرفة لا كون ولا اجتماع ولا افتراق بحسب نفس الامر (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولهذا لا تتحقق امور متعددة ذواتا في نفس الامر (٣٠) انها مأخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها بل بغيرها (٣١) انها تفيد امور صادقة وان كانت بما شهدته (٣٢) على ما ترى (٣٣) ان العقل يتعلل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلان نسبة بينهما وانما يحتاج اليها بناء على العادة الخارجية (٣٤) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد (٣٥) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكليات ولهذا لا تنتهي الى موجود والكلى ينتهي اليه (٣٦) ان سبب التسلسل فيها يحدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود (٣٧) انها ليست مأخوذة من امر محقق بخلاف الكل (٣٨) ان سبب مطابقتها الذهنية كون الخارج عادة دون الذهني وسبب العادة كون الخروج مجعولا بخلاف الذهني فانه خيال كالصورة المتطبعة في المرآة (٣٩) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها (٤٠) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع (٤١) ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لو كان موضع الايقاع ولكل جديد لذة (٤٢) ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم عليه الى المحكوم (٤٣) ان سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له اعلى المطالب والاعتناء به حذرا عن فوات لذة الحبيب (٤٤) ان سبب الاختراع قصد نيل المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواء شرطا او سببا وقدير بقط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم وكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون او قياسا على الشاهد في الاعيان (٤٥) ان متعلق العلم في

القضية هو التحقق سواء كان ايجابيا او سلبيا (٤٥) ان الباحث على الاختراع قصد تمدد المدرك سواء كان مرتبطا او لا وقصد ارجاعه اياه الى المفرع عنه حتى يعتقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به (٤٦) ان الاختراع منحصر في العقل لا يمتد الى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه، وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شئ بخلاف الحس (٤٧) ان النكلى المخترع سببه كلية كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو الاعلام بالايجاب في الحمل الايجابى وتقدم في السلبى واما التقاؤ الذهنى فهو المشترك .

فان قلت - فكيف يتصور هذا وانه حكم متنافض من حاكم واحد في

وقت واحد .

١٠

- قلت لاستبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط (٤٩) ان السلب في السالبة عدم الوقوع لا الانزاع على ما يتبادر (٥٠) ان سبب الحمل السلبى اما البعيد فامتياز الدوات واما السبب القريب فقصد الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت في الايجاب (٥١) ان جميع القضايا في جميع الاشياء محصورة في الايجاب والسلب ان كان طرق العلم متضمنة (٥٢) القضية ليست تحت مقولة وان كان لها اصل في الجملة (٥٣) غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي لا يحصل امثالها غالبا الا في ذلك الارتباط (٥٤) ان العقل يعقل في كل الاحوال بدرك مطلوب او بدرك ما يؤدى اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذلك تقدير العزيز العليم (٥٥) ان ذلك كله قصد الاستعمال لنقصانه لحدوثه وامكانه ٢٠ وتحصيل القرب من البارى سواء قصد ذلك او لا (٥٦) ان السبب لا يضرب المطالب وان كانت اعتبارية لاثبت لها وسبب عدم المضرة لعدم التذافع والمنازعة (٥٧) ان سبب التفات الحس الى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكامله به دون غيره على سبيل العادة (٥٨) ان سبب التفات العقل الى تركيب والى



تركب والى كلى ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل القوائد  
على وجه كلى والضبط عن الانتشار (٥٩) ان سبب عدم التفاته الى جزئى هو  
استغناؤه بدرك القوة الحاسة وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه مدرك  
له لاسيما على اصل الاشعري (٦٠) ان جميع المركبات تتضمن احد الامرين اما  
الاجتماع واما الانفراق سواء كانت ايجابية او سلبية (٦١) ان الصفات السلبية  
لكل شئ اكثر من الصفات الايجابية (٦٢) ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة  
الموافقة (٦٣) سعة الرحمة وان المصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة (٦٤)  
ان الفائض من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من التزام (٦٥) ان فى  
امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار لامر الله الواجب الوجود  
الباقى (٦٦) ان علم الانسان اعتبارى وصعود وغزول واصحاب (٦٧) وانه له دخل  
فى مصلحة الوجود الحادث وان مقام العجز والتسليم والقدرة والحكم كلها لله ألا  
الى الله تصير الامور (٦٨) ان مطابقة النسبة ووقوعها وكيفية الوقوع كلها  
اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذلك العلم له جزء حقيقة وكذا كل شئ  
لا يعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو) وانما  
حال المخلوق كالرخصة تيسر اعلى قدر دركه لا غير (٦٩) ان حقيقة الامر فى  
حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير هو كالماء وغيره كالسراب  
بل التنافوت اكثر من ذلك (٧٠) ان طريق العقل الى الجزئى الكليات  
(٧١) ان السبب فى ذلك قصد حصول علم على ايسر وجه سواء كانت  
متعلقة بالشواهد وبالضمان (٧٢) ان العقل الى الكليات للملايمة (٧٣) ان سبب  
الملايمة كون كل واحد منها موافقا لآخره التجرد (٧٤) ان سبب عموم  
الكليات تجرده عما يفيد له التعيين بحسب ذاته واما حصول التعيين لها  
بحسب العارض فلا ينافى تجردها فى حد ذاتها (٧٥) ان سبب عدم عموم  
الجزئى حصول اليقين له فى حد ذاته (٧٦) اما سبب هروب العقل الى  
الكليات طلب السهولة فان الكلى بمنزلة البسيط فى المركب بخلاف الجزئى

- (٧٦) ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع تعيين الشركة التدافع بينها بحكم العقل بحسب الحس او بالبدئية (٧٨) ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداءً واما قصد التقرير انتهاء (٧٩) ان الكلي المحمول ايضاً ليس له وجود اصلاً وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل على بعض الصور (٨٠) انه لا يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق عيني في نفس الامر وانما يتخيل للوهم بالاشتباه او التصور لاجل الايضاح والتقريب (٨١) ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلي والمحمول (٨٢) ان مناط الحمل صدق او لا صدق والاتحاد وعدمه لازم لذلك (٨٣) ان الروابط ليس لها دخل في المحمول وسبب ذلك انها نسب والمحمول منسوب (٨٤) ان ذلك بحسب التباين في نفس الامر بينهما (٨٥) ١٠
- ان سبب ذلك التخيل او قصد التعاون (٨٦) ان التحقيق قصد الألفة بين مدركه ومدرك الحس فيكون ذلك سبب الود ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون النسب كالنسب (٨٧) ان في ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجزئي والى الرضى والسخط والى ان في كل شيء تصور الروحانية وتصور نسبة الاستقلال فسبحان من اعلم شأنه وأعجز مخلوقه وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة (٨٨) ان الخارج كله تباين وان المعقول الكلي لا يخلو عن تناسب في بعض الصور وعدم التناسب في البعض الآخر انما هو بالاضافة الى امر خارجي (٨٩) ان سبب ذلك تحقق التدافع بحسب الخارج (٩٠)
- ان سبب ذلك من الكلي عدم المناقاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث (٩١) ان جميع اعتبار العقل في حق الكلي والمحمول لا تحقق له اصلاً في نفس الامر واما التحقق الوهمي فانما نشأ من قياس للمعقول على المحسوس بالاجماع تحقق التصور له لاجل التقريب على مامر فعلم من هذا ان الكلي من حيث هو كلي ليس بمحل الحدوث والقدم ولا الوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات وان الموجودات الحادثة بمجازات واعتبارات تعرض على

الممكنات تارة واخرى لا تعرض عليها لامر من الامور (٩٢) ان الكلى  
 مثال الآخرة ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذلب النار وعين الحجاب  
 ومثال السهو والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثالها مثال  
 الروح والبدن (٩٤) ان مثالها مثال القهر واللفظ ومثالها مثال كمال  
 القدرة على كل شيء وفي كل شيء (٩٥) ان مثالها مثال مظهر آثار الوصف  
 (٩٦) ان الوجود الحادث مثل الذات القديمة والدليل على ذلك اتصافه  
 بالحدوث دون القدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز في الخلق ودليل  
 القدرة في الخالق (٩٨) ان كل ذلك اسرار الهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى  
 ما يرى من جهة عجز الحادث (٩٩) ان ذلك افادته (١) الانسان ودعوى العلم  
 منه اما عباد واما خلل واما تعاسر على امر لا ينبغي ان يتعاسر عليه واما جنون  
 وارى عقلي عقل المعتوه فسبحان الذى بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون  
 (١٠٠) ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق  
 ولا وثوق بالسببة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد في صفة الالهية  
 لا شريك له فيها آمنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده  
 ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله وصحبه اجمعين  
 (١٠٢) ان الانتزاع من الجزئيات اعتبارى لا تحقق له في نفس الامر (١٠٣) ان  
 انتزاع العقل الكلى من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة او باعتبار من عنده  
 (١٠٤) ان مطابقة كلى بجزئى وكذا تصرف العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا  
 (١٠٥) ان سبب الوقوع باوضح ما ذكر كون التشبيه مقصود الارتباط  
 بما هو مقصود اصلى على سبيل المحاكاة (١٠٦) ان سبب كون الوقوع محل  
 الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد تصددا بحسب الخارج بخلاف غيره  
 (١٠٧) ان سبب الوقوف عنده دون غيره لانه رعية عنده وبحصول طلبته  
 التركيبية بخلاف غيره وهذا لا يستقر اذ للعدد فوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهى  
 الى آخرها (١٠٨) ان العقل لا ينتهى مطالبه دون لقاء ربه (١٠٩) انها مقولة

من المقولات العشر (١١٠) انها سلب عنها قيد الوقوع او عدمه من جهة اعتبار المسند (١١١) ان النسبة زيدت على جانب منشأها النسبة وكيفيتها لم تكن عرى عن ذلك في العقل (١١٢) انها من النوع المتكرر على قياس الوجود والالكان ذالا يلزم التسلسل (١١٣) على تقدير تحققها من الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقة والاشخاص وانما سوغها العقل امرا كلياً تساهلاً لا تلازماً .  
منحصر في فرد واحد لا غيره بناء على ان كل وجود خارجي وجزئي حقيقي وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فعلم من هذا ان الانتقاض بحيث يتعين بتعين الواجب انما نشأ من تركيب الذهن يستلزم التركيب الخارجي وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلاً .

انتهى ما استخرجه نظر شيخنا بإيده الله تعالى ولطف به آمين .  
الكلام على مسألة (ضرب زيداً قائماً) تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي عفا الله عنه  
بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه فهذه  
كراسة تكللت فيها على مسألة ضرب زيداً قائماً ودكرت فيها خلاف العلماء  
وأدلتهم للمبتدئ .

فاقول اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربى  
مرفوع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيداً قائماً او ثبت ضربى  
زيداً قائماً وقيل عليه انه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت  
يجوز تقدير قل او عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اخباره .  
وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى  
فاعله وزيدا مفعول به وقائماً حال .

ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر اولاً .  
فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما

في قولهم أقائم الزيد ان ورد بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في أقائم الزيد ان وحيث لم يصح ان يقال ضربني ويقتصر بطل ما ذكره .

وقال الكسائي وهشام والقراء وابن كيسان الحال بنفسها هي الخبر  
• لاسادة مسده .

ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكر ان مرفوعا من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ لان المبتدأ عندهم انما يرتفع بما عاد عليه في احد مذهبي الكوفين وضربني هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع ١٠ فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم بجاء لرفع خبر ابها فلا يجوز ان يؤكد الضمير من الكون في قائما فتقول ضربني زيدا قائما نفسه نفسه وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا مع الضمير ين قلت قيا مك مسرعا نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات .

وقال القراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر ١٥ لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربني زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب قائما ومسرعا وما اشبهها على الحال ٢٠ عند الكسائي وهشام والقراء وان كان خبرا لما لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد لا الضرب فلها كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوغ النصب .

وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الجرها بالظرف ورد قول  
الكسائي

الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للآخر ربما فكذلك لا يعمل في مضميرين واذا انتهى ذلك انتهى كون الحال خبرا وما يبطل ايضا كون الحال رافعه ضميرين اما لو ثبتنا قلنا ضربى اخويك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين هنا ضمير ان لانه لو كان لكان احدهما مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفرد العوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل .  
وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير . فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحدة وهو باطل .

واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المتبدا للزومها مذهب الشرط فالجواب عنه ان الشرط بمفرده من غير جوابه لا يصلح للخبرية لانه لا يعيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا ١٠ مع الجواب .

واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف فكأنه قال ضربى زيدا في حال قيامه فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير لحاز مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وحيث لم يميزوا ذلك دل على فساد ما ذكره .  
واما قولهم انه منصوب على الحال ففاسد ايضا لان الحال لو كانت عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برقع قاعد على الجواز وما زيد قائما لكن قاعد برقع على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكره .

وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه لمحيى ابو محمد ابن السيد البطليوسى وابن عمرو عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره ٢٠ بعد قائم والتقدير ضربى زيدا قائما ثابت او موجود ورد بانته تقدير مالا دليل في اللفظ عليه فانه كما تقدروه ثابت يجوز ان يقدر ايضا معنى او معدوم ولانه اذا كان يكون حرف الجر جائزا لا واجبا لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسدا الخبر فلا يلزم حذفه

وانما يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا مجرد خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال للناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان الحال هي صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مقيدة كما ان الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعها قصد العوضيته ولا تتصور العوضية الا على قول من قدر الخبر قبل الحال . .

وذهب البصريون والاخفش وهو الصحيح الى تقديره فقال  
الاخفش تقديره ضربى زيدا ضربه قائما وهذا لا يخلو اما ان يجعل المصدر الثانى وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصير كأنه قال ضربى زيدا ضربه قائما فما ان يفهم من معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربته المطلق مثل ضربته قائما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه على المطلوب في الكلام كما هنا .

وقال البصريون وهو الصحيح تقديره اذ كان قائما ان اردت الماضى  
او اذا كان قائما ان اردت المستقبل لان معنى ضربى زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الا على مذهب البصريين لان العامل يتقيد بمحموله فاذا جعل الحال من تمام المبتدأ يكون الاخبار بان ضربى زيد امقيدا بالقيام وذا لا ينفى ان يقع الضرب في غير حال القيام وذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربى زيدا هذا الذى لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قد وقوع ضربى في غير حال اقيام لكان منقضا للاخبار ومن المحال وقوع عين المقيد بالحال في زمان وتختلف شئ منه عن ذلك الزمان اذا اريد به الحقيقة .

واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردوها والصحيح من ذلك وحجته فلنختم الكتاب بفوائد لا بد من التعرض لها .

الاولى ، انما قدرنا الخبر ظرفا دون غيره لأن تقديره محذوف وما حاز

والظروف إجمالاً بذلك من غيرها .

الثانية . إنما قدر ظرف الزمان دون المكان لأن الحال عوض منه ومن ظرف الزمان أنسب منها بظرف المكان لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى كما أن الزمان توقيت للفعل ولأن المبتدأ هنا حدث وظرف الزمان مختص بالخبر عنه عن الحدث دون البتة فهو اخص من ظرف الزمان .

الثالثة إنما قدرت اذا واذا دون غيرهما لاستغراق اذا لاضى واذا للمستقبل قاله ابن عمرون .

الرابعة ، إنما قدر بعد الظرف فعل وكان كان التامة ولم يقدر نصبه قائم على الخبر لكان لأن الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضاً من عامل والاصل في العمل للفعل وقدرت كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يقيد في قائم الخبرية للزومه والتنكير .

واجاز القراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتصق الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعلها وهو يعود الى مفعوله ، وذكر الزمخشري أنها تعود الى فاعل المصدر وهو الياء في ضربى والله سبحانه تعالى أعلم انتهى .

تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا ا طيب منه رطباً تأليف كاتبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله والصلوة على رسول الله قولهم هذا بسرا ا طيب منه رطباً فيه عشرة اسئلة ، الاول ماوجه انتصاب بسرا و رطباً .

والجواب انه على الحال في اصبح القولين وعليه سيويوه لأن المعنى عليه ٢٠ فان الخبر إنما يفضل على نفسه باعتبار حالة من احواله ولولا ذلك لما صح تفضيل الشئ على نفسه والتفضيل إنما صح باعتبار الحالين فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافاً لمن زعم انه خبر كان .



فان قلت هلا جعل تمييزاً ، قلت يأبى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تمييزاً .

السؤال الثاني اذا كانا حالين فما صاحب الحال .

والجواب انه الاسم المضمر في اطيّب الذي هو راجع الى المبتدأ من خبره فبسر حال من الضمير ورطباً حال من الضمير المجزوء بمن وهو المرفوع المستتر في اطيّب من جهة المعنى ولكنه تنزل منزلة الاجنبي ، وذهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير المستكن في كان المقدرة التامة واصل المسئلة هذا اذا كان اي وجد بسراً اطيّب منه اذا كان اي وجد رطباً وهذا ان القولان مبنيان على المسئلة الثالثة .

السؤال الثالث ما العا مل في الحالين .

والجواب فيه اربعة اقوال احدها انه ما في اطيّب من معنى الفعل .  
الثاني انه كان التامة المقدرة وعليه الفارسي .

الثالث انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه .

الرابع انه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورجح الاول با موار منها انهم متفقون على جواز زيد قائماً احسن منه راكباً وتمرّة نخلٍ بسراً اطيّب منها رطباً والمعنى في هذا كله وفي الاول سواء وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين فانتفى اسم الاشارة وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباقين والقول باضمار كان ضعيف فانها لا تضمّر الا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو ان خير انخير وبابه لأن الكلام هناك لا يتم الا باضمارها بخلاف هذا ويبيّله شيء آخر وهو كثرة الاضمار فان القائل به يضمّر ثلاثة اشياء اذا والفعل والضمير وهذا بعيد وقول بما لا دليل عليه .  
ومنها لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى الجوهر وهو باطل

باطل فانه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا تصح اشارته اليه وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اشار الى تمر يا بس يقال هذا بسرا اطيب منه رطباً فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح .

ومنها لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقاً لأن تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة اذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا نقول هذا ضاحكاً اي فالخبر عنه بالابوة غير مقيد بحال ضحكه بل التقييد للاشارة فقط والاخبار بالابوة وقع مطلقاً عن الذات .

ومنها ان العامل لو لم يكن هو اطيب لم تكن الاطبية مقيدة بالبصرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لأن الغرض تقييد الاطبية بالبصرية مفضلة على الرطوبة وهذا معنى العامل ولذا ثبت ان الاطبية مقيدة بالبصرية ووجب ١٠ ان يكون بسرا معمولاً لاطيب .

فان قلت لو كان العامل هو اطيب لزم منه المحال لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ١٥ ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحوة في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا مبطيا لاستحالة الجمع بينهما . فكذا يستحيل ان يعمل في بسرا ورطباً عامل واحد لأنها غير متداخلين .

فالجواب ان العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل في الاول مافى اطيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والاقتضال منه بزيادة في تلك ٢٠ الصفة وهو الذي تضمنته معنى الفعل وتعلق به حرف الجر لأنك اذا قلت هذا اطيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه .

وعبر عن هذا طائفة بان قالوا الفعل التفضيل في قوة فحين فهو عامل في بسرا باعتبار طاب وفي رطب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد

بسر في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيا .  
السؤال الرابع اذا كان العالم افعل التفضيل لزم تقديم معموله  
عليه والاتفاق على منعه .

والجواب من وجهين احدهما لا نسلم المنع ودعوى الاتفاق غير  
صحيح فان بعض النحاة جوزه لقوله « وما زودت منه اطيب » .

الثاني سلمناه الا انه خاص بمنك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك  
لان منك في معنى المضاف اليه على ما تقر في بابه فذكره تقديمه على ما هو  
كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله .

وجواب ثالث وهو أنهم اذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين  
١ . فلا بد من تقديم احدهما على العالم وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن  
كذلك وكذا اذا فضلوا اذا تين باعتبار حالين قد موا احدهما على العالم وقد  
قالوا زيد قائما كحمر وقاعد اذا جاز تقديم معمول على كاف التشبيه التي هي  
ابعد في العمل من باب افعل فتقديم معمول افعلي اجدر .

السؤال الخامس متى يجوز ان يعامل الواحد في حالين وماضيا بطله .  
والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت احدي الحالين متضمنة  
للاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا .

السؤال السادس هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين ام لا .

والجواب ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظي فلك  
ان تقول مع ما تقدم هذا اطيب بسرا منه رطبا وهو الاصل ولا يجوز في الثانية  
٢ . التقديم لان عاملها معنوي والعامل الممنوي لا يتصور تقديم معموله عليه .

السؤال السابع كيف تصورت الحال في غير المشتق .

والجواب انه ليس لشرط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل ولهذا  
كان الحدائق من النحاة على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع  
حالا ولا يشترط فيها الا ان تكون دالة على معنى مقول ولهذا سميت حالا  
كما

لوم تحمل ما سميت حالا وكل ما حال فقد زال  
وكم من حال وردت جامدة نحو ، حتى تمثل لى الملك رجلا (هذه ناقة  
الله لكم آية) مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا ، وتأويل ذلك بمشتق  
تعسف ظاهر .

- السؤال الثامن الى أى شىء وقعت الإشارة بقولهم هذا .  
والجواب أن متعلق الإشارة هو الشىء الذى تتعاقب عليه هذه  
الاحوال وما يخرج النخل من أكلها فيكون بلعنا (١) ثم خلا ثم بسرا  
الى ان يكون رطبا فمتعلق الإشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالإشارة  
الى شىء ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطوبة اى الحقيقة  
الحاملة لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول ، زيد قائما اخطب منه  
قاعدا ، وقال عبدالله بن سلام لعثمان ( انا خارجا انفع منى لك داخلا ) ولا إشارة  
ولا مشار اليه هنا وإنما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التى منها القيام  
والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الإشارة صفة  
البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البسرية او الجوهر  
بقيدها لم يصح تقييده بحال الرطوبة فلم يبق إلا أن تكون الإشارة الى الجوهر  
الذى تتعاقب عليه الاحوال وهو يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق  
الإشارة فى هذا هو العالم فى بسرا فان العالم اما ماتضمنه أ طيب من معنى  
الفعل وإما كان القدرة وكلاهما لا يصح تعلق الإشارة به .  
السؤال التاسع هلا قلتم إن بسرا ورطبا منصوبان على خبر كان ٢٠  
وتخلصتم من هذا كله .

---

(١) كذا فى الاصل ولعله سياها - فى التاج فى مادة - ب ل ح - قال الاصمعي  
البلح هو السياب وفى مادة - س ي ب - والسياب كسحاب ويشدد مع  
الفتسح وكرمان البلح او البسر الا خضر قاله ابو حيفة - ح .

والجواب إن كان لواضهرت لاضمر ثلاثة اشياء الظرف الذى هو اذا وفعل كان ومرفوعها وهذا لانظيره الاحيث يدل عليه الدليل واذا منع سبويه من اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذ واذا معها وانت لو قلت سأتيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجوز باجماع فهنا اولى لانه لا يدري اذ تريد أم اذا وفى سأتيك لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضمار الظرف وحده فاضماره مع كان أبعد ومن قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى بضرب من التقريب .

فان قيل ، يدل على اضمار كان أن هذا الكلام لا يذكر الا لتفضيل شىء فى زمان من ازمانه على نفسه فى زمان آخر ويجوز ان يكون الزمان المفضل فيه ما ضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضمار ما يدل على المراد منها فيضمرا لاضى اذ والمستقبل اذا واذا يطالبان الفعل واعم الافعال واشملها فعل الكون فتعين اضمار كان فيصح الكلام .

قيل ، انما يلزم هذا السؤال اذا اضمرنا الظرف وأما اذا لم نضمره لم نحتاج الى كان .

وأما قولكم انه يفضل الشىء على نفسه باعتبار زمانين واذا واذا للزمان بجوابه انه فى التصريح بالحالين المفضل احدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير اضماره ، الا ترى انك اذا قلت هذا فى حال بسريته اطيب منه فى حال رطبيته استقام الكلام ولا اذ هنا ولا اذا لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر ، هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة .

والجواب ، إن وضعهما لذلك ولا يجوز أن تقول هذا بسرا اطيب منه عنبالا ن وضع هذا الباب لتفضيل الشىء على نفسه باعتبارين وفى زمانين فان جمعت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسرا اطيب منه عنب فيكون جمعتين ، احدهما هذا بسرا ، والثانية اطيب منه عنب ، والمعنى العنبر اطيب منه

منه ولو قلت هذا البسر اطيب منه غيب لا تضحكت المسئلة وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى اعلم .

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن ابن ابي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين .

## • بآخر الأصل المطبوع عند ما قصد

لا يخفى ان هذا الكتاب قوبل في اوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ عتيقة ، الاولى وهي اجودها واكملها للنواب عماد الملك بهادر دام مفانحه وثانيتها للمولوى حكيم نور الدين القاديانى ، وثالثتها لشمس العلماء المولوى سيد على البلجرامى فالاولى اكثرها اتباعا وهي المقولة عنها وما خالفناها الا للضرورة فقط .

## خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين اجمعين .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الرابع من كتاب الاشباه والنظائر  
التحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ، اعيد طبعه  
في هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلمية يمانية ومراجعة المظان من الكتب  
ومزيد الاعتناء بالتصحيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية  
بعمامة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن اذ امها الله تعالى مصونة عن الفتن  
والمحن في ظل الملك المؤيد المعان ، الذي اشتهر فضله في كل مكان ، السلطان  
ابن السلطان جلالة الملك سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاء السابع  
مير عثمان علي خان بهادر لا زالت مملكته بالعز والبقاء دائمة التقدم والارتقاء  
وتحت وزارة ذى المقانر العلية والفضائل السنية الحافظ السير  
النواب احمد سعيد خان بهادر رئيس الوزراء في الدولة الآصفية المعروف  
( بنواب جهتارى )

وهذه الجمعية تحت رئاسة ذى المكارم العالية والمحاسن الزاكية  
النواب مهدي يار جنك بهادر رئيس الجمعية ووزير المعارف ومعين  
امير الجامعة العثمانية في الدولة الآصفية ، والعالم الفاضل قدوة الاخيار ونخبة  
الابرار مولانا السيد عبدالعزيز وزير العدلية في الدولة الآصفية ونائب  
الرئيس في دائرة المعارف ، وتحت اعتماد الماجد الاربب الشريف النسب  
مولانا المكرم السيد محي الدين عميد الجمعية وعميد المعارف والجامعة العثمانية  
في الدولة الآصفية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا  
السيد هاشم الندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى  
درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

واعتنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلماؤها مولانا  
السيد زين العابدين الموسوي ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوي  
غفر الله ذنوبهما وستر عيوبهما.

وكان تمامه في اليوم الثامن والعشرين من شعبان المعظم سنة

١٣٦١ هـ .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على

سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه الطيبين

الطاهرين الى يوم الدين



فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	رقم	مضمون	رقم
بيان اعراب قوله تعالى	٢٨	الكلام على مسئلة الاستفهام	٢
وقيله يا رب الآية		للشيخ الامام جمال الدين	
بيان حديث لا يقتل مسلم	٢٩	ابن هشام وفيه فصول	
بكافر		الفصل الاول في تفسيره	»
مسئلة اعتراض الشرط على	٣٢	الفصل الثاني في تفسير	٣
الشرط		المطلوب باداة الاستفهام	
اعراب قوله تعالى واعملوا	٤١	وتقسيم الاداة باعتباره	
صالحا		الفصل الثالث في الفرق	٥
معارضة في تركيب قوله	٥٠	بين قسمي أم	
تعالى خلق الله السموات		تقرير آخر في الفرق مختصر	٩
والارض للشيخ عبدالقاهر		بيان قول القائل كأنك	١٠
البحر جاني		بالدنيا لم تكن وبالآخرة	
جواب الشيخ تاج الدين	»	لم تول	
التبريزي عنه		الكلام على اعراب انت اعلم	١٥
جواب الشيخ شمس الدين	»	ومالك وكل رجل	
الاصفها في شرح الحاجبية		وضيعته ونحو ذلك	
بان المفعول به النخ		كلام ابن هشام في قوله	٢٣
قول سيويه في من وجواب	٥١	تعالى والله على الناس حجج	
الشيخ ذكوان		البيت الآية	
الجواب عن السؤال المشهور	»	اعراب قول جابر رضى الله	٢٦
في تفسير قوله تعالى التائبون		عنه كان يكفي من هو	
العابدون الآية		اوفي منك شعرا وخير منك	

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	رقم	مضمون	رقم
غير ناظرين انا ، له رح		سؤال منظوم متعلق بقوله	٥٢
الكلام على قول الشاعر	٧٥	تعالى استطاعا اهلها للصلاح	
واصف من ضرب دار الملوك		الصفدي وجوابه للشيخ	
السخ لابن بري رح		تقي الدين السبكي رحمه الله	
بيان قوله تعالى وآتوا النساء	٨٨	تعالى	
صدقا تهن نخلة ، له ايضا		وكتابه الصلاح الصفدي	٥٥
مسئلة في جمع حاجة له	»	بهذا السؤال ايضا الى الشيخ	
في فوائد ابن هشام مسئلة	٩٢	زين الدين الموصلى وجوابه	
عن الفرق بين والله لا		بالنظم	
كلمت زيد اولا عمر اولا		الجواب المتوسط بالنثر له ايضا	٥٦
بكر ابتكر اولا وبدون		مسئلة جواز قول الرجل	٥٩
تكرارها		ما اعظم الله وعدم جوازه	
الكلام في انما من جهة	٩٧	للشيخ تقي الدين السبكي رح	
لفظها ومعناها لا بن هشام		الانصاف في مسائل الخلاف	٦٠
ومن فوائد مسئلة	٩٩	في النحول لا نبارى	
مسئلة في الفرق بين العرض	١٠٠	مسئلة ان افعل في التعجب	»
والتحضيض		اسم او فعل	
الفرق بين علمت وعرفت	١٠١	الرفدة في معنى وحده	٦٣
الشروط التي يتحقق بها	١٠٢	للشيخ تقي الدين السبكي رح	
تنازع العالمين او العوامل		نيل العلاف العطف بلا ، له رح	٦٩
فوح الشذا بمسئلة كذا له	١١١	الحلم والانا في اعراب	٤٨

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

رقم	مضمون	رقم	مضمون
	جواب المسئلة السادسة	١٤٣	رح وينحصر في خمسة فصول
	جواب المسئلة السابعة	١٤٤	١١٢ الفصل الاول في ضبط
	جواب المسئلة الثامنة	»	موارد استعمالها
	رسالة الملائكة لابي العلا	١٤٦	١١٥ الفصل الثاني في كيفية
	المعري		اللفظ بها وتميزها
	سئل ابن الشعري عن قول	١٦٠	١١٧ الفصل الثالث في اعراضها
	الشاعر يولل عصلا الخ		» الفصل الرابع في بيان
	القصيدة الحرباوية	١٦٣	معناها عند النحويين
	بيان هيئات	١٦٨	١٢١ الفصل الخامس فيما يلزم
	كتاب الوضع الباهر في	١٧١	بها عند الفقهاء
	رفع افعال الظاهر		١٢٢ مسئلة من التعجب لا بن
	قائدة في قوله تعالى حور	١٨٥	الانباري
	مقصورات في الخيام		١٢٣ مخاطبة بين الزجاج وتعلب
	سؤال جلال الدين البلقيني	١٨٧	١٢٧ انتصار ابن خالويه لتعلب
	والده عن تفسير قوله تعالى		١٣١ ثمان مسائل وردت على بن
	ويستفتونك في النساء قل الله		الشعري
	يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم		» الجواب عن المسئلة الاولى
	جواب والده عن ذلك	١٨٩	١٣٦ جواب المسئلة الثانية
	الا ستغناء بالفتح المبين في	١٩٠	١٣٧ جواب المسئلة الثالثة
	الاستثناء في ولا اكبر الان في		١٣٩ جواب المسئلة الرابعة
	كتاب مبين		١٤٣ جواب المسئلة الخامسة
	لسراج الدين البلقيني		

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	رقم	مضمون	رقم
الادكار بالمسائل الفقهية	٢١٤	سئل الانباري عن قوله تعالى	٢٠٠
لابي القاسم الزجاجي		فيمن قاصرات الطرف	
الكلام على نصب ضبة في	٢٢١	شرح يمين من ايات المعاني	»
قول صاحب المنهاج		لا بن جني رح	
وماضيب الخ		الاسئلة السبعة لابي بكر بن	٢٠١
ابحاث للكافي جني في مثل	٣٣١	عقبة المغربي و جوابها	
زيد قائم		للبلقيني	
الكلام على مسئلة ضربي	٢٣٧	سؤال البلقيني البدر	٢١٠
زيد قائم للسيوطي		الكلمات في عن يمين	
رحمه الله تعالى		لابي تمام	
تحفة النجاة في قولهم هذا	٢٤١	جواب الكلمات في	٢١١
بسر اطيوب منه رطباً		جواب الشيخ بدر الدين	٢١٢
خاتمة الكتاب	٢٤٨	عن قوله تعالى ولو علم الله	
		فيهم خير الآية	

تم فهرس الجزء الرابع بعون الله تعالى وحسن توفيقه

59401



استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الإشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	١٤	أما	أما إن
»	٢٣	وجوابه	وجوابه
٤	١٣	أنه	أنه
»	١٥	حيث	حيث
»	١٧	عين	عن
٥	٨	أوستفها ما	أواستفها ما
٦	١٢	كانت لو	كانت أم
»	١٦	جفاني	لحاني
٨	٨	اسفنيو	اسفنيو
»	١٢	أولأزمة	أولأزمة
٩	٣	كثير	كثير
»	٧	تقيده	تقيده
١١	٦	لا يتعدى الى واحد	لا يتعدى الا الى واحد
»	١٨	الا امران	الامر ان
١٢	٢٠	تزل على	تزل وعلى
١٣	٢	لايتهم	لا به
»	٥	في المفر	في المعنى
١٤	١٨	تغير	تمين
١٥	٣	اسئلة	اسئلة مشكلة
»	١٧	التفصيل	التفضيل
١٦	٤	الجمهور	الجمهور

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صواب	سطر خطأ	صحة
قالوا وللتشريك	١١	١٦
والى الآخر	١٤-١٥	»
الشرح	١٨	»
التقارب	٣	١٧
المعية	١٤	»
يعملها	٢١	»
وخافى	٢٣	»
باب لا	٤	٢١
يرجح	٧	»
الجزولية	١٨	»
تأخير	٢٠	٢٥
توجيهها	١١	٢٦
المراد	٩	»
إذا	١٤	»
مفقود	٤	٢٨
فنى	١٨	»
لبصرن	٢٣	»
ويتخرج	٥	٢٩
في المعنى	٧	»
ومع	٨	٢٩
واوجه	٩	»

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	»	فعل	حرف
»	١٠	عليه تولهم	على قولهم
»	١١	قيله او قيله	بقيله او وقيله
»	١٤	كان هؤلاء	كان ان هؤلاء
٣٠	٦	ان الوارد	ان الوعيد الوارد
»	١٩	احدهما مدلول	احدهما ان مدلول
٣١	٨	مسم	مسلم
»	٩	عهده	عهد
»	١٢	قال	قائه
»	١٨	اجراؤه	اجراؤه
»	٢٢	ثم لو قيل كان	ثم لو كان
»	»	ذ العهدى ثانيا	ذى العهد ثانيا
»	٢٣	اذ	او
٣٢	١	ان رتبتم	ان ارتبتم
»	٦	يحملوه	يحملوه
٣٤	١٢	بالآيات	بالآيات
٣٥	١٥	تخريج	تخريج
»	٢١	مطلقا	معلقا
٣٦	١١	بحمل	يحمل
»	١٩	الشرط الاول	جواب الشرط الاول
»	٦	النوع	النوع
»	١٠	تأملنا	تأملنا



## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	٢٤	اللفظ	اللفظ
٣٨	٩	الاول	الاول
٣٩	٣	وقد	وقد
٤١	١٤	مفعوله	مفعولة
٤٣	٥	بالفاعل	بالفعل
»	٧	لقوله	كقوله
٤٤	٦	يفعله	بفعله
٤٥	٢	خلفكم	خلقكم
»	»	ونحنكم	ونحنكم
»	١٧	وذلك هو الصور	وذلك هو الصور
»	٢٤	من الضرب	اقل من الضرب
٤٧	١	لازمه	لازمة
٤٨	١٢	في فقط	لفظ
٥١	٧	العابدين	العابدون
٥٣	٢٥	تجد	يجد
٥٦	٢٣	العبادة	العبادة
٥٧	٢٢	الكرمين	الكرمين
٥٩	١٠	اباس	لباس
٦٠	٤	وسبحان من رجل	وسبحان الله من رجل
٦٢	١	جوار بن	جوار ابن
»	٢٠	كالباري	كالناري
٦٣	٩	يحملها	يحملها

استدالك ما وقع في طابع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر الخوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	١٨	مخلوق	مخلوق
٦٤	٣	(اختلف	واختلف
٦٧	٤	احداها	احداها
»	٢٣	يرجع لك	يرجع الى
٦٨	١٦	لمجموعها	لمجموعها
٧٠	٢٤	لم يجر	لم يجر
٧٢	١٧	وبالاخبار	والاخبار
٧٣	١٢	بمعنى	لمعنى
»	١٦	كاتب الشاعر	كاتب الشاعر
٧٥	١٥	متعاكسين	متعاكسين
»	٢١	رأى	رأى
٧٦	١٢	وين	وين
»	١٣	المجانين	المتباينين
»	١٥	لها	لنا
٧٧	١٦	فيه	تفيه
٧٧	٢١	فاتسؤ	فاسوأ
٧٨	١	الحكم	الحلم
٧٩	١٣	والمجرووليسا	المجرووليسا
٨٠	٢	الا الاستثناء	الافى الاستثناء
»	٣	والكسائى فى ذلك	والكسائى ذلك
»	٢٠	وتصححها	وتصححها
٨١	١٢	البسراج	السراج

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر الحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٢	٥	عمر الدنانير	عمر الدنانير
٨٣	٧	اقتراؤه	اقتراؤه
٨٥	٧	ممايلي	ممايلي
٨٦	١٧	تقع	يقع
»	٢٤	واحر	واحر
٨٩	١٠	والاقواد	والاقواد
٩٠	١٦	مثل	امثل
»	٢٢	يدان	بدان
٩١	٦	وهى ماء	وهى ادماء
٩٥	١٧	زبداو	زيداو
»	١٩	اولا قدزلا زائدة فيهن	وقدزلا زائدة فيمين
٩٨	١٤	فتحريم	لحتحريم
»	١٥	ان عباس	ان ابن عباس
٩٩	٥	تركتيها	تركيها
١٠٣	١	القول	المقول
»	١٧	البادش	البادش
١٠٤	٨	يمنع	نمنع
»	٢٤	واحد ادا	أحد واذا
١٠٥	٩	فتقور	فتقور
١٠٧	١٧	القويج	القويج
١١٢	٢٠	بذاوكذا	بداركذا
١١٣	١	لتسان	لنسيان

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطا	صواب
»	٦	الاسم	القسم
١١٤	٤	يضاً	ايضاً
١١٦	١٨	يزيد اذ رسمى به وامثاله	يزيد اذ اسمى به ويزيد
»	١٤	للكاف	الكاف
١٢٠	٩	لما قال	لما قل
»	١٩	خقص	خفض
١٢١	١	الاعدد	الاعداد
»	٢٤	وان	وانه
٢٢٢	١	دينارا	دينارا
»	٧	يقول	تقول
١٢٣	١٢	امرث	تعجبت
١٢٤	٧	املأ	املى
»	١٠	الجلدى	الجلدى
»	١٣	فاحفظ منى	فأحفظنى
١٢٥	٢٢	يدل قى عزبا	يدل عن با
١٢٨	١٥	غاب	عاب
١٣٠	١٨	دنيت	دييت
»	»	اتقى	ابقى
١٣١	٢	الجملة	الجملة
١٣٢	٢١	اؤخر	الآخر
١٣٣	٢٢	فعمرو	فعمرو
١٣٤	٨	وانيت	وانيب

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صواب	خطأ	سطر	صفحة
اما	فاما	»	»
وممعنا	سممعنا	٢	١٣٦
تجرزا من	تجرزا من	٢٠	١٣٧
الحدث	الحدث	٣	١٣٨
ما دلي على	وعلى	١	١٣٩
كقوله	كقولة	٩	»
الطرف والظرف	والظرف والظرف	١١	١٤٣
صفرا	صفراء	٢٠	١٤٦
عمر الضارب	عمر الضارب	٢١	١٤٧
اسما سكا	اسماء سكا	٢٤	١٤٨
وميكا ئيل	وميكا ئيل	١	١٤٩
بأفنان	يافنان	١٥	١٥٢
وانما	ونما	٨	»
واجتز	واجتث	٦	١٥٣
يارضو	يارصوء	١٠	»
يارضو	يارضوء	١١	»
ياغم	ياغم	١٦	»
ففع	فيعل	٦	١٥٤
وداويتها حتى شئت حبشية	وداويتها حين شئت حسة	٩	»
يحر	يحرز	٣	١٥٥
الاصل	الاصل	٢٣	»
الداوبا على	الدار على	١٢	١٥٦

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	١٣	ارمارعينا	ازمان عينا
١٥٨	١٦	ماواى	ماواى
»	٢٤	لقم	يغم
١٥٩	٥	افعلت	لعلت
»	٧	سترى	ستر
١٥٩	١١	والخيرة	والخيرة
»	١٣	ضيا به او مقرا اثر	صابة او مقرا اثر
»	١٤	تكلم	اتكلم
»	١٦	بناس	باس
١٦٠	٦	نباهن	بناهن
»	١٨	تفسيره	تفسيره
١٦١	٩	التاء	الياء
١٦٣	٣	الركية	الركية
»	٨	واحدوثة	احدوثة
»	٢٠	احداها	احدها
١٦٤	٢٤	وانتصب	وانتصب
١٦٥	١٩	وتضيفه	وتضيفه
١٦٩	١٠	كتابه	كتابه
١٧١	٩	واختصارا	اختصارا
»	١٩	وهى	وهو
»	٢٢	اذا كلمه	اذا كلمه
١٧٣	٢١	بالعلة	بالعلة

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	٢٤	مشبهه	شبهه
١٧٤	٨	عمله	علة
»	١٢	امثله التغالبة	امثلة المالعة
١٧٥	١٢	ارد	اراد
١٧٦	٩	الاتوة	الآتوه
»	٢١	شبه بعض من شبه	شبه بعض ببعض من شبه
١٧٧	١٢	الذى نفى السبى	نفى السبى الذى
١٨٠	١٣	الدابة الاجناس	الدابة فى الاجناس
»	»	وان عمرو البيت	وابن عمرو البيت
»	٢٣	إما	أما
١٨٣	٤	فوله	قوله
١٨٤	٨	تفضيل	تفضيل
١٨٥	٤	العليل	الغليل
»	٢٢	لا البدل	لان البدل
١٨٦	٤	فى اسماء	هى اسماء
»	»	معنى	تمنع
١٨٨	٣	العسكرى	العكرى
١٨٩	٥	ما مثل	تأمل
»	١٩	يفيتكم	يفتيكم
١٩٠	٢٤	تفضل	تفضل به
١٩١	٢١	مستثناء	الاستثناء
»	٢٣	الواو ولا تعطف الجمل	الواو ولا تعطف الجمل

## استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
		ولا يقدر	ولا تقدر
٩٩١	٤	خيرأته	خيراته
»	١٨	للاستئناف	للاستثناء
٢٠٠	١	جج	حجج
»	٢٠	تقديره	تقديره
٢٠٩	١٢	تفصيل	تفصيل
»	٢١	صحبة	وصحبه
٢١٠	٢٢	الغاريان	الغاريان
٢١١	٧	حلال	جلال
»	١٧	كئان	كئاني
١١٢	١٢	فضية	فضية
»	٢١	فأمنوا	فأمنوا
٢١٥	١٩	فان	إن
٢١٦	٢٢	أزم	الزم
»	١٢	يفترقان	يفترقان
٢٢٠	٢٢	فيهما	فيها
٢٢٢	٢٢	فعنى	فعنى
»	٢٣	منع	متع
٢٢٣	٥	الراجز	الراجز
٢٢٤	١٩	الدحول	الدحول
»	٢٠	جتاح	جتاح
»	٢١	تواعه	تواعه



استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطا

صفحة	سطر	خطا	صواب
»	٢٤	نباتا	نباتا
٢٢٥	٤	البانية	البانية
»	١٣	الخافض	الخافض
٢٣٣	٨	التفاير	التفاير
٢٣٤	١٩	متعلقة	متعلقة
»	٣٣	اليقين	التعين
٢٣٨	١٠	الكوفين	الكوفين
»	٢٤	الحرطا	الخبر لشبهها
٢٣٩	٣	رفعه	رافعته
»	١٥	الحال	الحلاق
»	١٣	حرف الجر	حذف الخبر
»	١٠	عن المفهوم	عين المفهوم
٤	١٨	وذا	واذا
٢٤٧	١٧	وتمرة	وثمرة
٢٤٣	٢	يقال	ققاله
»	٨	الاطيبة	الاطيبة
٢٤٤	١٤	يعامل	يعمل العامل
٢٤٥	٣	مق يمل	يتمثل

و من قدره يوم من قدره

١٤١٢

تم الاستدراك بعونه تعالى

